

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعـــة ابن خلدون – تيارت-

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

– قسم العلوم الإنسانية –

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر والموسومة بـــ :

بن يوسف بن خدة ومسيرته النضالية (1920م-2003م)

إعداد الطالبة: بنة فاطمة

إشراف الدكتورة: حباش فاطمة

أعضـــاء اللجنـــة المناقشـــة

د.كلاخي ياقوت	رئيســا
د.حباش فاطمة	مشرفا
د.حمري ليلى	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة

1435هـــ/1436هـــ

2015م/2016م


بسم الله الرحمن الرحيم



شكر وعرفان

" فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

سورة النمل الآية 19.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر أولا للأستاذة المشرفة، الدكتورة حباش فاطمة، التي لم تبخل عليا بإرشاداتها وتوجيهاتها لي طيلة هذه الفترة، وكان لها الفضل في إخراج هذا العمل إلى طريق النور، وكذا رحابة صدرها وبشاشة وجهها وتواضعها الشديد في المعاملة، فلكي مني كل التقدير والاحترام.

كما ولا أنسى أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى كافة عمال مكتبة جامعة ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية لولاية تيارت"قسم العلوم الإنسانية"، ومكتبة" يحي بوعزيز" بولاية تيسمسيلت، دون أن أنسى العمال القائمين على مكتبة جامعة"بن يوسف بن خدة"، وجامعة"أبو قاسم سعد الله رقم–02–"، والمدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة –، بالجزائر العاصمة.



إهداء

إلهي لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا باليأس إذا أخفقت، بل ذكرني دائما بأن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

ربي إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي، وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي.

بداية الشكر لله تعالى الذي أهداني العزيمة للوصول إلى ما أنا عليه.

إلى من رأيته بين الناس رجلا وبين الرجال بطلا وبين الأبطال مثالا، إليك يامن لو مدحتك الدهر كله ما استطعت أن أوفي حقك من العطاء، إليك أبي "محمد".

إلى من جنة ربي تحت قدميها، إليك سيدتي، إذا أعددت فضلك أعد القليل، ولا تكف مذكرتي هذه لأعلن أمام الملأ فضلك، أمي الحبيبة "أم الخير(خيرة)" أدامك الله تاجا على رأسي يا سيدة النساء.

إلى أخواتي: توأم روحي حبيبة، زهرة وأولادها، ابنة خالتي فاطمة، وابنة خالي بشرى ووالدها.

إلى إخوتي: بن يمينة وخطيبته، وعبد القادر.

إلى حب عشر سنين من حياتي "تيتوتة"

إلى منبع صداقتي: قطتي الأميرة أمينة بلغريسي، فاطمة رباح، جيلالي حياة، سعاد بن عرابة.

إلى روح كل مجاهد وشهيد سقطت منه قطرة دم من أجل أن يروي تراب هذا البلد "الجزائر"، إليكم جميعا، أهدي ثمرة جهدي.

فاطمة

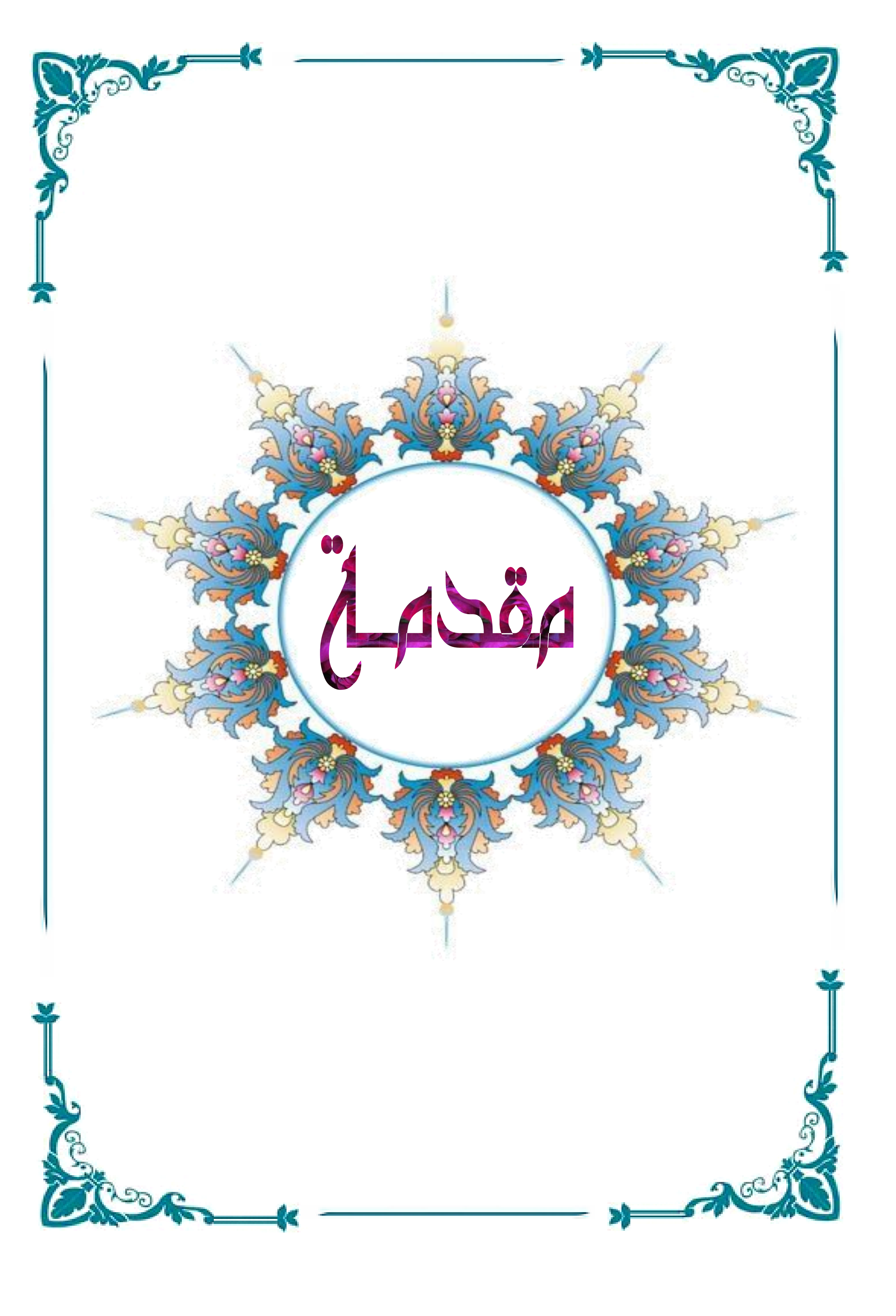
قائمة المختصرات باللغة العربية:

الرمز	معناه
A.L.N	جيش التحرير الوطني
C.R.U.A	اللجنة الثورية للوحدة والعمل
C.C.E	لجنة التنسيق والتنفيذ
C.I.G	اللجنة الوزارية للحرب
C.N.R.A	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
C.O.M	لجنة العمليات العسكرية
E.M.G	قيادة الأركان العامة
F.F	فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني
F.L.N	جبهة التحرير الوطني
G.P.R.A	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
M.T.L.D	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
O.A.S	منظمة الجيش السري
O.S	المنظمة الخاصة
P.P.A	حزب الشعب الجزائري
S.A.S	المصالح الإدارية الخاصة
U.G.E.M.A	الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين
U.G.T.A	الاتحاد العام للعمال الجزائريين
Z.A.A	المنطقة المستقلة بالجزائر
D.S.T	مصالح أمن الإقليم

دط	دون طبعة
دت	دون تاريخ
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
ج	جزء
تص	تصنيف
دب	دون بلد
مر	مراجعة

قائمة المختصرات بالفرنسية:

الرمز	معناه
A.L.N	**Armée de Libération Nationale**
C.R.U.A	**Comité Révolutionnaire d'Unité et d'Action**
C.C.E	**Comité de Coordination et d'Exécution**
C.I.G	**Comité Interministériel de Guerre**
C.N.R.A	**Comite National de la Révolution Algérienne**
E.M.G	**E tat Major Général**
F.F	**Féderation de France du FLN**
F.L.N	**Front de Libération National**
G.P.R.A	**Gouvernement Provisoire de la République Algérie**
M.T.L.D	**Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratique**
O.A.S	**Organisation Armée Secrète**
O.S	**Organisation Spéciale**
P.C	**Poste de Commandement**
S.A.S	**Section d'Administration Spécialisée**
U.G.E.M.A	**Union Générale des Etudiants Musulmans Algériens**
U.G.T.A	**Union Générale des Travailleurs Algériens**
Z.A.A	**Zone Autonome d'Alger**
D.S.T	**D'érection Sécurité Téruitoire**


مقدمة

مقدمة:

إن الدارس لتاريخ الجزائر المعاصر، يجد أن تراثه هذا ما هو إلا نتيجة لجهود وتضحيات قدمها أبناء وطن من أجل وطن، وبذلك تركوا بصمات من ذهب في مسار الحركة الوطنية بأشكالها الثقافية والسياسية، باعثين نهضة أمة في مجالات شتى أهمها التصدي للخطط الاستعمارية ذات الوجهين لعملة واحدة، فرنسية كانت أو أوربية.

وعليه فإن البحث في تراجم السير والأعلام يعتبر من أهم السبل لدراسة المجتمعات وتاريخها، خاصة تلك التي تندمج في إطار الطبقة المثقفة، والتي تشكل عماد المسألة التاريخية، فالفاعل الاجتماعي يفتك مترلته من عدة عوامل أهمها ذلك الحيز الذي تشكل فيه، وإذا ما وجهنا نظرنا حول هذه المسألة المتعلقة بالشهداء والمجاهدين فإننا نجدهم اللبنة الأساسية الصانعة للثورة، وهذه الأخيرة ما هي إلا نتاج لهم، وهنا يتجلى لنا أهمية دراسة التراجم المحركة لهذا الحدث المحوري لتاريخ الجزائر والمتمثلة في: الكشف عن الحقائق الغامضة، وإزالة الغبار حول العديد من القضايا والأحداث التي تشكل السجل التاريخي للجزائر.

فتاريخ هذه الأخيرة ما هو إلا انعكاس لمواقف نضالية وسياسية للعديد من الشخصيات سواء كانت في زمرة الشهداء أو زمرة المجاهدين، هذه الأخيرة تعتبر خزينة لتراث تاريخي بالنسبة لتاريخ بلد عان ويلات الاستعمار الفرنسي فترة زمنية طويلة تجاوزت 130 سنة، راح ضحيتها مليون ونصف المليون شهيد، شهد على مواقفهم البطولية كوكبة من المجاهدين من خلال مذكراتهم، نذكر على رأسهم: لخضر بورقعة، الرائد الطاهر سعيداني، أحمد بن بله، حسين آيت أحمد، بن يوسف بن خدة، هذا الأخير اخترته كموضوع لمذكرة الماستر تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، والمعنونة بـــ: بن يوسف بن خدة ومسيرته النضالية (1920م_2003م).

ومن دوافع دراستي لهذه الشخصية التي حاولت فيها بقدر المستطاع أن تكون دراسة أكاديمية، ما يلي:

- إن الاهتمام البالغ بالتاريخ، خاصة التاريخ الوطني حقيقة يفرضها التطور الحضاري، والواقع العلمي، فمعرفة المشاكل التاريخية محصلة لترسبات تاريخية سابقة، ذلك أن العمق التاريخي وسجلاته لتطور المجتمعات هو كفيل بتقديم أصل التطور والانحطاط.

- تاريخ الثورة كان ولازال أرضا خصبة تحتاج إلى دراسة وأبحاث تتناول الأحداث والوقائع الخاصة بقادة هذه الثورة، قصد سد الفراغ الذي تعاني منه في هذا المجال.

- إبراز جلائل أعمال قائد من القيادات الهائلة التي عرفتها البلاد خلال القرن 20، فهو يعتبر في مقدمة الرواد الذين حملوا رسالة الحرية والاستقلال والدفاع عن الهوية الوطنية.

- كون بن يوسف بن خدة لبنة أردت بها المساهمة في إثراء تاريخ أعلام الثورة الجزائرية.

- غياب الدراسات الأكاديمية لبعض الشخصيات رغم وزنهم الثقيل في تحريك أحداث تاريخية، هي الآن مفخرة تاريخ الجزائر.

- الرغبة الشخصية المسبقة في دراسة تراجم الأعلام والشخصيات.

- محاولة معرفة خلفيات وحقيقة الانتقادات الموجهة إليه من قبل بعض المعاصرين، سواء من ذوي الأقلام أو غيرهم.

- معرفة الأساليب والطرق التي سلكها بن خدة لطرح أفكاره وتجسيد جهوده في الدفاع عن الوطنية، وهوية الشعب الجزائري، ومحاولة فهم خطه النضالي.

- وأهم دافع قادني إلى الخوض في غمار هذه الشخصية، هو اقتراح أستاذتي الكريمة وتحفيزها لي من أجل البحث في هذا الموضوع، ومعالجته بمنظور علمي أكاديمي.

غير أن معالجتي لهذا الموضوع لم تكن سهلة قط، فهناك صعوبات عديدة واجهتني ولعل أبرزها:

- قصر المدة المخصصة لإنجاز هذا البحث، والتي لم تسمح لي بجمع المادة العلمية بقدر شامل، فهناك بعض الجوانب التاريخية من حياة بن خدة لم أستطع الإلمام بها، خاصة فيما يتعلق بجمع الشهادات الحية(الشفوية)، التي تتطلب الوقت الطويل في البحث والاتصال بالأشخاص

المقربين لهذه الشخصية، كابنه البكر سليم بن خده، الذي تعذر علي لقاءه بالجزائر العاصمة نظرا لانشغالاته الطبية بمستشفى مصطفى باشا، ومداولاته كأستاذ بكلية الطب، وهذا حسب شهادة من عمال مكتبة بن يوسف بن خده، ليكون لي بعد ذلك موعد لقاء معه بدعوة منه، ولكن الظروف المادية والأمنية حالت دون ذلك، فاكتفيت بالاتصال به هاتفيا أو عبر الموقع الاجتماعي "الفايسبوك"، وبحق له مني كل التقدير والاحترام على رحابة صدره، وترحيبه بي وقبول مساعدته لي بالإجابة عن بعض الأسئلة التي انتابني فيها الشك.

- من الصعوبات أيضا، تشابه المادة العلمية في أغلب المصادر والمراجع إلى حد كبير.

- صعوبة التنقل إلى بعض الولايات التي تحوي وثائق أرشيفية حول قضايا هامة من تاريخ الجزائر، كان لبن خده ضلعا مباشرا فيها.

ولمعالجة موضوع هذه الشخصية، انطلقت من إشكالية عامة مفادها: إلى أي مدى ساهم بن يوسف بن خده كرجل مثقف ومناضل سياسي في التصدي للمشروع الاستعماري الفرنسي؟، تفرعت عنها عدة أسئلة واستفهامات فرضت نفسها في هذا السياق وهي: من يكون بن يوسف بن خده؟ وفيما تمثل مساره السياسي والثوري؟ وكيف كانت ردود أفعاله صوب الأزمات التي واجهت القضية الجزائرية، قبل و أثناء وبعد الثورة؟ وهل تخليه عن الشرعية وانسحابه من الحياة السياسية بسبب إحدى هذه الأزمات، ضعف منه، أم له أسبابه الخاصة؟.

إن المرحلة التي أتناولها بالدراسة تنحصر بين 1920م و2003م وهي الفترة المحددة بميلاد "بن يوسف بن خدة" بولاية المدية، ووفاته بولاية الجزائر، وقد جمعت بين فترة الاستعمار الفرنسي والاستقلال وما بعده، وضمت في نفس الوقت الآثار المختلفة لهذا الرجل، وبذلك فإن حيز الدراسة يغطي معظم فترات القرن 20م، الذي كان حافلا بالأحداث على الصعيد المحلي والعالمي، وللإلمام بأطراف الموضوع والإجابة على التساؤلات اتبعت أكثر من منهج في هذه الدراسة وهي كالآتي:

- المنهج التاريخي الوصفي: اتبعته في رصد جل الأحداث، والعمل على ترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، ووصفها حسب خطة البحث.

- المنهج التحليلي: اعتمدت عليه في دراسة وتحليل الوقائع والآثار التي صاحبت هذا الرجل، وصولا لاستنتاج الحقائق العلمية.

- المنهج المقارن: يظهر ذلك من خلال مقارنتي بين المصادر والمراجع وما تحويه من تضارب في المادة العلمية.

وقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في بناء عناصر هذا الموضوع، وتمايزت حسب علاقتها بالبحث منها: الكتب، الصحف، الدراسات السابقة، معاجم للأعلام، ملتقيات، مقالات ومواقع الإنترنت....أهمها: الإنتاج الفكري الخاص ببن يوسف بن خدة، فكل كتاب كان يتضمن موضوع يثير تاريخ الجزائر كانت أكثرها إفادة لي كل من: كتاب اتفاقيات إيفيان 1962م، هذا الكتيب عالج وقائع المفاوضات التي جمعت بين الوفد الجزائري ووفد السلطات الفرنسية، أو ما يعرف باتفاقيات إيفيان 1962م، إضافة إلى كتاب جذور أول نوفمبر 1954م والذي ينصب مضمونه حول الأسباب الوصلة إلى تفجير الثورة، فتناول المنظمة الخاصة من النشأة إلى الاكتشاف، كما عرض الأزمة البربرية التي حلت بحزب الشعب 1953م-1954م، كذلك كتاب أزمة الجزائر 1962م و فيه ألم بن يوسف بن خدة بالأزمة التي عصفت بالجزائر بعد الاستقلال، والتي جمعت بين الحكومة المؤقتة برئاسته هو شخصيا، وهيئة الأركان العامة بزعامة الهواري بومدين.

أما بالنسبة للدراسات الأخرى، يأتي في مقدمتها: كتاب لنور الدين حاروش بعنوان: مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية 1954م-1962م، والذي ألم بشكل كبير بأهم جوانب حياة بن يوسف بن خدة، من ميلاده سنة "1920م"، إلى غاية وفاته سنة "2003م"، أيضا كتاب لمحمد حربي بعنوان: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع.

وبالنسبة للمقالات فكانت مميزة وكان لها إلمام بجانب كبير من موضوع أبرزها مجلة أول نوفمبر، مقال لبوشيبة مختار، بعنوان "دور العقيد هواري بومدين في تأسيس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، مجلة مصادر، مقال لعبد الحميد مهري، بعنوان "شهادة حول الشهيد العربي بن مهيدي"، إضافة إلى مقال للدكتور رابح لونيسي، بعنوان "منهج التعامل مع الشهادات والمذكرات عند كتابة تاريخ الثورة الجزائرية" في مجلة عصور، حيث اتخذ من شهادات بن يوسف بن خدة نموذجا لتدعيم دراسته.

وتبعا للمادة العلمية التي استسقيتها حول هذا الموضوع، قسمت بحثي إلى مدخل و أربعة فصول، يليها خاتمة وملاحق وقائمة لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

الفصل الأول: جاء بعنوان "بن يوسف بن خدة وبيئته الاجتماعية 1920م-2003م"، والذي أدرجت تحته ثلاث مباحث، عالجت في المبحث الأول مولده وتكوينه العلمي، والمبحث الثاني عرجت على مسيرته النضالية باختصار، ليتبع بمبحث ثالث تطرقت فيه إلى مجموعة شهادات قيلت في حق بن يوسف بن خدة من قبل شخصيات معاصرة كان لها احتكاك مع هذه الشخصية.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان "نشاطه السياسي قبل الثورة التحريرية 1954م(1942م-1953م) "والذي قسمته بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: نضاله داخل حزب الشعب الجزائري، والمبحث الثاني تمحور حول أمانته للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، يليه المبحث الثالث الذي عالجت فيه أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وموقف بن يوسف بن خدة منها.

الفصل الثالث: اخترت له عنوان "دور بن خدة إبان الثورة التحريرية 1954م(1954م-1962م)" قسمته إلى أربعة مباحث، عالج المبحث الأول ثورة أول نوفمبر وانضمام بن خدة إلى جبهة التحرير الوطني، المبحث الثاني خصص لدوره داخل أجهزة الثورة، أما المبحث الثالث تطرقت فيه إلى نشاطه في الحكومة المؤقتة الأولى 1958م، من وزير للشؤون الاجتماعية، إلى ممثل

دبلوماسي للقضية الجزائرية، يليه المبحث الرابع والأخير والذي انصب حول رئاسته لثالث حكومة مؤقتة 1961م-1962م، ونيل الاستقلال عقب مهمته المتمثلة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

الفصل الرابع: بعنوان "بن يوسف بن خدة بعد الاستقلال 1962م-2003م"، أدرجت تحته هو الآخر أربعة مباحث، أولها بعنوان موقفه من أزمة صيف 1962م، ثاني مبحث موسوم بإنشاء بن يوسف بن خدة لحركة الأمة 1985م، والمبحث الثالث عالج قضية نضاله ضمن التضامن الإسلامي 1992م، وآخر مبحث عنون باعتكافه من أجل الإنتاج الفكري، والذي خصصت فيه دراسة لأهم كتبه، التي كانت بين يدي، سواء كانت ملموسة أو نسخة إلكترونية.

وأنهيت بحثي بخاتمة استعرضت فيها الاحداث التي مرت بها الثورة، والتي كان لها انعكاسات في تكوين شخصية بن يوسف بن خدة، وجعلته يكتسب القدرة والحنكة في حل المشاكل ومواجهة التحديات.


المدخل
لمحة عن نشأة
التيار الإستقلالي

إنه من الصعب علينا تحديد التاريخ المضبوط لبداية الهجرة نحو فرنسا خاصة فيما يخص الهجرة الجزائرية، ولكن نظرا للمصادر والمراجع المتخصصة في هذا الجانب تجمع على فترة تسبق عام 1874م، استنادا إلى المرسوم الذي صدر في هذه السنة والذي يقيد الهجرة إلى فرنسا، من خلال الحصول على "إذن بالسفر" وكان أول المهاجرين إلى فرنسا هم الرعاة المرافقين لمستخدميهم المعمرين، والذين كانوا رعاة لأنعامهم بوجهة مرسيليا، أيضا التجار، الخدم لدى الخواص.[1]

ولدراسة هؤلاء كونت الولاية العامة سنة 1912م لجنة تحقيق في هذا المجال،[2]فقامت بدراسة حول المهاجرين الأوائل، وكيف انتقل المهاجرين من عمال أصليين إلى عمال بالمصانع الفرنسية، ومثال على ذلك منطقة مرسيليا، التي تعتبر أولى المناطق التي ضمت عدد كبير من العمال تجاوز الــ 2000 عامل امتهنوا مهن مختلفة من مصابن ومصافي إلى مرافئ،[3] كما أرسلت الولاية العامة هذه اللجنة مرة ثانية وكان ذلك سنة 1914م للتأكد من الأخبار المنبئة بسوء أحوال المهاجرين في منطقة بادي كالييه Pas de Calais والتي تصنف في المرتبة الثانية من حيث عدد المهاجرين بعد منطقة مرسيليا بعدد عمال قدر بـــ 1500 عامل يمتهنون مهن المناجم ومصانع التعدين، فرأت هذه اللجنة الحل لهذه المشاكل في هجرة الجزائريين، فشجعتهم على هذا الطريق كونهم يشكلون يد عاملة احتياطية تستخدم ساعة الإضراب، كما أنها ذات مستوى متدني ليست في درجة اليد العاملة الفرنسية وبذلك لا تقوى على المنافسة.[4]

---

[1] – أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900م-1930م، ج2، ط4 (منقحة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م، ص 123.

[2] – بوديسة فايزة، ديلم نادية، عكري حنان، الاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية 1926م-1937م، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تخصص تاريخ، جامعة تيارت، 2009م-2010م، ص 17.

[3] – عبد الحميد زوزون، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914م-1939م، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص ص 12-13.

[4] – نفسه، ص 14.

رأت فرنسا الاستعانة بالجزائريين لمضاعفة وتطوير صناعتها الحربية، أمام التقدم الكبير الذي حققته ألمانيا خاصة في جانب إنتاج الأسلحة، فأصدرت الحكومة الفرنسية مراسيم لذلك، أول مرسوم 18 جوان 1913م، يليه مرسوم 15 جويلية 1914م، وهذا الأخير هو متمم للأول، ففتحت بذلك أبوابها أمام الجزائريين للالتحاق بفرنسا، وبذلك تسد النقص الذي تعاني منه حكومة باريس بالخصوص، والمتمثل في نقص اليد العاملة، ومع بداية الحرب العالمية الأولى بدأت فرنسا تجند كل عامل جزائري وغيره في مستعمراتها عوض العمال الفرنسيين الذين تجندوا لحماية بلدهم ، ففرضت ذلك، وحسب بعض الوثائق التاريخية التي تثبت أن عدد العمال الجزائريين خلال سنة 1916م بلغ حوالي 17000 عامل التحقوا بفرنسا تحت الضغط، أي مجبرين على التوجه إليها للعمل في مصانع وزارة الدفاع.[1]

وعلاوة على هذا هناك أسباب أخرى دفعت بالجزائريين للهجرة إلى فرنسا وبنسبة كبيرة تمايزت بين الدوافع الاقتصادية، السياسية، العسكرية والاجتماعية وكذا الدينية أهمها الإشراف على الهجرة سنة 1916م من طرف سلطة الاحتلال وإلحاق الشباب بوحدات الجيش الفرنسي قبل مرحلة الخدمة العسكرية، وما ميز هذه الهجرة كونها هجرة مؤقتة ما بين الحربين الأولى والثانية، وكانت تقتصر على الرجال خاصة الشباب دون النساء، هذه الأخيرة كانت بنسبة أقل، فهجرتهن اقتصرت على مرافقتهن لأزواجهن مساعدة لهم على الاستقرار، ومن هنا سعى الجزائريون إلى نقل الصورة لمأساة شعبهم خلال فترة الاحتلال إلى الشعب الفرنسي، التي حاولت سلطة الاحتلال إعطاؤه فكرة مشوهة عن حقيقة ما يجري في الجزائر.[2]

ومن خلال الهجرة استطاع المهاجرين الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي، وإطلاعهم على ثقافته وذهنية العمال الفرنسيين وكذا الأوروبيين، مما جعلهم أكثر خبرة وتفتحا، والأكثر من ذلك هو

[1] – عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا –دراسة تحليلية–، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص 135.

[2] – جريدة البصائر، العدد11، 20 مارس 1936م، ص 04.

تعرفهم على مختلف الاتجاهات السياسية،[1] وهنا أبرز بن يامين سطورا أنه منذ السنوات الأولى من هجرة الجزائريين إلى الأراضي الفرنسية انتظموا في إطار منظمات وجمعيات وذلك من خلال تأسيسهم نجم شمال إفريقيا سنة 1926م، والذي كان يضم الجزائريين إلى جانب المغاربة والتونسيين.[2]

1/ عوامل ظهور نجم شمال إفريقيا:

برز نجم شمال إفريقيا في جو سادته الأفكار الثورية بعد الحرب العالمية الأولى منها:

1-بوادر النهضة الإسلامية التي ظهرت في العالم العربي الإسلامي على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده.

2-تواصل المثقفين الجزائريين واحتكاكهم بالعالمين العربي والإسلامي، وكذا العالم الأوروبي، هذا ما جعلهم يفقهون أساليب جديدة للكفاح خاصة بعد ظهور شعار التحرير بعد الحرب العالمية الأولى وإعلان الرئيس الأمريكي ولسن (Wilson) عام 1917م الذي تضمن بين مبادئه الـــ 14 مبدأ حق تقرير المصير، وبالتحديد البند رقم "05".[3]

03-ثورة الريف المراكشي ما بين سبتمبر 1924م وماي 1926م، حيث ثار الأمير عبد الكريم الخطابي ضد دولتان تتقسمان بلاده هي إسبانيا وفرنسا.[4]

---

[1] - يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830م-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص ص 140-141.

[2] - قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900م-1939م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ، جامعة باتنة، 2008م-2009م، ص 14.

[3] - محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954م-1962م)، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 24.

[4] - نفسه، ص 24.

4- تجنيد الجزائريين بأعداد كبيرة إثر قيام الحرب العالمية الأولى، وفتح أبواب العمل أمامهم بفرنسا،[1]فاطلعوا على نمط الحياة الفرنسية عن قرب ومدى تمتعهم بالحرية، في وقت كانت فيه الجزائر محاصرة بالقوانين والجيش مع فرض حالة الطوارئ.[2]

5-وصول الأمير خالد لفرنسا والتفاف العمال الجزائريين حوله والاستماع لخطبه ومحاضراته.

6- الثورة البلشفية السوفيتية[3] التي أطاحت بالعهد القيصري.[4]

2/تأسيس نجم شمال إفريقيا:

لقد تضاربت الآراء حول التاريخ الصحيح الذي تم فيه تأسيس نجم شمال إفريقيا L'etoile Nord Africain ، وربما يعود ذلك إلى قلة وجود الوثائق التي تثبت وتفصل في الموضوع، وربما كان البعض يرغب في أن ينسب الفضل في تأسيسه لنفسه هو بالذات، على سبيل المثال: الحزب الشيوعي الفرنسي متجاهلا في ذلك الدور البارز للأطراف الأخرى التي كان لها ضلع في تأسيس النجم، في حين نجد مجلة أول نوفمبر ذهبت إلى تاريخ 12جوان 1924م كتاريخ لميلاد هذا الحزب،[5]وطرف ثالث يشيد بأنه تأسس رسميا في عام 1926م، منهم أبو قاسم سعد الله في كتابه المعنون بـــ: الحركة الوطنية الجزائرية بجزأيه الثاني والثالث، كذلك عثمان سعدي في كتابه: الجزائر في التاريخ، ومحمد قنانش في تأليفه: الحركة الاستقلالية في الجزائر، وهذا الأخير

---

[1] – أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 122.

[2] – ابن العقون عبد الرحمن بن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920م-1936م)، ج1، د ط، منشورات السائحي، الجزائر، 2010م، ص 136.

[3] – الثورة البلشفية: أو ما يعرف بثورة أكتوبر، كانت في المرحلة الثانية من الثورة الروسية عام 1917م، بقيادة فلادينير لينين، ويده اليمنى جوزاف ستالين وهي تعد أول ثورة شيوعية في القرن 20م (موسوعة ويكيبيديا)

[4] – عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص 166.

[5] – محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919م-1939م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 35.

يعتبر أحد الأعضاء في حزب الشعب، إذ يصرح بأن الحزب تأسس على أنقاض جمعية دينية كانت هي النواة الأولى وعاشت سنة كاملة من أول 1925م إلى أوائل 1926م.

وقد انعقد أول اجتماع له بشهادة السيد بانون أكلي، والذي يعتبر أحد أعضائه الأوائل، يوم 15 ماي بنهج بروطان (Breutan)، وفيه وقع الاتفاق على اسم نجم شمال إفريقيا،[1] وحسب كتاب شارل روبير اجيرون أورد أن تأسيس نجم شمال إفريقيا كان في مارس 1926م كمنظمة شيوعية تحت اسم نجم الشمال الإفريقي، على يد جملة من العمال المغاربة وهم: الحاج علي عبد القادر، مصالي الحاج، جيلالي محمد السعيد، بانون آكلي، معروف محمد أوعلي، بوطويل، وأعضاء آخرين: إيفور محمد، سعدون، قدور فاز، غاندي صالح، ووسط جو من السياسة القمعية المنتهجة من طرف فرنسا ضد القوات الوطنية ما بين 1919م و 1925م كان على الوطنيين إما العمل في الخفاء أو الخروج من الجزائر، والاتجاه نحو فرنسا نفسها.

ويبدو أن الدور الوطني للمهاجرين الجزائريين في باريس لم يظهر بوضوح، إلا مع وصول الأمير خالد إلى فرنسا عام 1923م، حيث اتصل هذا الأخير بالعمال الجزائريين وعمال الشمال الإفريقي، وفي ظل هذه الأوضاع والتطورات برز نجم شمال إفريقيا الذي ضم أبناء شمال إفريقيا، منهم: الحاج علي عبد القادر، ومصالي الحاج، وهي اللجنة التي كلفت بمهمة الإشراف على عمال شمال إفريقيا في شكل هيئة لإغاثة المغاربة، وعليه يكون الأمير خالد أول من وضع قاعدة مشتركة للعمل على مستوى شمال إفريقيا، وقد شارك الأمير خالد في كل الاجتماعات التي درست القضية الجزائرية ومستقبل شعبها،[2] فقام بدور المنشط الأساسي في الأوساط العمالية، حيث قام بنشر

---

[1] – شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، د ط، منشورات عويدات، باريس، 1982م، ص 140.

[2] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، تر: أمحمد بن البار، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص 252.

فكرة تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا[1] في منطقة Les Bouches des Rhome [2]، لكن اضطر لمغادرتها بسبب طلب وصل إليه من والي هذه المنطقة.

ومن أهم إنجازات هؤلاء العمال المهاجرين بفرنسا، إنشاؤهم لحركة دينية لتوثيق الصلة فيما بينهم وأسموها: "جمعية الإخوة الإسلامية"[3] وكذلك حركة وطنية للكفاح السياسي على غرار الحركات الثورية العالمية، تشمل كل من تونس والجزائر والمغرب، لأن الشمال الإفريقي واحد في آماله وآلامه، هذا ما جعلها بحاجة إلى مساندة وحليف قوي في مرحلتها الأولى، فرأت ذلك في الحزب الشيوعي،[4] وكان اجتماع الجمعية الدينية مع المستقلين والشيوعيين في أواخر أكتوبر 1925م، ليتم الإعلان بعد سلسلة من الاجتماعات عن تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا في جوان 1926م، وهنا نلحظ عدم اتفاق بعض الشهادات حول تأسيسه والفريق المؤسس له، ربما يعود ذلك إلى كون الجمعية لم تتقدم بطلب ترخيص رسمي للسلطات المعنية المتخصصة، بل كان عملها في سرية تامة غير معلن عنه، وهذا ما جعل المعلومات حولها تكتسي كثيرا من الغموض.[5]

ومن هنا فأغلب المصادر والمراجع أيضا تتفق على تاريخ 1926م كتاريخ رسمي ونهائي لتأسيس نجم شمال إفريقيا، وتوزعت الشهور ما بين مارس وجوان وماي وتثبت المعلومة عند تاريخ مارس1926م[6]، ولم يتحقق ذلك إلا في سنة 1926م شهر جوان بباريس، فتكونت مجموعة سمت نفسها نجم شمال إفريقيا بتاريخ الأحد 20 جوان 1926م مكونة من مسلمين جزائريين وتونسيين ومغاربة، وحسب مذكرات مصالي تم اجتماع جمع كل من الحاج علي عبد القادر وسي جيلاني

---

[1] – جريدة البصائر ، العدد 39،16 أكتوير 1936م، ص 04.

[2] – هي الولاية الثالثة عشر في أقصى جنوب فرنسا تقع عند مصب الرا تضم كل من مدينة مرسيليا، ارل وإكس برفنس، (ينظر: سامية بن فاطمة، التيار الاستقلالي من النشأة حتى 1954م مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، جامعة بسكرة، 2012م/2013م، ص 32).

[3] – محمد قنانش، المرجع السابق، ص 28.

[4] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص 167.

[5] – محمد قنانش، المرجع السابق، ص 29.

[6] – بكار العايش، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937م-1939م، دط، دت، ص 124.

ومصالي الحاج والبقية جمعية تحت اسم نجم شمال إفريقيا وكان ذلك بتاريخ مارس 1926م[1]، والتي كانت ثمرة لعدة مناقشات ومناورات استغرقت سنين،[2] وعند نشأة هذه الهيئة الجديدة عين مصالي رئيسا لها، في حين كان الحاج علي عبد القادر رئيسا للحزب، فكانت بذلك أول حركة وطنية جزائرية ظهرت بالمهجر، أواسط الفئة الجزائرية المهاجرة، مؤسسها الحاج علي عبد القادر ورئيسها الشرفي الأمير خالد،[3] وعضوية الحاج علي عبد القادر للجنة الإدارية للحزب الشيوعي، جعل العديد من الكتاب يقولون بأن النجم قد أنشأ تحت وصاية الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي قدم للمناضلين الجزائريين الدعم والمساعدات.[4] المادية منها: المقرات، المناشير، توفير العمل للمناضلين، وحدد النجم لنفسه هدفان هما: تحقيق الاستقلال بوسائل ثورية والدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا.[5]

رغم أن النجم كان ميلاده بشمال إفريقيا، فإنه ابتداء من عام 1927م أصبح جزائريا صرفا، بعد أن أخذ المغاربة ينضمون إلى تنظيماتهم الوطنية المحلية، المسموح بها في المغرب من طرف الإدارة الاستعمارية، وكذلك هو الأمر بالنسبة للتونسيين، ويعود ذلك إلى كون كلا البلدين محميتين لا مستعمرتين كما هو حال الجزائر،[6] فبدأت شخصية النجم تبرز وتأخذ أبعادها وتظهر

---

[1] – مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898م-1938م، تر: محمد المعراجي، د ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2006م، ص 135.

[2] – سامية بن فاطمة، المرجع السابق، ص 36.

[3] – أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، د ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 119.

[4] – نفسه، ص 119.

[5] – سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954م "التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال"، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2009م، ص 14.

[6] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 83.

بقوة وتجلى ذلك من خلال مشاركته الحافلة في مؤتمر الشعوب المستضعفة المنعقد ببروكسل سنة 1927م.[1]

وما ميز بعض مؤسسي النجم هو اختلافهم في درجة التشعب بالفكر الشيوعي، وهو ما عرض النجم لأولى هزاته الداخلية بعد انقضاء فترة زمنية لا تتعدى السنة من تأسيسه، وكان ذلك أثناء الاجتماع العام في نوفمبر 1927م الذي اتضحت خلاله الميول للشيوعية لدى بعضهم خاصة الحاج علي عبد القادر وشبيلة الجيلالي، ومعروف محمد، بينما الاتجاهات الوطنية فكانت لدى بانون آكلي والجيلاني محمد السعيد...وغيرهم، وكانت نتيجة الخلاف في وجهات النظر، تخلي الحاج علي عبد القادر عن النجم[2] عام 1926م، ليخلفه مصالي الحاج.

وبخصوص برنامج الحزب فلقد قدم نجم شمال إفريقيا مطالب باسمه لصالح الشعب الجزائري، ونجده حصرها في أربعة برامج سنوية هي:

1/برنامج سنة 1926م: يعتبر بمثابة البرنامج السياسي، احتوى 11 نقطة، حصرت في ميادين اجتماعية وثقافية، سياسية، ودينية هي:

- المساواة في التكاليف الخاصة بالتجنيد.
- إلغاء التمييز في الرتب العسكرية والمدنية ما عدا الكفاءة.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي.
- إلغاء الاستثناءات الخاصة بالسفر لفرنسا وغيرها.
- التطبيق التام لقانون التعليم الإجباري مع حرية التعليم لجميع الأهالي.[3]

---

[1] – هو أكبر حدث سياسي من نوعه على الصعيد الدولي، إذا اجتمع الضعفاء للتنديد بالأقوياء وقد مثل المؤتمر الملايين من العمال المنخرطين في النقابات المختلفة، وتكلم باسم مليار من البشر، وهم يمثلون الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة آنذاك، كما مثل القارات الخمس(ينظر: نجاة بية، المصالح الخاصة والتقنية بجبهة التحرير الوطني 1954م-1692م، ط1، تصوير أبو قاسم سعد الله، منشورات الحبر، الجزائر، 2010م، ص165).

[2] – سامية بن فاطمة، المرجع السابق، ص 36.

[3] – جريدة البصائر، المصدر السابق، ص ص 03-06.

- إلغاء قانون الأندجينا.
- حق الانتخابات والترشيح في جميع المجالس.
- إلغاء القوانين الاستثنائية والمجالس الزجرية.
- حرية الصحافة والجمعيات.
- تطبيق قوانين العفو الماضية والآتية.
- تطبيق فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الدين الإسلامي.[1]

2/ برنامج سنة 1927م: جاء برنامج النجم في صورة المطالب التي قدمها مصالي الحاج أثناء انعقاد مؤتمر بروكسل النابذ للاستعمار، والذي انعقد ما بين 05 و10 فيفري 1927م، وبرنامج سنة 1927م هو الآخر شمل كل الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية وكذا الثقافية،[2]وهي كالآتي:

- الاستقلال الكامل.
- جلاء قوات الاحتلال الفرنسي.
- تأسيس جيش وطني.
- إلغاء قانون الأهالي.
- العفو عن المساجين.
- حرية الصحافة والجمعيات.
- المساواة في الحقوق السياسية والنقابية.
- مصادرة ملاك الزراعية المستولى عليها.
- احترام الملكيات الصغيرة.
- رفع القروض الفلاحية لصغار الفلاحين.

---

[1] - بكار العايش، المرجع السابق، ص ص 148-149.

[2] - بوديسة فايزة، ديلم نادية، عكري حنان، المرجع السابق، ص 17.

- حق التعليم وإنشاء المدارس.
- استبدال المجالس المالية المنتخبة وإنشاء مجالس بلدية.[1]

3/ برنامج سنة 1933م: في هذه السنة عقد أعضاء النجم مؤتمر للمطالبة بتحقيق إجراءات، فحسب يحي بوعزيز في كتابه "سياسة التسلط الاستعماري"، صنفت أولا إلى عاجلة قبل الاستقلال تضم: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتأمين حرية الصحافة[2]،إلغاء القوانين الأهلية، حرية التنقل، والاجتماعات وتكوين الأحزاب والهيئات ونقابات العمال، إضافة إلى إلغاء البلديات المختلطة والإدارية العسكرية في الجنوب، تحقيق إجبارية التعليم العربي وجعل العربية لغة رسمية في الدراسة، وتمكين الجزائريين التمتع بكل الحقوق وقوانين العمل وتعويضهم عن البطالة، إضافة الى زيادة القروض الزراعية لصغار المزارعين.[3]

ثانيا آجلة بعد الاستقلال تمثلت في إعلان الاستقلال التام، وجلاء القوات الفرنسية المحتلة وكذا إنشاء جيش وطني،[4]وحكومة جزائرية تتوالى تنفيذ الإجراءات.

4/برنامج سنة 1936م: أسس الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا،[5] كحلف لنجم شمال إفريقيا، وفي فيفري 1935م أودع قانونه الأساسي بمحافظة الشرطة في 28 فيفري 1935م،[6]وعاد النجم فيها إلى قوانينه الأساسية والهيكلية المصوت عليها في الجمعية العامة لسنة 1933م، لكن السلطات الفرنسية قامت برفضه، وبقي النجم ينشط في سرية إلى غاية صدور حكم من طرف

---

[1] - بكار العايش، المرجع السابق، ص ص 156-157.
[2] - بوديسة فايزة، ديلم نادية، عكري حنان،المرجع السابق، ص 38.
[3] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص ص 84-85.
[4] - بكار العايش، المرجع السابق، ص 162.
[5] - بوديسة فايزة، ديلم نادية، عكري حنان، المرجع السابق، ص 39.
[6] - قبل هذا التاريخ تحول النجم إلى اسم "نجم إفريقيا الشمالية المجيد سنة 1934م"، ولكنه لم يصرح به للإدارة الفرنسية.

المحكمة في 03 جويلية 1935م يقضي بإلغاء الحكم الصادر عام 1929م والقاضي بحل النجم، وهكذا أعيد نجم شمال إفريقيا.[1]

عمل الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا على تحرير مسلمي شمال إفريقيا روحيا وماديا، والعمل على تربيتهم على الوطنية والاجتماعية، و الدفاع عن مصالحهم الوطنية والمادية والروحية والسياسية والاجتماعية، كما استطاعت الجمعية الاستعانة بكل الوسائل الممكنة لتحقيق غاياتها، ومنها القيام بالدعاية اللازمة، والملاحظ على هذا البرنامج أنه جاء معدلا، ولم ينص صراحة كالبرامج السابقة على الاستقلال التام للجزائر، ربما يعود ذلك إلى كون النجم كان يمر بفترة عصبية بسبب الأحكام الصادرة بحق بعض أعضاء قادته.[2]

3/حل النجم 1937م: لم يكن النجم في مواجهة مع القوى اليمنية من المعمرين ورابطة شيوخ البلديات فقط، بل كان له مواجهة مع القوى اليسارية التي كانت تدعي السعي لبلوغ تحرير الشعوب المستعمرة، وذلك بسبب توجهات النجم الوطنية الخالصة، فنظم الحزب الشيوعي حملة ضد نجم شمال إفريقيا، والمعروف أن الحزب الشيوعي الجزائري لم تكن له كلمة أمام القرارات التي تتخذها قياداته الحقيقة، المتمثلة في الحزب الشيوعي الفرنسي، والمعروف أن الحملات والمتابعات لحل النجم كانت بدأت منذ فترة قبل حله الفعلي، وقد أفلحت الحملات المضادة للنجم في إقناع الحكومة بحله،[3] وإن كانت الحكومة نفسها تنتظر الفرصة المواتية والمرجح أن الفرصة كانت ملائمة، كون النجم كان يعاني من الحملات فقد صرح أوبو Aubaud [4] بعد حل النجم أمام مجلس الشيوخ "إن هذا الإجراء –حل النجم- كان ملحوظا منذ عام 1934م"[5] .

---

[1] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص 169.

[2] – بوديسة فايزة، ديلم نادية، عكري حنان، المرجع السابق، ص 40.

[3] – مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 219.

[4] – راوول أوبون هو كاتب الدولة الخارجية.

[5]- kaddache. Mahfoud : Histoire du Nationalisme Algerienn 1919-1951 ,Tome1,SNED, algerer, 1980, p 355.

ويضيف البعض أن قرار الحل كان عنيفا، رغم انتماء النجم للجبهة الشعبية، لم يمنع الحكومة التابعة لها من حله في 27 يناير 1937م، بعد مساندة الشيوعيين لها، وتذكر بعض المراجع أن قرار الحل صدر في 26 يناير 1937م، وجاء فيه: **المادة 01**: تحمل نجم شمال إفريقيا الشمالية التي مقرها في باريس شارع دافير رقم 19، **المادة 02**: يتولى وزير الداخلية ووزير العدل كل منها في مجال صلاحياته تنفيذ هذا المرسوم.

وبعد حل النجم[1]من قبل حكومة الجبهة الشعبية، وبعد أن يئس مصالي الحاج من استئناف النشاط في إطار حزب نجم شمال إفريقيا قرر إنشاء حزب وطني جديد يجسد نفس المبادئ التي قام عليها النجم المنحل.[2]فأصبح يحمل اسم أحباب الأمة،[3] وعقد هذا الأخير جمعية عامة في نانتير Nanterre [4] بتاريخ 11 مارس 1937م وأسس حزب الشعب الجزائري.[5]

[1] – بكار العايش، المرجع السابق، ص 184.

[2] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط4، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص 219.

[3] – سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 15.

[4] – مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 224.

[5] – علي كافي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946م-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 38.

خلاصة:

وعليه يمكن القول في الأخير أن برامج النجم كانت في تطور ونضج مستمرين، مع مراعاة تامة لظروف العمل السياسي، إذ نجد هذه البرامج مع تعددها واختلافها من حيث المطالب تزداد مع الوقت أكثر جرأة من 1926م إلى 1933م، لتعود بعد ذلك إلى لهجة المطالب الهادئة التي تكتسي طابع الاتزان، وتشهد ذلك في برنامجي سنة 1935م و 1936م، كما رأينا، ولأسباب توقفنا عند أبرزها، كما كانت هذه البرامج تتطور من ناحية التنظيم أو المضمون تبعا للتأثيرات السياسية والفكرية، فقد بدا واضحا تأثر النجم بالأنظمة الاشتراكية في بعض مطالبه.

كما أن النجم نجده أعطى أملا قويا لكل سكان شمال إفريقيا، حيث كانت بداية الانطلاق بمطالبهم، وأهم إنجاز حققه النجم هو كسره لحاجز الخوف من الممارسة السياسة الوطنية في الجزائر، إذ بعدها كان يقوم باحتجاجات وطرح مطالب إسلامية، فأصبح ذا توجه ثوري وطني يطالب بالاستقلال.



الفصل الأول

بن يوسف بن خدة وبيئته الاجتماعية 1920م-2003م

المبحث الأول: مولده وتكوينه.

المبحث الثاني: مسيرته النضالية.

المبحث الثالث: يوسف بن خدة بشهادات معاصرة.

المبحث الأول: مولده وتكوينه.

1-مولده ونسبه:

هو بن يوسف بن خدة بن سي عبد العزيز بن سي محي الدين، كان أبوه "عبد العزيز" وجده قاضيان بالبرواقية[1] ، ولد يوم 23 من شهر فيفري عام 1920م بالبرواقية،[2] التابعة حاليا لولاية المدية، كان الثالث بين إخوته الستة: عبد الحليم، الحسين، بن يوسف، إبراهيم، محمد، صليحة، وقد اختار له أبوه اسم الولي الصالح سيدي بن يوسف صاحب مليانة، وقد نشأ بن خدة في أسرة صالحة، فوالده من قدماء المتخرجين من المدرسة الإسلامية الفرنسية بعاصمة الجزائر،[3] وهي ثالث مدرسة أنشأتها فرنسا في كل من تلمسان، قسنطينة، الجزائر العاصمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي، من أجل تخريج عدول وقضاة قانون الأحوال الشخصية الإسلامية في مسألة الزواج والطلاق والميراث الذي بقي معمولا به في سنوات الاحتلال، وكذلك تخريج مترجمين من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية والعكس.

عرف بن يوسف اليتم في سن الحادي عشر من عمره، كان شديد الارتباط بإخوته خاصة عبد الحليم أكبرهم سنا، حيث كان يريد دائما ترديد جملة "لقد ضحى بحياته من أجل تربيتنا"[4]

2-تكوينه العلمي:

لقد بدأ بن يوسف بن خدة حياته العلمية مثل غالبية الأهالي في ذلك الوقت حيث التحق بالمدرسة القرآنية، فحفظ القرآن وأبجديات اللغة العربية، التحق بالمدرسة الابتدائية الفرنسية

---

[1] - البرواقية: تبعد بحوالي 30 كلم جنوب ولاية المدية، الواقعة في قلب الأراضي الريفية الوعرة والتي تكثر فيها الأشجار المثمرة نتيجة لخصبة أراضيها.

[2] - C.A .O.M 4I /117.des affaires politique et de la fonction publiques, notice individuelle, 13/12/1954.

[3] -Achour Cheurfi,la classe politique, Algerienne de 1900 à nos jouns, Casbah 2001, Alger, p 86.

[4] - نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 91.

بالبرواقية، ثم بثانوية ابن رشد[1] ، وهناك تعرف على رواد النضال السياسي كل من لمين دباغين، سعد دحلب، عبان رمضان، علي بومنجل وأحمد يزيد.

وللعلم فإن أبواب المدارس الابتدائية التكميلية والثانوية في العهد الاستعماري كانت مفتوحة فقط لأبناء المحتلين من النصارى واليهود، وبعض العملاء من الجزائريين، وفئة قليلة جدا من أبناء الجزائر من الطبقة المتوسطة، أما الجزائريين فإن الظروف المعيشية، وتعنت العدو الاستعماري في منع أبناء الطبقة الفقيرة، وحرمانهم من الدخول إلى المدرسة، جعلهم يدخلون في عالم الأمية، و لم يبق لأبنائهم سوى رعي الغنم والمواشي.

لكن بالنسبة لعائلة بن خدة فقد استطاعت أن تدخله المدرسة الإبتدائية ليواصل دراسته بنجاح ويحصل في ختامها على الشهادة بتفوق، رغم وفاة والده في سن مبكرة.[2]أثناء تواجد بن خدة بالمدرسة الفرنسية كان يردد على مسامعهم[3] دائما: "أنتم سكاكين حادة ضد فرنسا"[4]، بحيث بدأوا يقرؤون صحيفة الأمة الصادرة بباريس عندما تصلهم.[5]

لكن سعد دحلب لم يترك هذه الفرصة تفوت، فقد رد عليه بعد أيام من هذه الحادثة بمقال بعنوان: "أنتم خناجر"، وأرسله إلى جريدة الأمة التي قامت بنشره في صفحاتها، مما زاد هذا التصرف الصائب لسعد دحلب شجاعة وحماس وقوة وسط زملائه الذين اهتموا بالسياسة وهم في سن مبكرة.

---

[1] – هي مدرسة تعليم ثانوي استعمارية المنشأ كانت تعرف سابقا وتدعى Du Verier.

[2] – الجودي بخوش، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954م-1962م ، دراسة تاريخية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ معاصر، الجزائر، 2006م-2007م، ص 20.

[3] – يقصد بمسامع بن خدة وزملائه الذين كانوا معه في نفس القسم منهم: سعد دحلب، لمين دباغين والذي كان يكبرهم سنا، ثم تدعمت هذه النواة بانضمام كل من أحمد يزيد وعبان رمضان.

[4] – بن يوسف بن خدة، جذور اول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 601.

[5] – نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، مرجع سابق، ص 93.

عان بن يوسف بن خدة وهو تلميذ داخل المدارس الاستعمارية مختلف أساليب التمييز العنصري سواء من طرف الطلبة الفرنسيين، أو من قبل الإدارة الفرنسية نفسها، حيث كانت تفرض على الطلبة الجزائريين ارتداء ملابس خاصة بهم تميزهم عن الطلبة الأوروبيين فكانوا يجبرون على لبس الشاشية[1] بينما الأوروبيين كانوا يلبسون البرنيطة، كما مورست عليهم ضغوطات شديدة يصعب على الإنسان أن يتصورها، كإعطائهم العلامات الإقصائية في مختلف المواد بغرض حرمانهم من مواصلة الدراسة، لأن المدرسة الفرنسية في تلك الفترة كانت تهدف أساسا وبالدرجة الأولى إلى خدمة المشروع الفرنسي، الذي كان يسعى دائما إلى تجهيل الجزائريين وتفقيرهم، وفي هذا الصدد يذكر بن خدة: " أن في إحدى الأيام اكتشف مدير الثانوية أن مجموعة من الطلبة ينشطون سرا في صفوف حزب الشعب الجزائري –حركة انتصار الحريات الديمقراطية- عن طريق توزيع أعداد من جريدة الأمة على الطلبة، فدخل إليهم في إحدى الحصص، وقال لهم[2] كلاما جارحا، لم يستطع أحد منهم نسيانه، حيث وصفهم بالسكاكين الحادة التي تطعن يوما بعد يوم جسد الدولة الفرنسية".[3]

عرف يوسف بن خدة الحياة السياسية وهو تلميذ في الثانوية، إذ كان مع سعد دحلب في نفس الدفعة، ونفس القسم الذي كان يتكون من حوالي ثلاثين تلميذا، من بينهم أربعة جزائريين،

---

[1] – شواشي: جمع شاشية، وهي غطاء الرأس على شكل قلنسوة أو طربوش قصير، كان يضع في الجزائر، من الصوف ويصبغ باللون الأحمر، كان يقتصر استعماله على الطبقة الشعبية لرخص ثمنه ولمنافسة الشاشية التونسية، كان يشحن في صناديق إلى المشرق، ينظر: قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/1695-1705م على متولي السوق، عبد الله بن محمد الشويهد، تح: ناصر الدين سعيدوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2006، ص 50. (ومن أنواعه البوناطيرو: مخروطي الشكل).

[2] – رابح لونيسي، بشير بلاح، العربي منور، دادوة نبيل، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989م، ج2، دار المعرفة للطبع والنشر، الجزائر، 2010م، ص 272.

[3] – الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 21.

وكان يطلق عليهم اسم "الأهالي"، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على عدم إتاحة الفرصة أمام أبناء الوطن للتعلم.[1]

يذكر أيضا أنه كان متمسك هو ورفاقه بالتقاليد الجزائرية، عندما كانوا في النظام الداخلي للثانوية، حيث كانوا يصومون رمضان المعظم، متبادلين أطراف الحديث بينهم باللهجة الجزائرية الدارجة، رغم أنهم يدرسون باللغة الفرنسية، وفي وسط فرنسي.[2]

حصل يوسف بن خدة عام 1943م على شهادة البكالوريا،[3] أملا في ذلك الالتحاق بجامع الزيتونة لمزاولة تعليمه، لكن شاء القدر أن يلتحق بكلية الطب والصيدلة بالجزائر العاصمة "على حد قوله"، ليجد بعد ذلك صعوبة في إتمام دراسته التي أصبحت تواجه المصاعب بسبب نشاطاته السياسية.[4]

3-وفاته:

عرف عن يوسف بن خدة اهتمامه بكتابة تاريخ الثورة والحركة الوطنية،[5] وفي سنواته الأخيرة أصيب بمرض عضال، واشتداده، طلب المجاهد "كوصية" أن يدفن إلى جانب صديقه ورفيق دربه سعد دحلب في مقبرة سيدي يحي، كما أمر أن يصلي على جنازته الإمام الشيخ الطاهر أيت علجت، عوض الشيخ سحنون الذي كان في فراش المرض.[6]

قال تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾[7]صدق الله العظيم، في في الخامس من ذي الحجة 1424هـ الموافق لـ 04 فيفري 2003م، يوسف بن خدة توافيه

---

[1] – نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 93.

[2] – الطاهر أيت حمو، رجال صنعوا التاريخ، سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية، ومجاهدي ثورة التحرير الكبرى، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، دار الخلدونية، 2011م، ص 19.

[3] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 601.

[4] - C.A.O.M 4I/117.GGA.Notice individuelle. 02 mars 1954

[5] – رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 272.

[6] – نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 97.

[7] – سورة آل عمران، الآية: 185.

المنية، عن عمر يناهز الـــ 83 سنة في بيته بالجزائر العاصمة، وقد وري التراب بمقبرة سيدي يحي بجوار صديق عمره المرحوم سعد دحلب، طيب الله ثراهما وأسكنهما فسيح جنانه،[1] ليرحل بعده رمز آخر من رموز الحركة الوطنية بعد 15 يوما الدكتور محمد لمين دباغين، ثم الشيخ أحمد سحنون، الذي يرقد بجواره هو الآخر، وقد خلد اسمه من خلال إطلاق تسمية بعض الهياكل المختلفة باسمه، فمستشفى البرواقية مسقط رأسه يحمل اسمه، كما بادرت السلطات بإطلاق اسمه على أكبر وأقدم جامعة بالجزائر، وهي الجامعة المركزية، وذلك من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بداية من 08 جمادى الثانية 1425هـــ الموافق لـــ 26 جويلية 2004م، حيث أصبحت تسمى جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر.[2]

ما تميز به بن يوسف بن خدة عن باق المناضلين والسياسيين الآخرين سواء ممن كانوا معه في النضال ضمن حزب الشعب الجزائري-حركة انتصار الحريات الديمقراطية- أو ممن وصلوا إلى السلطة ضمن الهيئات الرسمية كجبهة التحرير الوطني إبان الثورة أو بعد الاستقلال، هو مبادرته للتأليف إلى جانب إدلائه بشهادات حية، والتي كانت تمس صميم قضايا الوطن والشعب على حد السواء، فكتب وألف مجموعة من الكتب ذات الطابع الأكاديمي منها خمسة كتب مطبوعة وهي:

- إتفاقيات إيفيان 1962 سنة 1986م.
- جذور اول نوفمبر 1954 سنة 1989م.
- أزمة الجزائر 1962 سنة 1997م.
- عبان رمضان وبن مهيدي ودورهما الفعال في الثورة.
- الجزائر عاصمة المقاومة الجزائرية 1956-1957م.

---

[1] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، تصنيف ومعالجة: ياسين أصنام، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 01.

[2] - نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 97.

- بن يوسف بن خدة شهادات ومواقف سنة 2007م.[1]

إضافة إلى كتابين تحت الطبع (لم تترجم بعد) هما:

- رفاق مصالي يحاكمونه.
- خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر سنة 1957م.[2]

المبحث الثاني: مسيرته النضالية.

ما قيل عن بن يوسف بن خدة، أنه مجاهد يتمتع بملكة الذكاء، التي بثها فيه المولى عز وجل، وعلاوة على هذا صقلت هذه الملكة بالمعرفة، والعاطفة الوطنية، فقد تابع باهتمام مختلف تيارات الحركة الوطنية، في سن مبكرة، فشدته في البداية مطالب نجم شمال إفريقيا[3]، باعتباره الحركة الوطنية السياسية الوحيدة التي كانت تطالب باستقلال الجزائر،[4] وكانت خلاصته هو إلغاء قانون الأنديجينا المشؤوم، والعفو العام على كل المساجين السياسيين، وحرية السفر المطلقة لفرنسا وللخارج،[5] إضافة إلى حرية كل من الصحافة والجمعيات والحق السياسي والنقابي معا.

كما نجد يوسف بن خدة قد أبدى اهتماما بالغا بالنشاط السياسي الذي يقوم به حزب الشعب الجزائري فترك له وقعا في نفسه. ويمكن القول أن الفضل في ذلك يعود إلى جريدة الأمة، لسان حال نجم شمال إفريقيا، الذي كان يوسف بن خدة على اتصال دائم بأعضائه بفرع البليدة، هذه الجريدة كانت تساهم بقدر كبير في نشر وإيصال مطالب الحزب وأفكاره إلى مختلف شرائح

---

[1] - نور الدين حاروش، رؤساء الجزائرن ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص ص 57-61.

[2] - سليم بن خدة، تواصل عبر الموقع الاجتماعي (فايسبوك)، بتاريخ 12-05-2016م .

[3] - نجم شمال إفريقيا: ظهر في البداية سنة 1924م كحركة نقابية أسسها مجموعة من عمال شمال إفريقيا، وبعد سنة 1926م أصبحت مطالبها تأخذ صبغة السياسة الداعية إلى استقلال بلدان المنطقة، وللإشارة فإن أول "رئيس لهذه التشكيلة كان يسمى "الحاج علي عبد القادر" ثم خلفه "مصالي الحاج" بعد مؤتمر بروكسل ببلجيكا سنة 1927م .(ينظر: العايش بكار، المرجع السابق، ص 124)

[4] - Mahfoud kaddache :op cit, p 271.

[5] - عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، د ط، دار الأمة، وزارة الثقافة ، الجزائر، ص 680.

الشعب الجزائري عموما، والطلبة على وجه الخصوص، وفي سنة 1942م انخرط بن يوسف بن خدة ضمن صفوف حزب الشعب ليبادروا أولى حلقات النضال داخل ثانوية "Du Verier" ضمت منظمة الشبيبة الجزائرية، وحسب نور الدين حاروش وما ورد في كتابه مواقف بن يوسف بن خدة، أن مدير هذه الثانوية كان يردد على مسامعهم العبارة القائلة: "أنتم خناجر حادة ضد فرنسا"، ويقصد بذلك بن يوسف بن خدة وزملائه، ويقول أيضا أن بن خدة صرح بأنه كان معهم إمام، وهو شيخ من المدية اسمه الحسين سليماني يذكرهم دائما بالآية الكريمة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿**وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ**﴾[1]، تمكنت منظمة الشبيبة الجزائرية خلال العام الأول من تأسيسها أن تقوم بعدة أنشطة داخل الثانوية وخارجها، وتمكنت من خلالها إيصال مبادئ الحزب إلى صفوف الطلبة، واستقطاب أعداد كبيرة منهم، عن طريق تنظيم لقاءات واجتماعات تحث فيها بالمطالبة بتحرير جميع المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم مناضلو حزب الشعب.[2]

ومع بداية شهر فيفري 1943م شارك بن يوسف بن خدة رفقة بعض زملائه من المنظمة في حملة دعائية بالبليدة ضد تجنيد الجزائريين للقتال في الجيش الفرنسي بمناسبة الحرب العالمية الثانية هذه الحملة التي قادها بن خدة من البليدة، انتهت باعتقاله في نفس الشهر، وهو لا يزال طالبا في القسم النهائي،[3] فحكم عليه بالسجن 08 أشهر، بتهمة تحريض الجزائريين على عدم مكافحة الألمان، في قضية تحت اسم "الفار من الجندية"[4] متعرضا بذلك إلى أبشع أساليب التعذيب، من

[1] - سورة هود، الآية: 112.

[2] - Mahfoud Kaddache :Histoire du Nationalisne Algerien, question nationale et politique 1919-1951,t2, FLN, Algerie, 1993, p 272.

[3] - في هذه السنة تحصل بن يوسف بن خدة على شهادة البكالوريا والتحق بدراسة الصيدلية بجامعة الجزائر.

[4] - بالرجوع إلى كتاب نور الدين حاروش مواقف بن خدة السياسية والنضالية نجد تسمية القضية هي: متمردوا البليدة.

طرف مصالح أمن الإقليم DST [1]، التي تريد فرنسا من خلالها انتهاك حقوق الإنسان الجزائري.[2]

ومع بداية سنة 1945م برز ضمن الطاقم الذي كان يحرر جريدة العمل L'anation Algérienne [3]، رفقة عيسات إيدير، لحول حسين، وعبد المالك تمام، كما كان له دور رئيسي في تنظيم مظاهرات الـــ 08 ماي 1945م، التي دعا إليها حزب الشعب، ليجند إجباريا في الجيش الفرنسي، كما كان له بصمة خاصة بين أعضاء المكتب السياسي لحركة احباب البيان والحرية، ليبادر سنة 1946م وتحت إدارة حسين لحول رفقة عيسات إيدير تحرير جريدة الحزب "لا ناسيون ألجيريا L'anation Algérienne "، لينتخب عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية كأمين عام، خلفا لحسين لحول.[4] فحضر رفقة لمين دباغين وأعضاء المكتب السياسي اجتماعات عدة.

و إثر إندلاع الثورة التحريرية تعرض للاعتقال من قبل السلطات الفرنسية يوم 25 نوفمبر 1954م، بسبب توجيه رسالة معتدلة اللهجة إلى وزير الداخلية الفرنسي آنذاك فرانسوا ميتيران، ليطلق سراحه في 14 أفريل 1955م لينظم بعدها مباشرة للثورة إلى جانب عبان رمضان، بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م[5] عين عضوا أساسيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، وعلى إثر اعتقال العربي بن مهيدي في فيفري 1957م خلال معركة الجزائر،

---

[1] – حوار بين سليم بن خدة والجودي بخوش بتاريخ 15 فيفري 2006م، في المستشفى الجامعي مصطفى باشا بالعاصمة، نقلا عن مذكرة الجودي بخوش بعنوان: دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962م، الجزائر، 2006/2007م، ص 23.

[2] – محمد ياحي، سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة، مجلة مصادر.

[3] – أنشأت هذه الجريدة سنة 1942م من طرف سيدي علي عبد الحميد، وشقيقيه مصطفى وبوعلام، احسن حامة، عبد الرحمن طالب، عيد لعجالي، محمد لعمراوي، وقد تم طبع أول عدد من هذه الجريدة في 05 نهج النقيب إهلر، لينتقل مقرها بعد العدد الثاني إلى 18 نهج أنفير فيل وسط القصبة.

[4] – رضا مالك، الجزائر في إيفيان المفاوضات السرية 1956م-1962م، تر: فارس غصوب، د ط، دار الفرابي، ص ص 366-367.

[5] – محمد لحسن أزغيدي ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956م-1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 131.

غادر بن خدة الجزائر العاصمة متوجها نحو تونس رفقة كريم بلقاسم، ومنها إلى القاهرة، أين كان يعيش رفقة زوجته السيدة سليمة بلحفاف[1].

أبعد بن خدة من عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ رفقة سعد دحلب، إلا أنه احتفظ بعضويته في المجلس الوطني للثورة التحريرية، و لم يتوقف نشاطه عند هذا الحد، بل كان يقوم بعدة مهام من بينها: ترأسه لوفد جبهة التحرير الوطني، إلى كل من بلغراد ولندن، في إطار التعريف بالقضية الوطنية في المحافل الدولية، عين وزير للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "GPRA" شهر سبتمبر 1958م ، وفي 28 أوت 1961م عين رئيسا للحكومة المؤقتة خلفا لفرحات عباس.

عاش المجاهد عدة أزمات داخل الجزائر منها أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية،[2] التي كانا طرفاها اللجنة المركزية ورئيس الحزب مصالي الحاج، وأزمة صيف 1962م التي حرك أحداثها كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الاركان العامة، والتي على إثرها انسحب بن يوسف بن خدة من الحياة السياسية في سبتمبر 1962م، بإرادته لتفادي إراقة الدماء، وتماشيا مع طبيعته السلمية والوطنية في تغليب المصلحة العامة على كل اعتبار آخر، بما فيها رئاسته لحكومة شرعية معينة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني، ليتفرغ بعدها لمهنته كصيدلي.[3]

المبحث الثالث: بن يوسف بن خدة بشهادات معاصرة.

---

[1] – سليمة بلحفاف: هي أخت الشهيد بلحفاف غزالي.

[2] – الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية: تسمية جاء بها الدكتور إبراهيم معيزة حسب شهادة المرحوم عمار خليل، العضو القيادي في حزب الشعب، ويعتبر اللافتة الرسمية لحزب الشعب، الذي حلته الغدارة الفرنسية سنة 1939م، واضطر حزب الشعب إلى مزاولة نشاطه سريا سنة 1946م، بتأسيس الحركة من أجل الانتصار الحريات الديمقراطية وفي هذه الحركة ازدهرت فكرة الاستقلال التي ورثتها عن نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب من بعده، وفي ظله (أي حزب الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية) نشأت ما يسمى بالمنظمة العسكرية السرية (L O S).

[3] – نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 94-95.

أدمجت هذا العنصر ضمن الفصل الأول، لتوضيح المكانة والمنزلة التي وصل إليها بن يوسف بن خدة من خلال جملة من الرفقاء والشخصيات المقربة لهذا المجاهد، سواء هذه الشهادات إيجابية كانت أم سلبية، فهي على كل حال بصمة تضاف إلى الرصيد التاريخي لهذه الشخصية الفذة، وعليه يتبادر في الأذهان بعض التساؤلات أهمها: فيما تمثلت هذه الشهادات والرأي؟ وإلى أي مدى وصلت مكانة ومنزلة بن يوسف بن خدة من خلال هذه الإدلاءات؟

1-الرائد سي لخضر بورقعة:

لقد كان سي لخضر بورقعة في نظرته اتجاه بن يوسف بن خدة مزدوجة إيجابية من جهة وسلبية من جهة ثانية، ويظهر ذلك جليا من خلال إطلاعي على كتابه المعنون بــ: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، حيث يقول في بن خدة أنه كان متباطأ ومتخاذل في اتخاذ بعض القرارات عندما كان على رأس الحكومة المؤقتة،[1] ويركز في ذلك على عدم مبادرة بن خدة إلى كسر شوكة بعض ضباط القيادة العامة للجيش قبل أن يتمرد على الشرعية بعيدا عن أرض المعركة، ويتمادوا في رفضهم بما في ذلك رفضهم قرارات اتفاقيات إيفيان متهمين أعضاء الحكومة المؤقتة الموقعين على تلك القرارات بالسلبيين والمتخاذلين وغير الوطنيين، كما يصرح في المقابل أنه توصل إلى ربط العلاقة بين الزعماء الخمس وبين أعضاء الحكومة المؤقتة لدخول العاصمة واستمر حكم الشرعية وبذلك أبعد إمكانية إراقة الدماء دون التباهي بكونه رئيسا على هرم السلطة.

ويضيف الرائد في مذكرته "شاهد على اغتيال الثورة"[2] أن المجاهد بن يوسف بن خدة كان يتميز بالإرادة وعدم اليأس للوصول إلى ما يأمل إليه ويرى فيه صلاح البلاد والمثال على ذلك

---

[1] - نفسه، ص 144.

[2] - شاهد على اغتيال الثورة: عبارة عن مذكرة للرائد لخضر بورقعة تحكي قصة ثورة الجزائر من وجهة نظر ضابط شاب في الولاية الرابعة، عاش الحرب من أولها إلى آخرها، والكتاب مليء بالقصص الشيقة التي يحكيها أحد شهودها وصانعيها، في مضمونه 361 صفحة خصص الكاتب أكثر من نصفه لشرح تفاصيل الصراع السياسي في الجزائر بعد استقلالها.

إصراره على عقد مهرجان من خلال اتصاله بجماعة "Rocher Noir"[1] ورغم تلقيه الرفض من قادة الولاية إلا أنه أعاد الكرة بمراسلتنا لإقامة هذا المهرجان الشعبي الموسع الذي كان يهدف من خلاله شرح موقفه وخطوة حكومته في مفاوضات إيفيان مع العدو الفرنسي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على حرص بن يوسف بن خدة على شؤون الوطن والبحث عن شتى السبل لإخراج البلاد من دوامة الاستعمار وحقن الدماء التي لطالما روت تراب الجزائر، ليجد في الأخير من يحسن الفرص وهو الرائد عز الدين الذي عينه بن خدة من قبل قائدا على منطقة العاصمة، ويقول أنه وحسب اعتقاده فإن بن يوسف بن خدة لم يستفد من دروس الثورة العديدة في مجال المناورات والتصفيات، رغم كونه شاهدا على حوادث دامية ذهب ضحيتها رجال أفذاذ بحق وبغير حق، وذلك من خلال عدم دقة حساباته حول عناصر الصراع والتحالفات و لم يستغل عامل الوقت في فترة حكمه لكي يرسم مصير المستقبل.

كما يشير الرائد في حق بن خدة أن التاريخ سيسجل أنه لم يشارك لا من بعيد ولا من قريب في إشعال نار الفتنة والتكالب على السلطة، وأنه تصرف بميوعة لا تليق برجل دولة في الوقت المناسب، و لم يعمد وهو على هرم السلطة وفي أوج إمساكه بالحكم إلى إصدار قرار يعزل فيه جميع الأطراف المتصارعة، ولاسيما أعضاء القيادة العامة.[2]

2-المجاهد عبد الحكيم بن الشيخ الحسين:

هو من بين الشخصيات التي جاهدت وناضلت مع بن خدة ضمن حزب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية وملازمته ومرافقته له مدة من الزمن تجاوزت الـــ 50 سنة فهو بهذه المكانة يستحق أن ندرجه ضمن خانة الرفقاء والشهود العيان في حق بن يوسف

[1] – روشي نوار: تعني الصخرة السوداء (وهي بومرداس حاليا)

[2] – الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، تقديم: الفريق سعد الدين الشاذلي، تصنيف ومعالجة النص: ياسين أصنام، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 08 ماي 2000م، ص 117-118.

بن خدة إذ يقول فيه أنه أحد أولئك الذين كان لهم الدور الإيجابي الكبير والمؤثر والفعال الذي لعبه وأداه وقام به على الساحة الوطنية، وعلى مسرح الكفاح الوطني، فهو ناشر الوعي الإسلامي، وباث الفكر الثوري النزيه من خلال نضاله الطويل عبر مسيرة الكفاح الوطني من أجل حرية وسعادة بلاده واستقلالها.[1]

يقول عبد الحكيم بن الشيخ الحسين[2] أن بن يوسف كان مميزا بين زملائه ورفقائه فيما يخص الالتزام والديمقراطية والشجاعة والخلق الحسن، بقدر ما كان أيضا يعتمد الحوار كأسلوب للوصول إلى الحقيقة، وخلال العمل معه في جريدة المغرب العربي اكتشف فيه شخصيته العظيمة والصلابة، والدقة، والعاطفة مع العقل و الحب الصادق للوطن، والجدية في العمل الوطني، كل هذه الصفات جعلت منه يخلف الراحل حسين لحول كأمين عام حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية- فقد كانت تسند إليه المهمات المعقدة والصعبة، وكان في قلب الأزمة التي عاشها حزب الشعب سنة 1953م، وكان بن خدة بمثابة كلمة السر في الفترة الدقيقة حيث لعب دورا رئيسيا في هذه الأزمة التي أدت إلى انقسام الحزب،[3] ابتداء من سنة 1945م إلى قسمين هناك جناح ثوري يدعو إلى إنشاء تنظيم عسكري سري وتغيير إدارة الحزب الموجود، وهناك جناح آخر يدعو إلى قيام تنظيم جديد، يقوم على الشرعية ومواصلة العمل الثوري.[4] كانت ثقافة بن يوسف بن خدة وأسلوبه في معالجة المشاكل وشجاعته في مواجهة التحديات، لذلك أسندت له أسمى المسؤوليات، وفي المراحل الحاسمة.[5]

---

[1] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 08.

[2] - عبد الحكيم بن الشيخ الحسين: مجاهد ثوري من الذين عملوا مع بن خدة بن يوسف من خلال لجنة الإعلام، وفي جريدة المغرب العربي، قام بكتابة مقدمة كتابه شهادات ومواقف والمتكونة من أربع صفحات.

[3] - نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 145.

[4] - Mohamed Harbi, Aux Origines du Front de Libération National, Laxission du P P A- M T L D,Paris Christion Bourgois (Editeur), 1975, p 21.

[5] - نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 145.

ويضيف المجاهد في مقدمة الكتاب شهادات ومواقف للمرحوم بن خدة، أن هذا الأخير أضاف عدة إسهامات مؤثرة وفاعلة في إثراء مراحل التاريخ النضالي للجزائر من خلال مؤلفاته المتعددة، وذلك بسرد وعرض الحقائق والوقائع بكل تجرد ونزاهة وهنا نجده يؤكد على موضوعية بن خدة في الكتابة التاريخية، وهي من أكثر الصفات أهمية في الكتب أو المؤرخ، ويصرح بأنه على قناعة شخصية وإيمان بصدق كل ما حواه وتضمنه هذا الكتاب والذي أطلق عليه تسمية الموسوعة المعلوماتية وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أهمية المادة العلمية التي يتطرق إليها، ويرجع سبب هذه التسمية إلى ما تضمنه الكتاب من شهادات ومواقف في شتى المجالات السياسية ، والاجتماعية، الثقافية، وبالأخص جميع المراحل التي شهدت الاتصالات واللقاءات والمفاوضات التي جرت بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا، والتي توجت في الأخير باتفاقيات إيفيان[1].

أشاد عبد الحكيم أن هناك إجحاف في حق بن يوسف بن خدة، وذلك من خلال إهمال جهوده خلال مسيرته النضالية.[2]

وعلى حد قوله أن بن يوسف بن خدة قد امتاز في السنوات الأخيرة بنشاطه الإسلامي، الشيء الذي يعبر عن توجهاته المتشبعة بالخلق السامية والسماحة الإسلامية، والمثل العليا التي شب عليها والتي جاء بها ديننا الحنيف.[3]

3-الأستاذ أحمد بن النعمان:

يعتبر الأستاذ أحمد بن النعمان[4] من بين المقربين لبن يوسف بن خدة، فقد وضع بصمته في سرد بعض الشهادات الحية حول هذا المجاهد، واصفا إياه بأول سوار ذهب[1] في تاريخ العرب.

---

[1] – من 07 إلى 18 مارس 1962 م آخر لقاء جزائري فرنسي جاء على إثره وقف إطلاق النار، وبذلك كان مسك الختام الذي انهيت به الحرب بين الطرفين دامت 07 سنوات ونصف، وفتحت طريق الاستقلال والسيادة الوطنية.

[2] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص ص 8-9.

[3] – نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 146.

[4] – هو أستاذ جامعي تعرف على بن خدة أواخر الثمانينات بواسطة صديق مشترك هو الداعية الشاب (ابن الشهيد) الاستاذ سليم كلالشة (رحمه الله)، وذلك بمناسبة صدور تأليفه الأول (جذور أول نوفمبر 1954م) حيث طلب منه حسب شهادته

وصفه بنظافة اليد والسيرة، وعفة اللسان، وطيبة الجنان، قائد المسيرة الوطنية "الجهادية والثورية" في إحدى وأهم مراحل التحرير، وتقرير المصير، المجاهد الشاهد على عصره، الثابت على الحق، الوفي لدينه ووطنه، الرئيس بن خدة.

ويلقبه من خلال مؤلفاته المتعددة، وخاصة آخرها شهادات ومواقف أنه بكل جدارة واستحقاق "مثقف المجاهدين ومجاهد المثقفين"، ومجسد خصال الرجال من أبناء الأمة، العارفين والعاملين، والمجاهدين الكبار، المخلصين على غرار السابقين الذين كنا نسمع عنهم دون أن نعرفهم أو نعاصرهم.[2]

يذكر أحمد بن النعمان في مقدمة كتاب شهادات ومواقف للمرحوم بن خدة أن الفقيد رحمه الله كان من المؤمنين حقا والصادقين حقا، واللامبدلين حقا، رجعت روحه إلى بارئها راضية مرضية –إن شاء القدير– دون التردد من المواقف المناسبة، وفي الأوقات المناسبة والصدع بالحق أمام جبال المشانق وفوهات البنادق، وظل على صلابته تلك في الله والوطن وعهد نوفمبر، حتى لقي ربه، دون أن يتزعزع في العقيدة، أو يتزحزح عن الإيمان بالنصر الموعود للمؤمنين، وعن الوفاء للرفقاء الأولين الراجعين إلى ربهم مثل: العربي بن مهيدي، علي بومنجل، عبد الرحمن طالب، حمود هاشمي "طيب الله مثواهم".

لقد تعرفت على المرحوم من مواقفه عن بعد، تقي ورع، ومدافع عن الحق، وفي للشهداء قبل أن أتعرف عليه عن قرب.

ويضيف في شهاداته أيضا أنه كان يقضي ساعات طوال مع بن خدة تنقلا من منزله إلى منزل المجاهد، وأنه يشهد بالخجل من قمة تواضع بن يوسف بن خدة، وموهبته الفذة في حسن

بأن يساعده في ترجمته للغة العربية وأخذ رأيه فيما يخص بعض المواضيع الحساسة المتطلبة للشجاعة كما قام بكتابة تقديم مؤلف شهادات ومواقف للرئيس بن يوسف بن خدة والمكون من 17 صفحة.

[1] – أطلق هذا اللقب "سوار الذهب" أيضا على عبد المؤمن بعد نجاحه في الانقلاب على نظام الحكم السائد في السودان سنة 1988م.(ينظر: نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 152)

[2] – نفسه، ص 151.

الاستماع إلى محدثه دون العديد ممن عرف من خلق الله،[1] وتميز بن خدة بالروح الوطنية العالية هي التي جعلته يزهد في كرسي الشرعية والدفاع عنه في وجه مغتصبيه في صائفة 1962م، مخافة أن يتحول الأمر إلى ما يبدو في نظر البعض نزاعا على الكرسي، وما قد ينجر عنه من ضياع لحصاد السنين من الجهاد والاستشهاد، وكان المجاهد بذلك أول رئيس عربي يتخلى عن الكرسي طواعية من أجل الوطن، ويبقى التاريخ هو الحكم العادل دائما كما كان يقول.

وفي الختام يقدم لنا الدكتور أحمد بن النعمان شهادة مهمة تضاف إلى خصال الرجل وهي ثقافته حيث يقول: "أشهد أنني لم أعرف مثقفا في مستواه باللغة الفرنسية في الجزائر، يحب اللغة العربية ويتذوق معانيها وقدر رجالها ويؤرخ بتاريخها الهجري وحده أحيانا، هو ما يمثل حالة نادرة جدا نفتقدها حتى لدى بعض المثقفين بالعربية أنفسهم، وهو ما جعله يمثل النموذج الصادق للجزائري العربي المسلم"[2]

ونجد الدكتور قد استشهد هو الآخر بشهادة مجاهد قريب من بن خدة لتدعيم ما تطرق إليه، إذ يذكر في مقدمته لكتاب شهادات محمد الصالح الصديق في حديثه عن المرحوم في مستهل قوله يشيد بمقولته التالية: "لا تذكره في مجلس أو مع أحد إلا كان الثناء عليه، والإشادة بتاريخه، بداية الحديث عنه، وهي ظاهرة قلما يسجلها مرصد التاريخ للأحياء، لأن الناس من طبعهم أن لا يثنوا إلا على من ترك لهم الحياة وسكن أطباق الثرى، فإن فعلو فإن ذلك في ضيق وشح وتقتير، وأبرز ما يشدك إليه وأنت تتحدث إليه هدوء مظهره، وصراحة رأيه وقوة إيمانه، واعتزازه بوطنيته، وعفة لسانه، وإذا نزلت معه في ميدان الحوار في أي موضوع دينيا كان أو دنيويا شدتك إليه ثروة

---

[1] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 12-13.

[2] - نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 152.

ضخمة من المعارك والتجارب، عمل على تكوينها وتعميقها، زمن طويل بأحداثه وتقلباته، وصارت قوة في طاقته، ونورا في رؤيته، وهداية في سلوكه"[1]

[1] - محمد الصالح الصديق، من الخالدين الذين حملوا لواء الجهاد، ط2، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، ص 220.



الفصل الثاني

نشاطه السياسي قبل الثورة (1942-1953م)

المبحث الأول: نضاله داخل حزب الشعب الجزائري(PPA)

المبحث الثاني: بن يوسف بن خدة أمينا عاما للحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية(MTLD)

المبحث الثالث: بن يوسف بن خدة وأزمة الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية(MTLD)

المبحث الأول: نضاله داخل حزب الشعب الجزائري (PPA) .

التحق بن يوسف بن خدة بحزب الشعب الجزائري (PPA) في أوائل الحرب العالمية الثانية، وهو في سن الــ22، فكان من كبار المناضلين، حيث عمل بن يوسف بن خدة على معالجة المشاكل التي تنخر هيكل الحزب آنذاك، فكانت له مشاركة في ملتقى مسؤولي الحزب المنتهية أشغاله بداية سنة 1943م بحي 72 روفيغو Rofigoue بالعاصمة، الجزائر[1].

أدى المناضل بن يوسف بن خدة كافة مهامه الواجبة عليه والتي يفرضها الحزب على أعضائه المكونين له، منها المشاركة في العديد من الإجتماعات وتكوين المناضلين، والقيام بدراسة شاملة لكل المستجدات الخاصة بالمسائل المطروحة من قبله على الساحة السياسية، وتقلد هنا بن خدة مسؤوليات عدة، فكان عضوا للجنة المركزية إبتداءا من سنة 1947م، ليصبح عضوا فعالا ضمن فريق المسؤولين، الذين جعلوا من حزب الشعب الجزائري –الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية- من أكبر الأحزاب الجزائرية عقب الحرب العالمية الثانية، والذي ساهم في حل العديد من المشاكل الأكثر تعقيدا، والمتطلبة للحلول السريعة، كالفصل في المسائل الجوهرية، أو خيار العمل السري على العلني والعكس، أيضا الخوض في غمار الانتخابات أو الامتناع عن المشاركة فيها[2].

وهنا يمكن الإشارة إلى انتخابات كان لها الأثر البالغ والانعكاس السلبي على حزب الشعب الجزائري -الحركة من اجل انتصار للحريات الديمقراطية – (PPA-MTD) وهي انتخابات 1948م، التي كانت حسب شهادة المناضل حسين آيت أحمد: "القشة التي قصمت ظهر البعير"، على حد التعبير[3]، فبعد صدور قرار العفو العام في مارس 1946م الخاص بالمعتقلين السياسيين

---

[1]- عثمان سعدي، المرجع السابق، ص731.

[2]- بن يوسف بن خدة، جذور أو ل نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص08.

[3]- حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952م، تر: سعيد جعفر، د ط، منشورات البرزخ للنشر، الجزائر، 2002م، ص 08.

بفرنسا والذي مس قادة حزب الشعب مثل حسين لحول، أحمد مزغنة...... وغيرهم، وبعدهم بشهور تم الإفراج عن زعيم الحزب مصالي الحاج، هذا الأخير الذي عاد إلى الجزائر فطرحت عليه فكرة المشاركة في الانتخابات النيابية، التي كانت على وشك القيام من قبل الأمين العام للجامعة العربية، وبعودة مصالي إلى أحضان حزبه وأعضائه نوقشت العديد من المسائل الهامة الخاصة بجدول أعمال الحزب، وتواصلت هذه النقاشات داخل الحزب إلى غاية ديسمبر 1946م، من خلالها طرح مصالي فكرة الانتخابات على أعضاء الحزب بداعي أن الدستور الجديد منح للمسلمين 15 مقعدا ضمن الفئة الانتخابية من الدرجة الثانية، بعد أن كان 13 مقعدا في المجلس السابق، فكانت هنا نقطة الخلاف بين الأعضاء في إمكانية المشاركة في هذه الانتخابات أم لا.

هنا ظهر موقف اللجنة المركزية إزاء هذا الموضوع وهو عدم القبول كما فعلت بمناسبة انتخاب المجلس التأسيسي الأول والثاني[1]، ومن جملة المعارضين من اللجنة المركزية كل من محمد لمين دباغين، حسين لحول، خوفا من أن تمس التوجهات الثورية للحزب[2]، إلا أن مصالي رأى عكس ذلك وكانت جل تدخلاته تحث على ضرورة إعادة النظر في هذه المسألة الهامة والتدبر فيها بعمق وذلك بدراسة حيثياتها الإيجابية من كل الجوانب، دون أن يحدد تصوره الفعلي إزاء هذا الإصرار الشخصي للمشاركة في الانتخابات، أو لربما رأى فيها السبيل إلى الإشهار بمطالب الشعب الجزائري، ونشر أفكار الحزب، والمقاومة عن طريق العمل السياسي، و من هنا فإنه يرى في الانتخابات الوسيلة الأنجع للتعريف بالقضية الجزائرية سواء على السعيد المحلي أو الدولي، وفي هذه الحالة يتضح رأي مصالي كونه يميل إلى المشاركة في تلك الانتخابات، في هذه الأثناء أصيب المناضلون بشيء من البلبلة فتحولوا من الامتناع عن المشاركة في الانتخابات إلى خوض غمارها،

---

[1]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص161.

[2]- الجودي بخوش، المرجع السابق، ص27.

فظهرت بعض الاعتراضات والاحتجاجات، ووجّه العتاب في ذلك إلى اللجنة المركزية متهمين إياها الكشف عن التنظيم الذي كان ينشط في كنف السرية من قبلها[1].

في ظل هذه الأجواء المتوترة بين أعضاء الحزب، قرر عقد مؤتمر أول له يومي 15-16 فيفري 1947م في بلكور، بدعوة من الطرف الرافض بالمشاركة في الانتخابات، وفي هذا المؤتمر شارك بن يوسف بن خدة بصفته عضوا في لجنة تحرير جريدة الأمة الجزائرية[2]، فبلغ عدد المشاركين في هذا المؤتمر حوالي 70 عضوا من مختلف الولايات.

وبعد هذا المؤتمر نجد الحزب تكرس إلى الانقسام فظهر بذلك ثلاث تيّارات هي: التيار الشرعي يدعو إلى مساهمة الحزب في الانتخابات المنظمة من قبل الإدارة الفرنسية، تيار سري يمثله مناضلون كانوا داخل حزب الشعب الجزائري –الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية– ، رؤو ضرورة الحفاظ على مبدأ السرية في نشاط الحزب، وتيار ثالث هو التيار الثوري المطالب بإنشاء منظمة شبه عسكرية تتولي مهمة التحضير للعمل الثوري، وهنا نجد بن خدة موقفه من هذه المسألة هو عدم قبول مشاركة الحزب في الانتخابات الداعي إليها رئيسه مصالي الحاج.

وبهذا وضع أغلب أعضاء اللجنة المركزية على رأسهم بن يوسف بن خدة في خيار صعب، إما المشاركة في الانتخابات المقبلة ، وإما الدخول في صراع لا مخرج منه مع مصالي الحاج المعروف بإصرار على الأمور، وهذا ما كانت اللجنة تحرص على تجنبه، حتى لا يدخل الحزب في متاهة الخلافات حفاظا على وحدته، وباستمرار المناقشات حول هذا الموضوع قبل بن يوسف بن خدة مع بقية أعضاء اللجنة بالمبررات التي قدمها مصالي الحاج[3] حول النتائج المترتبة في حالة ما إذا شارك الحزب في هذه الانتخابات.

---

[1]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص 164.

[2]- جريدة الأمة الجزائرية: صحيفة شهرية ناطقة باللغة الفرنسية، وكانت تدعوا إلى التحرر الوطني، ودام صدورها من جوان 1946م إلى شهر أكتوبر 1948م (ينظر: منال شرقي، أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، المرجع السابق، ص 52) .

[3]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص162.

وفي سنة 1946م عقدت اللجنة المركزية حزب الشعب الجزائري (PPA) اجتماعا موضوعه المشاركة في الانتخابات، وتعيين مترشحي الحزب في المجلس الوطني الفرنسي، فقررت مشاركة مصالي الحاج فيها لطلب منه، وفعلا قدم نفسه[1] للانتخابات، قدم الحزب عضويته على رأس قائمة المترشحين عن مدينة الجزائر، إلا أن المصالح الإدارية لعمالة الجزائر رفضت تزكيته، أما بالنسبة لجموع مترشحي حزب الشعب الجزائري –الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية(PPA- MTLD) – بلغ 12-13 مترشحا موزعين كالآتي: المقاطعة الانتخابية لمدينة الجزائر بها أحمد مزغنة ومحمد خيضر ومحمد طالب، عمار خليل، وعبد الرحمان حفيظ، أما المقاطعة الثانية وهران كان بها حسين لحول[2]، هواري سويح، محمد ممشاوي، مقاطعة قسنطينة ضمت محمد لمين دباغين ومسعود بوقادوم، وجمال دردور، أما أحمد بودة وعبد الله بن حبيلس فكانوا بمقاطعة باتنة[3].

جرت الانتخابات فعلا وفي صددها يقول بن خدة أنها كانت من أجل البرلمان الفرنسي بباريس، وأرادت قيادة الحزب الوصول بفكرة الاستقلال والتعريف بنشاطها لدى الرأي العام في فرنسا، لكن الإدارة الفرنسية رفضت مترشحي الحزب، لأنه كان منحلا سنة 1939، هذه الانتخابات سمحت للحزب بنشر برنامجه وسط الشعب الجزائري، وجعل فكرة الاستقلال مألوفة لديه[4]، ولقيت هذه الأفكار قبولا حسنا في قلوب الأغلبية الساحقة من السكان، بالرغم من العراقيل التي وضعتها الإدارة الاستعمارية في وجهها، وكانت نتيجة هذه الانتخابات هي اختيار خمسة مترشحين وهذا ما أكد عليه بن خدة: "... وافق الحاكم العام (إيف شاطينيو، على انتخاب مرشحين عن الحركة فقط وهو: أ.مزغنة، م.خيضر عن مدينة،م.ل. دباغين، م.بوقادوم، ج.دردور

---

[1]- ابن العقون عبد الرحمان بن براهيم ، المرجع السابق، ص 153.

[2]- رفضت عضوية حسين لحول أنه ممنوع من الترشح بسبب حرمانه من حقوق، نتيجة أحكام قضائية سابقة.

[3]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954م، المصدر السابق، ص163.

[4]- ابن العقون عبد الرحمان بن براهيم، المرجع السابق، ص153.

عن قسنطينة، مما تسبب في تلويث سمعة الديمقراطية"[1]. بعد هذا بارد الخمسة الممثلون للحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية، بالمشاركة في المناقشات فقدموا مرافعة حقيقية ضد سياسة فرنسا الاستعمارية من السياسة الزراعية إلى المساس بالدين الإسلامي واللغة العربية، إضافة إلى الهمجية السياسية والإدارية وكذا القهر الاستعماري والتعذيب، وصولا إلى مسألة خنق الحريات العامة[2].

وبعد هذا بسنة عين بن خدة عضوا في أول لجنة مركزية لحزب الشعب الجزائري، ليصبح بعد ذلك رئيس لجنة دعاية النشر التي أنشأها الحزب خلال الاجتماع الذي عقده عام 1948م بعين الدفلى، التي بدأت بمزاولة عملها رسميا مع بداية سنة 1949م، وبذلك أصبح بن خدة يشرف على تحرير عدة جرائد تابعة للحزب على غرار جريدة "المغرب العربي"[3]، التي كانت تصدر باللغة العربية، "الجزائر العربية"، "الجزائر الحرة"، "صوت الجزائر"[4]، وكان هذا العمل يتكفل به بن خدة رفقة عدة مناضلين ذوي الخبرة العالية في المجال الإعلامي.

لم يكن بن خدة يشرف على الجانب الإعلامي داخل الحزب فحسب، بل كلف بمسؤوليات أخرى كإشرافه على مختلف اللجان التي أنشأها الحزب خلال سنة 1949م مثل: لجنة الشؤون النقابية، لجنة الشؤون الرياضي، ولجنة عن حرية التعبير.

بقي بن خدة في هذا المنصب إلى غاية 1951م وهو تاريخ تعيينه أمينا عاما للحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية، خلفا لحسين لحول، فبعد تسلمه المهام دشّن نشاطاته مختارا

[1]- بن يوسف بن خدة،جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص163.

[2]- نفسه، ص165.

[3] -جريدة المغرب العربي: صدرت أعداد منها باللغة الفرنسية، وأعداد أخرى باللغة العربية، وكانت موالية للحزب، ودامت من شهر جوان إلى نهاية 1949م.

[4] - صوت الجزائر: تأسست في 29 نوفمبر 1953م، وكانت ناطقة باللغة العربية وتوقفت بعد صدور أعداد قليلة منها، حيث حلت محلها صحيفة صوت الشعب الصادر أول عدد لها بتاريخ 02 أوت 1954م.(ينظر: منال شرقي، أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، المرجع السابق،ص196).

بذلك كل من عبد الرحمن كيوان ومصطفى فروخي وحسين لحول وسيد علي عبد الحميد كمساعدين له في مشواره هذا[1].

المبحث الثاني: بن خدة أمينا عاما للحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية.

رأى مصالي الحاج ضرورة إنشاء حزب وطني جزائري جديد خلفا لحزب نجم شمال إفريقيا المنحل بمقتضى مرسوم استعماري مؤرخ في 26 جانفي 1937م[2]، والذي يئس من استئناف نشاطه من جديد، فأسس حزب تحت اسم حزب الشعب الجزائري[3]، برئاسته[4]، وكان ذلك بتاريخ

11 مارس 1937م[5] بمساعدة رفقائه كل من: مبارك الفيلالي، معاوية عبد الكريم، وقراندي، وقرر مصالي أن يكون الشعار الرسمي لهذا المولود الجديد "لا للاندماج، للانفصال، لكن نعم للتحرر"[6].

أما بالحديث عن برنامج الحزب فقد كان برنامجين، برنامج سنة 1937م وبرنامج سنة 1938م، باعتبار سنة 1937م و1938م التي انعقدت فيها الجمعية العامة الأولى والأخيرة للحزب، والتي صدق فيها على البرنامج الخاص للحزب.

1- **برنامج سنة 1937م:** المعروف عن هذا البرنامج أنه مستوحى من برنامج النجم، ولكنه جاء بطريقة معدلة قليلا، وقد ضم مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية مادية.[7]

---

[1]- نور الدين حروش، المرجع السابق، ض 196.

[2]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال- المراحل الكبرى-، د ط، دار العلوم للنشر ولتوزيع، عنابة، 2005م،ص 414.

[3]- عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1979م، ص 301.

[4]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1"دراسة"، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م، ص 155.

[5]- بكار العايش، المرجع السابق، ص 195.

[6]- نفسه، ص ص 277-279.

[7]- نفسه ، ص 279 .

2- **برنامج سنة 1938م**: يحظى بأهمية خاصة ويصطبغ بالصبغة الرسمية، كونه جاء نتيجة انعقاد الجمعية العامة للحزب، وقد جاء البرنامج موسعا وشاملا، وقد تطرقت إليه جريدة الأمة في"جانفي1938م"، وشمل مطالب سياسية واجتماعية، اقتصادية[1].

والملاحظ من خلال مطالب هذين البرنامجين، أن الحزب الشعب الجزائري استمر على نفس مطالب النجم مع تغيير الاسم، حرصا منه على تفادي المتابعة قضائيا من السلطات الفرنسية، والشيء الجديد الذي برز مع هذا الحزب هو تكوّن وعي سياسي ضمن نظام عصري، يكون عمادا لمواصلة الكفاح[2].

من خلال تتبع نشاط حزب الشعب منذ إنشائه عام 1937م حتى الحرب العالمية الثانية، نجده اكتسح الساحة السياسية بفضل مواقفه الراديكالية التي تمثلت في أنه:

1-وقف في وجه مشروع بلوم فيوليت، واستطاع تقليص الاتجاه الاندماجي.

2- وضع فكرة التحرير للجماهير، واعتبر الاستقلال أصلا.

3- خلق مناخ جديد في الحياة السياسية لم يكن مألوفا من قبل.

4- رسخ مبدا التضحية في نفوس مناضليه على أساس أن الحرية تأخذ ولا ترد.

5- استعمال أساليب جديدة في التعبير عن أفكاره، الصحافة، المناشير السرية...

وهنا يظهر الميل الشديد إلى لوحدة السياسية، وهو اتجاه استمر في التطور تدريجيا إلى أن أصبح أحد الخصائص السياسية، التي ميزت الفكر السياسي والدستوري الجزائري، خلال كامل مراحل تطوره[3].

---

[1]- بكار العايش، المرجع السابق، ص ص 289-293.

[2]- قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954م، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه العلوم، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: مناصرية يوسف، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011م، ص 76.

[3]- أحمد محساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، د ط، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002م، ص 296.

وكنتيجة لمطالبه ونشاطاته هذه رأت فرنسا خطرا في ذلك فقامت في أكتوبر 1937م باعتقال مناضليه[1]، فتعطلت مهامه في كثير من الحالات وهذا ما أكد عليه مصالي الحاج في مذكراته[2]، يؤكد أن سبب هذه الاضطهادات يعود إلى صدى حزبه الواسع لدى جماهير الشعب الجزائري، مما شكّل عقبة في طريق السلطات الاستعمارية لبلوغ ما ترمي إليه[3].

لقد وصف بن يوسف بن خدة تعيينه كأمين عام لحزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية- كما يلي: "تسلمت منصب الأمين العام لحزب الشعب في أوت 1951م، في هذه الأثناء كان الحزب في أوج ضعفه بسبب الأزمة البربرية، واكتشاف المنظمة الخاصة[4] وتفكيكها عام 1950م"[5].

وقد التحق بن يوسف بن خدة بالحزب وهو لا يزال طالبا في قسم الصيدلة بالجامعة الجزائرية، وكان تعيينه في هذا المنصب جاء خلفا لحسين لحول[6]، الذي استقال من المنصب بسبب خلافه الحاد مع مصالي وتأزمه أكثر، وفي المقابل يرجع عبد الحكيم بن الشيخ استقالته إلى الأزمة التي أصابت الحزب سنة 1949م، فقذفه مصالي الحاج بالخيانة وعدم تحمل المسؤولية في أداء مهامه أما بن خدة فيقول في ذلك: "استقالة حسين لحول ساخطا من كونه بمثابة- كبش الفداء-لأخطاء الزعيم متذمرا من تحميله في كل مرة مسؤولية المحن التي تلم بالحزب"[7].

---

[1]- عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 705.

[2]- مصالي الحاج ، المصدر السابق، ص 226.

[3]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص160.

[4]- المنظمة الخاصة: (OS)، أسسها محمد بلوزداد سنة 1947م، والذي كان المنسق و القائد للأركان، والجيلالي بلحاج كمدرب عسكري، والمفتش الذي يتمتع بتكوين عسكري قوي، كما لها مسؤولون ولائيون هم: أحمد بن بلة بوهران، محمد ماروك بالجزائر الكبرى، جيلالي الرجيمي بمدينة الجزائر ومتيجة، حسين آيت أحمد بالقبائل، ومحمد بوضياف بقسنطينة، وحسين لحول الذي كلف بالتنسيق بين لمنظمة والكتب السياسي لجزب الجزائري (ينظر: عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 731.)

[5]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 274.

[6]- قريري سليمان، المرجع السابق، ص249.

[7]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 273.

وتمت عملية التصويت على الأمين العام[1] بمقر إقامة مصالي الحاج ببوزريعة الجزائر العاصمة، بحضور هذا الأخير شخصيا، وفي هذا الصدد يقول بن خدة: "كان نقطة انتخاب أمين عام للجنة المركزية مسجلة في جدول الأعمال، وقد جرت العادة بأن يقترح مصالي مرشحه ثم تصادق اللجنة المركزية على اختيار الزعيم، في هذه المرة وقع الاختيار على اسمي، وما كنت أتوقع ذلك البتة"[2].

أما موقف بن يوسف بن خدة إزاء هذا الموضوع -التعيين- كان الرفض، حسب تصريحه التعيين جاء رغما عنه دون موافقته حيث يقول: "تم تعييني رغما عني أمينا عاما لحزب الشعب الجزائري-الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية- في أوت 1951م".ويضيف:"وتقرر تثبيت أعضاء القيادة الآخرين في مناصبهم وهم على التوالي: عبد الحميد بودة، عبد الرحمن كيوان ،أحمد مزغنة، حسين لحول ومولاي مرباح ،كان لحول المستقيل من منصب الأمين العام، يقيم في فرنسا لأسباب صحية"[3].

ويصرح بأنه كان منبوذ من طرف بعض أو أغلب المناضلين، كونه من ضمن الصفوف المناضلين السريين، وهذا كان دافعا من بين الدوافع التي جعلت مصالي الحاج يختار بن خدة أمينا عاما لحزبه، وهنا نجد بن يوسف بن خدة قد أشار إلى هذه الأسباب في قوله:"...لأني كنت أنتمي إلى صفوف المناضلين السريين، ولعل هذا هو السبب في اختيار مصالي لشخصي؟، أو ربما يعود السبب إلى أنني كنت في مرات عديدة، أساند مواقفه في اللجنة المركزية؟ أو قد يكون شخص ما قد اقترح عليه ترشيحي؟ ومهما يكن فلقد كنت مقبلا على خلافة حسين لحول، الشخصية الثانية في الحزب بعد مصالي، بيد أني كنت أبعد ما أكون من مضاهات هذا الرجل الذي كنت أشعر

---

[1] -C.A.O.M 4I/117.GGA.Notice individuelle.10/07/1956.

[2] - بن يوسف بن خدة، جذر أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق ، ص 273.

[3] - نفسه، ص 273.

بالحرج في حضوره فلم أكن أملك لا تجربته ولا ماضيه النضالي ولا موهبته الخطابية ولا شعبيته التي يحظى بها في صفوف الحزب"[1].

بينما نجد البعض يرجع السبب في التعيين إلى جملة الصفات التي كان يتصف بها بن خدة والمتمثلة في الأخلاق العالية وهدوء شخصيته، وطاقته الثورية الهائلة، وامتيازه بدقة التنظيم والترتيب، والإيمان الراسخ بالمهمة التي سخّر لها حياته وهي خدمة الوطن الجزائري وتحريره من الاحتلال الأجنبي في نطاق الحضارة العربية الإسلامية، كما كان له الفضل في إعادة تنظيم الحزب بعد الحالة المزرية وطريقة العيش الصعبة التي كان يعيشها الشعب الجزائري سنة 1945م، الناتجة عن أسلوب القمع المنتهج من طرف السلطات الفرنسية، كل هذه الميزات دفعت بمصالي إلى وضع ثقته الكاملة في بن يوسف ين خدة كأمين لحزبه[2]، ومن بين جملة المترشحين الذين عرج عليهم التصويت إلى جانب حسين لحول هناك مولاي مرباح وبن يوسف بن خدة، وقد فاز لحول حسين ثلاث مرات متعاقبة بتأييد أعضاء اللجنة أثناء التصويت بينما بن يوسف بن خدة لم يحصل على هذه الثقة إلى بعد انسحاب حسين لحول من منصب أمين الحزب، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عمق تعلق أعضاء اللجنة المركزية بأمينهم العام.

وأمام إصرار حسين لحول على الاستقالة من المنصب، صوّت في هذه الأثناء أعضاء اللجنة المركزية على بن يوسف بن خدة أمينا عاما للحزب، وجاء هذا الترسيم نهائيا بتاريخ أوت 1951م، في غياب علم القاعدة النضالية للحزب بهذا التعديل الجديد[3].

---

[1]- بن يوسف بن خدة ، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص 274.

[2]- نور الدين حروش، المرجع السابق، ص 52.

[3]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، 1954م، المصدر السابق، ص 274.

وعند تولي بن خدة منصب الأمين العام كان الوهن قد نال من قيادة الحزب بسبب ما أصابها من جراء الأزمة البربرية[1] واكتشاف المنظمة[2] إضافة إلى انسحاب أربع قياديين بارزين في الحزب إلى جانب الاعتقالات التي مست المئات وسوء انضباط عدد من النواب وجفاء الجماهير بسبب ما أصابها من عناء وضجر واستياء، لكن ما زرع الثقة في نفس بن خدة وسبب له الارتياح هو وجود مصالي على رأس الحزب، حيث اعتمد يوسف بن خدة على هبة مصالي في محاولته إعادة ترتيب الأوضاع إلى جانب بقية الأعضاء، وفي هذا رأى الصعوبة في هذه المهمة وأنها مسؤولية تتطلب المزيد من الجهد ونلتمس ذلك قوله: "...لكن يا للأسف! فكلما اقتضت مني مهمة جديدة التحاكم مع مصالي بصورة مباشرة إلا وازددت يقينا بالتباين الكبير بين الأسطورة والواقع"[3]، وللتنويه فإن بن خدة بن يوسف كان من شد المعجبين بشخصية مصالي، وقدّر له أن يواجه بصفته أمينا عاما للحزب من 1951 إلى 1954م الأزمة التي أحدثت شرخا في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، وفصلت بين اللجنة المركزية ومصالي الحاج، وأفضت على يد نشطاء المنظمة الخاصة إلى اندلاع أول نوفمبر 1954م[4].

وحسب بن يوسف بن خدة فإن منصب الأمين العام قد منحه فرصة التعرف على شخصية مصالي الحاج عن قرب، بمدى تعصبه، وعدم الاكتراث بوجهة نظر الطرف الآخر، إلى جانب

---

[1]- الأزمة البربرية: يرى بن خدة أن الأزمة البربرية ظهرت بين سنتي 1946-1947م، كإحدى مضاعفات أحداث 08 ماي 1945م، وانعكاساتها على منطقة القبائل على أيدي مناضلين منهم: حسين آيت أحمد على العيمش، عمار ولد حمودة، عمر أوصديق لتتوسع وتشمل طلب آخرين كمبروك بلحسين، الصادق هجرس (ينظر: نور الدين حروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 204.)

[2]- تم اكتشافها في سنة 1950م، نتيجة لحادث عابر أمسكت الشرطة الفرنسية بأول خيط عن هذا التنظيم، عندما قامت مجموعة من المناضلين بعملية تأديبية ضد أحد مناضلي لمنظمة وهو خياري عبد القادر، التي حامت حوله الشكوك بتعامله مع الشرطة الفرنسية وكلف العربي بن مهيدي لقيام بالعملية فقبضوا على خياري الذي فر منهم وأخبر البوليس الفرنسي بتبسة بالشرق الجزائري في 18 مارس 1950م فتم القبض على هؤلاء الأعضاء (ينظر قريدي سليمان، المرجع السابق، ص 196.)

[3]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص 274.

[4]- نفسه، ص 274.

صفة التملك، وفي هذا الصدد يقول بن خدة: "أدركت عيبه يكمن في عدم تقبل أي انتقاد وعدم الاكتراث برأي الغير كان يتصرف وكأن الحزب ملكيته الخاصة، وخضم الأزمة التي عصفت بالحزب بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ، قال مخاطبا لجنة المساعي الحميدة: "ما عليكم{يعني أعضاء القيادة}إلا أن تخرجوا من بيتي" والمراد هنا "فليغادروا حزبي"، لم يكن مصالي يتقيد لا بقواعد النظام الداخلي للحزب ولا بمحتوى جدول أعمال الاجتماعات، إذا أراد إنهاء مناقشة أو فتح موضوع آخر لفرض رأيه الشخصي، ولقد ظل على حاله كما كان منذ عشرين سنة خلت"[1]

المبحث الثالث: بن خدة وأزمة الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطيةMTLD

ترجع الحلقة الأولى لهذه الأزمة إلى مطلع شهر مارس 1950م، سنة اكتشاف المنظمة الخاصة السرية (L'OS)، كما أنه التاريخ الذي عقدت فيه اللجنة المركزية اجتماع بمدينة الأربعاء بالجزائر العاصمة في ضيعة أحد صغار المزارعين وهو المناضل مصطفى صحراوي فكانت هذه الفترة، فترة بداية اشتغال اللجنة لمركزية بطريقة منهجية، فانقسم المشاركون فيها إلى لجان متفرعة أوكلت لكل منها قضية أو أكثر من القضايا المسجلة في جدول الأعمال[2].

في هذه الأثناء كان مصالي الحاج رئيس الحزب يسعى إلى تحقيق زعامته الخاصة وتقويتها للحصول على الرئاسة الأبدية وحق النقض الذي يسمح له بحرية إبقاء أو إلغاء قرارات اللجنة المركزية في كل الأحوال وبذلك تكون زمام الأمور بقبضة يديه[3]، لكن المحاولة باءت بالفشل، وهذا راجع إلى حرص اللجنة المركزية على مبدأ القيادة الجماعية وحرية التشاور، فتمكنت بهذه الوحدة من إحباط مساعي مصالي لحاج بأغلبية الأصوات.

---

[1]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق ، ص 274.

[2]- نفسه، ص 266.

[3]- نفسه، ص 266

في ظل هذه الأحداث قررت اللجنة المركزية تأجيل مناقشة المشروع الخاص بتحديد دور وصلاحيات زعيم الحزب، و الأجهزة القيادية وفق ما يتناسب مع رئيس الحزب، وهذا ما أشعل فتيل الغضب في نفس مصالي الحاج فخرج من الاجتماع[1] ولما علمت السلطات الفرنسية بتواطئ حزب الشعب الجزائري- الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية- مع المنظمة الخاصة، قامت بشن حملة قمع شرسة على هذه الأخيرة والعمل على تفكيكها، بعد حصولها على الدلائل الكافية حول هذا الموضوع، في حين جعلت من حزب الشعب يعاني من أسر قادته من جهة وعرضة للحل من جهة أخرى، وفي هذا الصدد يقول بن خدة: "كانت المناقشات حادة ومثيرة على مستوى قيادة الحزب ذلك أننا عانينا صعوبة جمة لإقناع أنفسنا بتلك السهولة الخارقة التي تمت بها الاعتقالات، ناهيك عن التسليم بحقيقة تفكيك المنظمة الخاصة في مدة لم تتجاوز ثلاث شهور، استأنفت المناقشات على مستوى اللجنة المركزية في دورتها المنعقدة في ديسمبر1950م، أين وقع تباين بين أطروحتان هما:

1- العودة إلى النضال في كنف السرية، للحفاظ على ما تبقى من قوات المنظمة الخاصة والتي تعتبر بمثابة صغير الحزب المعد للثورة المسلحة"[2]

2- توسيع نطاق النشاط السياسي المشروع قانونا[3].

لكن خرجت اللجنة في الأخير من هذا الاجتماع بخيار ثالث كحل وسيط بين الطرفين وهو: انتهاج الخط السياسي الذي قرره مؤتمر[4] سنة 1947م، الذي سمح للحزب بالدمج بين منهجين، نهج النشاط السياسي العلني ونهج العمل السري، من أجل تحقيق هدف واحد ووحيد والمتمثل في مواصلة الكفاح إلى غاية الاستقلال.

1- منال شرقي، المرجع السابق، ص 61.

2- عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 731.

3- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 267.

4- المؤتمر: هو أعلى هيئة في الحركة، وينعقد حسب دورات تقررها اللجنة المركزية بالاتفاق مع رئيس الحركة، ويحضره جميع المناضلين.

وهنا برز مصالي بطبيعته المتعصبة والمعروف بعدم الأخذ بالرأي الآخر والتمسك بالرأي الذاتي، والذي كان ينسب كل ما يحققه الحزب من نجاحات لشخصه، بينما يلفق التهم والمسؤولية للغير في حالة الإخفاق، في الوقت الذي يكون هو ضلع أساسي فيها، فكان حريصا على استئثار لنفسه بكامل الصلاحيات غير مبال بقدر المسؤولية في حالة ما إذا كانت ثقيلة ليس له فيه مقدرة، أو سهلة قابلة للتحقيق من طرف واحد "هو"، هذا من أهم الأسباب التي أدت إلى خلق فوّهة بدأ ترمي بدخانها عاليا ضمن اللجنة المديرة قبل أن تنمو لتصبح أزمة تدب في أعماق الحزب في شهر مارس 1951م، وكانت أولى خطواتها استقالة حسين لحول من أمانة الحزب[1].

ومع نفي زعيم الحزب إلى خارج الجزائر، كانت هناك موضوعات معلقة نتيجة لصراع التيارات داخل الحزب جديرة بالحسم، أهمها مسألة انعقاد المؤتمر الثاني للحزب المؤجل منذ فترة زمنية طويلة، والمقرر عقده بتاريخ جوان 1952م، وبعد الاجتماع الذي عقدته الأمانة العامة للحزب في ماي 1952م أعلم مصالي في منفاه أنه سيتم مراجعة هذه الخطط وجداول الأعمال الخاصة بالمؤتمر الثاني، وأن نتيجة هذه المراجعات سترسل إليه في القريب العاجل، ولكن لم يكن شيئا من هذا القبيل، حتى أوائل ديسمبر 1952م، أرسلت له نسخة من المشروع، رفقة بن يوسف بن خدة مع مهمة إبلاغه بكامل الحيثيات الخاصة بهذا الموضوع، ففشل في تحقيق هذا الأمر، وعاودت اللجنة المتغيرة مرة ثانية بعد اجتماعها في جانفي 1953م، حيث بعثت إليه بلجنة كان لها حظا في الحصول على تقرير مفصل من مصالي الحاج تحوي رأيه الشخصي على المؤتمر وأعماله، فتم بعدها انعقاد المؤتمر في الفترة المتراوحة بين الرابع والسادس أفريل 1953م، وهنا اتضح جليا عمق الخلافات بين المصاليين والمركزيين[2] .

وفي شهر ديسمبر 1953م، وجهت اللجنة نداء من أجل عقد مؤتمر وطني جزائري، بتوقيع من حسين لحول وعبد الرحمان كيوان، هذا النداء جاء مصحوب ببرنامج عمل وجه إلى جميع

[1]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص 267.
[2]- منال شرقي، المرجع السابق، ص 65.

فئات الشعب الجزائري، بما فيها الأحزاب السياسية، المنظمات الثقافية والاجتماعية وكذا الاقتصادية، فرد مصالي على هذا النداء بتوجيه تقرير محرج للجنة المركزية، المجتمعة بتاريخ

01 جانفي 1954م، مؤكدا على انحراف إدارة الحزب، وقرر طمس ثقته من الأمين العام بن يوسف بن خدة والإدارة الحزبية بأكملها، واصفا إياهم باللصوص المستولية على أموال الحزب ومؤسساته الفاعلة، وخروجهم عن الإطار الثوري الخاص بالحزب، مطالبا إياهم في نفس الوقت تسليمه السلطات المطلقة لاتخاذ إجراءات هامة لإصلاح الحزب من جديد[1].

رفضت اللجنة المركزية السلطة المطلقة لرئيسها، فجنّد مصالي الحاج لصالحه كافة قسمات فدرالية فرنسا، ثم كلف رجاله وفي مقدمتهم مبارك فيلالي، لتعميم مواقفه على القواعد الحزبية داخل الوطن، وبمناسبة الذكرى السابعة عشر لتأسيس حزب الشعب الجزائري، وجه نداء مباشرا إلى المناضلين يدعوهم من خلاله إلى التمرد على الباشاوات، فأسس لجنة الإنقاذ العمومية، وأمر كل قسمات الحزب بأن الأموال وتقطع علاقاتها مع المكتب السياسي، وبأن تتعامل فقط مع مولاي مرباح وأحمد مزغنة اللذان يمثلانه شخصيا من هذا المنطلق[2].

ويعود رفض اللجنة المركزية مطلب مصالي، كونه عضو من أعضاء اللجنة ولا يحق للزعامة أن تكون فردية فهو مثله مثل غيره كأي عضو يبدي رأيه بحرية تامة في إطار أمر الشورى حول مختلف القضايا والشؤون، ولكن مصالي تشبث برأيه فاحتدمت الأزمة وتعمق الخلافات[3].

قام رئيس الحزب بطرح المشكلة على القاعدة برسالة نشرت في بادئ الأمر على مستوى اتحادية الحزب بفرنسا في 27 ديسمبر 1953م، ثم عمت لتشمل كامل الجزائر، وهذا ما كانت تخشاه اللجنة المركزية، كونها كانت ترغب في إكمال الخلاف دون الوصول إلى القيادة النضالية حتى تزداد الأمور تعقيدا، ويصبح معها لمّ الشمل أمرا بعيد المنال، كما وقع فعلا[4]، وكان لتطور

---

[1]- Mohamed Harbi: les archives de la Revolution Algérienne, op, cite , P 47

[2]- محمد العربي الزبيري، ج2، المرجع السابق، ص192

[3]- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 176.

[4]- منال شرقي، المرجع السابق، ص 65.

الأزمة انعكاس جد خطير أدى في النهاية إلى القطيعة النهائية بين الطرفين، رغم المحاولات التي قامت بها اللجنة، فنزل الخلاف إلى الشارع السياسي وعلم به أغلب المناضلين المؤيدين لمصالي الحاج، وأصبحت التهم موجهة للجنة، وهذا ما ضاعف انتقاده وهجمه على اللجنة المركزية، واستطاع بذلك أن يؤلب أغلب المناضلين سواء في الجزائر أو في فرنسا ضد اللجنة.

لقد كان هم اللجنة آنذاك هو المحافظة على وحدة الحزب، لأنها تعي أن قوة الحزب تكمن في وحدته، رغم المحاولات التي قامت بها اللجنة لاحتواء هذه الخلافات، ولمنع استفحال الأزمة لكن الوضع سار نحو التردي والتفاقم، ولأن حزب الشعب الجزائري يؤمن بقانون المراحل الثلاث والذي يقضي بأن البلاد حتى تصل الاستقلال عليها أن تمر بها وهي مرحلة الدعوة، مرحلة التنظيم، مرحلة الكفاح المسلح[1]، وفي هذا الإطار يقول بن يوسف بن خدة أن مصالي أدي دوره في المرحلة الأولى "مرحلة الدعوة" بكل شجاعة بطرح أفكار جديدة، لكن بدخولنا في تنفيذ المرحلة الثانية "مرحلة التنظيم" يبدو أنه لم يفهم إطلاقا بأن أساليب العمل والتفكير تختلف عن سابقها، إذ أن الظروف تفرض على الحزب ضمان تحقيق الوحدة بين الجزائريين، واعتماد أساليب تستجيب لمقتضيات المرحلة وتطوراتها المعتمدة على تنظيم الشباب والنساء والعمال، وتنشيط الدعاية في الخارج، أما فيما يخص المرحلة الثالثة والأخيرة "مرحلة الكفاح المسلح" يبدو أنه لا يزال على الأفكار القديمة التي لا تتماشى والظروف الجديدة[2].

بتصاعد نشاط مصالي الحاج، قررت اللجنة المركزية في اجتماعها بتاريخ 28 مارس 1954م، التنازل وتقديم استقالة جماعية ضمنية، هذه الأخيرة التي اعتبرها المناضل عبد السلام بلعيد تضحية منها بنفسها من أجل إنقاذ الحزب من الانشقاق، لكن دون جدوى، وتواصل الصراع، وقد كان رئيس الحزب على يقين تام بأن المركزيين تراجعهم وانسحابهم لم يكن حقيقيا، بل مجرد

---

[1]- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 181.

[2]- نفسه، ص 182.

خدعة بل يقول في ذلك: "...إن الباشاوات لم يتراجعوا إلا لكي يقاتلوا بشكل أفضل، ويكذبوا وينشروا الفوضى"، وقد صدق في ذلك[1].

عقدت اللجنة المركزية في هذه الأثناء اجتماعا سريا دون علم مصالي الحاج، ولم يدعوا إليه مساعديه في اللجنة المركزية وكان ذلك يومي 22- 23 ماي 1954م، وكانت قراراته هي سحب السلطة من مصالي الحاج وإنشاء "اللجنة الدائمة"[2] وتجاهل اللجنة المركزية وجود صحيفتي "الجزائر الحرة"[3] و"صوت الشعب"[4]، مؤكدين في ذلك على ضرورة إبقاء هذه القرارات طي الكتمان، كما كانت محاولة أخرى لبث غبار الصلح بين أعضاء الحزب تمثلت في تشكيل الوفد الخارجي من أجل الانتصار هيئة سمّاها "لجنة السلام"، لكن هذه المبادرة فشلت لتعصب الطرفين، فعقدت اللجنة مرة أخرى ندوة خاصة بالإطارات يوم 10 جويلية 1954م، وذلك بمقر جمعية الكشاف، كانت أهم قراراتها: تشكيل لجنة تخص لتحضير مؤتمر يجمع ممثلي كل المناضلين في الجزائر و أوروبا وذلك قبل ثلاث شهور، تم إرسال وفد للتفاهم مع مصالي[5]

علاوة على كل هذه المحاولات التي قامت بها اللجنة كانت هناك محاولة أخرى قام بها محمد خيضر رئيس الوفد الخارجي بالعاصمة المصرية، لإصلاح ذات البين، فوافق مصالي الحاج على عقد اجتماع اللجنة المركزية التي اقترحها بن يوسف بن خدة في 27 أوت 1954م كموعد لها، بينما

---

[1]- ابن العقون عبد الرحمان بن براهيم، المرجع السابق، ص 411.

[2]- اللجنة الدائمة: هي هيئة تعنى بمهمة إعداد وتنظيم المؤتمر الغير العادي للحركة.

[3]- الجزائر الحرة: صحيفة أصدرت خلفا لصحيفة الأمة، صدرت باللغة الفرنسية، كانت نصف شهرية أولا، ثم أسبوعية بعد ذلك ودام صدورها من 18 أوت 1949 إلى 06 نوفمبر 1954م، تميزت بلهجتها الجريئة والقوية رغم توقيفها عدة مرات من قبل الإدارة الاستعمارية وأصبحت بعد الانقسام الذي عرفته الحركة تمثل جناح المصاليين بينما أصبح للمركزيين صحيفتهم الخاصة وهي الأمة الجزائرية(ينظر: رضا مالك، الجزائر في إيفيان المفاوضات السرية 1956- 1962م، تر: فارس غصوب، د ط، دار الفرابي، ص 367،366)

[4]- صوت الشعب: صدر أول عدد منها في 02 أوت 1954م.

[5]- منال شرقي، المرجع السابق، ص 66.

اقترح مصالي الحاج تاريخ 20 مارس من نفس السنة لعقدها، وقد أدى الخلاف تحديد الموعد إلى زيادة حجم الشقاق والصراع.[1]

كانت هذه آخر المحاولات لدأب الصدر، إذ كانوا قد أنهوا جميع الترتيبات لعقد مؤتمرهم بهورنو "HOURNO" ببلجيكا أيام الـــ 14-15-16 جويلية 1954م، هذا المؤتمر كان بمثابة إعلان رسمي ونهائي للقطيعة التي أصابت الحركة، وقد انقسمت إلى ثلاث اتجاهات أساسية:

1- **الاتجاه الأول**: تمثل في المناضلين المناصرين لمصالي الحاج، والتي طالبت في شهر جويلية 1954م الرئاسة الدائمة لمصالي مدى الحياة، وتخويله جميع السلطات ويدير الحزب ويطرد من يشاء من صفوفه.

2- **الاتجاه الثاني**: يضم أنصار اللجنة المركزية، التي قررت أثناء اجتماع عام انعقد في شهر أوت 1954م، تعزيز مبدأ التسيير الجماعي، كما قررت نزع جميع السلطات من أيدي مصالي الحاج.

3- **الاتجاه الثالث**: التف حول لجنة تسمى اللجنة الثورية للوحدة والعمل ضمت إطارات المنظمة السياسية والمنظمة الخاصة، وكما يقول فرحات عباس: "قد أتى داء التزاع بدوائه، وستظهر الأيام بأن ذلك الدواء كان من أنجع الأدوية وأنفعها"[2].

وقد كان ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل[3] أداة للشروع في الكفاح المسلح وبذلك أدت عمل وسيط في هذه الأزمة، وبدأت نشاطها في اتجاه القواعد النضالية، مستعملة في ذلك

---

[1] - منال شرقي، المرجع السابق ، ص 67.

[2]- فرحات عباس، حرب الجزائر وثوراتها –ليل الاستعمار– تر: أبو بكر رحال، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م، 261.

[3]- اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA): تأسست في 23 مارس 1954م، بمدرسة الرشاد بالقصبة، وهي لجنة في حزب الشعبـــ أي هيكل من هياكله هدفها الأساسي هو التوفيق بين التيارين المتصارعين لتحقيق وحدة الشعب وحل الأزمة وأعضاؤها هم من المنظمة الخاصة (L'OS)، التي أسسها الحزب عام 1947م مع مناضلين من اللجنة المركزية وهم: البشير دخلي، سيد علي عبد الحميد، حسين لحول، ومن أهم نشاطات هذه اللجنة عقدها للاجتماع المعروف باجتماع مجموعة الـــ 22 بتاريخ شهر جوان 1954م حسب شهادة محمد بوضياف (ينظر: منال شرقي، المرجع السابق، ص 73).

"صحيفة الوطن La patriote"[1] لشرح وجهة نظرها ولتعميم الفكرة التي تنوي تحقيقها، وعندما ارتفعت أصوات المصاليين متهمة المولود الجديد بالتحيز للجنة المركزية، إنفصل أعضاء المنظمة الخاصة وراحوا يحضرون لإشعال فتيل الثورة، التي كان موعد تفجيرها نقطة اختلاف ثانية بين اللجنة المركزية وجماعة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، هذه الأخيرة كانت تفضل تأجيل هذا الأمر إلى بضعة أشهر لتحضير نفسها، نظرا للظروف الصعبة التي يمر بها الحزب، بينما اللجنة المركزية ترى عكس ذلك، وأنه لابد من العمل المسلح الفوري[2].

[1]- صحيفة الوطن: أصدرتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953م. قبل تفاقم أزمة الحركة (ينظر: منال شرقي، المرجع نفسه، ص 53).

[2]- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 164.



المبحث الأول: ثورة أول نوفمبر1954م وانضمام بن خدة إلى جبهة التحرير الوطني 1956م.

المبحث الثاني: دوره في أجهزة الثورة.

المبحث الثالث: نشاطه في الحكومة المؤقتة الأولى (1958–1960م).

المبحث الرابع: رئاسته للحكومة المؤقتة (1961–1962م).

المبحث الأول: بن خدة وثورة الفاتح نوفمبر1954م.

1-إندلاع ثورة التحرير:

إن الفاتح من نوفمبر 1954م حدث لا يمثل قطيعة مع الماضي ولا هو انفجار تلقائي، بل هو تتويج لمسار طويل ومحصلة لنشاط مكثف من الدعاية والتحريض والتنظيم وتعميق القناعات، لنا أن نقول: هو مسار مليء ومفعم بالحواجز والمبادرات والمحاولات القانونية والغير قانونية، تكلل بعضها بالنجاح، ومني بعضها الآخر بالإخفاق، هو نتيجة ملموسة لجهود وتضحيات غالبا ما كانت تتم في سرية تامة وكتمان لهوية المناضلين، في ظل ثلاث عقود حاسمة، ظهر خلالها كل من نجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب الجزائري (PPA)، بعدها حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD).

هذه التشكيلات كان لها الفضل في تنوير العقول الجزائرية، من خلال بث الوعي السياسي أواسط الشعب، ما أدى إلى بروز نمط جديد من الرجال الملتزمين، هم المناضلين الثوريين، فكرس هؤلاء أنفسهم جسدا وروحا من أجل استعادة السيادة المسلوبة من طرف الاستعمار.[1]

وفي شهر جوان 1954م، اجتمع قدماء المنظمة الخاصة بالمدينة E'xsalombres بالعاصمة، كان عددهم 21 مناضلا،[2] وخرجوا بقرار ضرورة التحضير الفوري للثورة بتعيين لجنة مكونة من 5 أعضاء[3]، لوضع آخر اللمسات للتنظيم السياسي والعسكري، وشهد الاجتماع غياب منطقة القبائل التي كانت تحت قيادة كريم بلقاسم، حين اجتمع بوضياف محمد يوم

14 أكتوبر 1954م بقادة المناطق الخمسة لوضع اللمسات الأخيرة لتنظيم الجيش، كما اتفق المجتمعون على انطلاق الثورة يوم 15 من الشهر نفسه، لكن مشاكل تنظيمه كانت عائقا أمام

---

[1] – بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص 36.

[2] – لم يكن دريبش عضوا في اجتماع المنظمة الخاصة المنعقد في شهر جوان 1954م، بل كان صاحب المنزل الذي انعقد فيه هذا الاجتماع.

[3] – وهم: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي.

تجسيد هذا الاتفاق على أرض الواقع، فأجل القادة ذلك، وباجتماعهم الاخير المنعقد بتاريخ 23 أكتوبر برايس حميدوا بالعاصمة اتفق المجتمعون على تحديد يوم الفاتح من نوفبر كبداية لانطلاق الثورة المسلحة أو اتفاقهم على مبدأين:

- الإعلان عن الثورة وتنظيمها.
- القيادة الجماعية للثورة.[1]

واتفقوا على أن يبدأ العمل الثوري المسلح الساعة الواحدة بعد منتصف أول نوفمبر 1954م، وشكلت القيادة التي ستبدأ المعركة هذا اليوم وكلفت أحد المناضلين[2] بأن يلتحق بالقادة الثلاث[3] في القاهرة والذين يكونون مع القادة الستة[4] في الداخل لجنة التسع لإبلاغهم بالقرارات الحاسمة ومشاركتهم في إسماع صوت الثورة إلى العالم الخارجي وخاصة البلدان العربية، سعيا وراء الحصول على التأييد والمساعدات المادية والمعنوية، وفي الساعة الواحدة من ليلة اول نوفمبر 1954م انطلقت الرصاصات الأولى لثورة نوفمبر الكبرى، واستطاع قادة الولاية (1، 2، 3، 4) مباغتة القوات الفرنسية، وخلق نوع من الرعب في نفوس الاوروبيين المعتمدين على الجيش الفرنسي في تحصيل الأمن والاستقرار.

وفي الحقيقة أن استراتيجية قادة الثورة الجزائرية كانت تقوم على أساس خلق جهاز سياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني، بحيث يكون هذا الجهاز قادرا على شرح معنى وأهداف الثورة، وذلك بقصد كسب تأييد الشعب وخلق علاقات متينة في مجال التعاون بين السكان وقيادة الثورة، ومن أجل أن يثبت الجهاز مصداقيته ودعمه الشعبي، فقد تقرر شن حملة واسعة ضد الخونة

---

[1] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 54.

[2] - هو محمد بوضياف حامل بيان أول نوفمبر 1954م الذي تم إذاعته في صوت العرب في نفس اليوم.

[3] - وهم: محمد خيضر، حسين آيت أحمد، احمد بن بلة.

[4] - القادة الستة هم: رابح بيطاط، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، ينظر: محمد الشريف ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830-1962م)، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010م، ص 168.

والمتعاونون مع الاستعمار الفرنسي، كما قامت استراتيجية قادة جبهة التحرير الوطني على أساس خلق عدم الاستقرار وإنشاء مناطق محررة من النفوذ الفرنسي تكون بمثابة مقرات للقيادة الثورية.[1]

بدأت ردود الفعل اتجاه الثورة وجبهة التحرير الوطني من قبل الاحزاب السياسية إيجابية على العموم (1954-1956م).[2]

2-إنضمام بن خدة لجبهة التحرير الوطني 1956م:

كانت اللجنة المركزية على رأسهم بن يوسف بن خدة على الدوام مقتنعة بضرورة العمل المسلح، فاختلفت مع اللجنة الثورية للوحدة والعمل في نقطة واحدة وهي تاريخ تفجير الثورة، وفي هذا الصدد يقول بن خدة: "كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تطالب وتتبنى تفجير الثورة على الفور، بينما كانت اللجنة المركزية تلتمس مهلة إضافية بسبب الأزمة العنيفة التي كانت قائمة بينها وبين أتباع مصالي لهذا كانت ترفض القيام بالعمل المسلح في تسرع وتدهور"[3]

من هنا نجد بن يوسف بن خدة يقر بأن الوطن قبل كل شيء بالفعل وليس بمجرد القول والشعارات الجوفاء، والناس سواسية كأسنان المشط أمام النظام والقانون، ومن أوائل الذين التحقوا بالثورة هم المركزيين،[4]وهذا بداية من سنة 1955م أي بعد إطلاق سراحهم، ومن بينهم بن يوسف بن خدة، حيث اعتقلتهم السلطات الفرنسية ظنا منها أنهم وحركتهم -الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية-المسؤولون عن هذا التمرد، كما وصفته الإدارة الفرنسية، هذه الأخيرة التي أقدمت على حل هذه الحركة يوم 2 نوفمبر 1954م، وهذا الالتحاق ساعد الثورة خاصة في الداخل، حيث استفادت من إطارات المركزيين لتأطير الثورة، وبفضلهم تم وضع بعض النصوص التنظيمية، كما شكل هذا الالتحاق بعض الحرج بالنسبة للبعثة الخارجية، ولكن سرعان

---

[1] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص 380.

[2] - محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م، ص 14.

[3] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، مصدر سابق، ص 97.

[4] - نفسه، ص 98.

ما اتضحت النوايا والأمور وساد التفاهم والعمل في إطار واحد وموحد، وخير دليل على ذلك وجود بعض المركزيين في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) فيما بعد (بعد مؤتمر الصومام).

ولكن بعد أيام من الفاتح نوفمبر 1954م ألقي القبض على بن يوسف بن خدة إلى غاية شهر ماي 1955م، وقد رأت المحكمة الفرنسية بالجزائر أن اللجنة المركزية لم يكن لها ضلع فيما يخص الإعلان عن الكفاح المسلح.[1]

وعند إطلاق سراحه عام 1955م اتصل بن يوسف بن خدة بعبان رمضان أحد قادة الثورة، وقد ساعده في ذلك المناضل الهاشمي محمود، ومن بين المهام التي قاموا بها أثناء تلك الفترة حتى 1956م ما يلي:

- التنسيق بين العاصمة والولايات.
- تنظيم المنطقة المستقلة بالعاصمة (ZAA).
- الاتصال باتحادية فرنسا والبعثة الخارجية في القاهرة.
- تأسيس صحيفة المجاهد واتحاد العمال.
- تأطير الطلبة بواسطة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A).

أما إذا أردنا معرفة الاتجاه الفكري الذي كان ينعم به بن يوسف بن خدة حول مسألة قيام الثورة، يقول ابن الشيخ الحسين: "بعد المؤتمر الثاني للحزب، قرر بن يوسف بن خدة تعيين لجنة مكونة من خمسة أعضاء مهمتها إعادة بعث المنظمة لكن مصالي رفض ذلك ولم يوافقه إلا بعد ضغط بعض المناضلين عليه، وإصرار بن خدة بن يوسف وحسين لحول على ذلك"، ويعتبر بن خدة أحد المشرفين على صياغة تقرير اللجنة المركزية الذي عرض للنقاش والإثراء في المؤتمر الثاني للحزب المنعقد في أفريل 1953م.

في الحقيقة لم يكن بن خدة بمقدوره اتخاذ موقف واضح أو نهائي حول هذه المسألة -قيام الثورة- لأن الأحداث التي ميزت صائفة 1954م، كانت خطيرة وسريعة، بداية بانعزال أعضاء

[1] - نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 225.

اللجنة الثورية للوحدة والعمل ودخولها في العمل الفردي، دون استشارة أعضاء اللجنة المركزية، فكيف بن خدة أو حسين لحول أن يساندهم، وهم لا يعرفون شيئا عما يحضرونه، ومن جهة أخرى كان بن يوسف بن خدة في صراع شديد مع مصالي الحاج الذي كان في ذلك الوقت في موضع قوة، بدليل شروعه في تحضير الاجتماع، الذي عرف بمؤتمر (هورنو)[1] ببلجيكا أيام 15-16 جويلية 1954م.[2]

صرح بن خدة بن يوسف أن موقف أغلبية أعضاء اللجنة المركزية دعت إلى ضرورة العمل المسلح شريطة أن يكون التحضير له منظما، تنظيما جيدا، حتى يتضمن نجاعته.

لم يتعرض بن يوسف بن خدة بشكل دقيق إلى دوره ومساهمته الشخصية في التحضير للثورة، وهذا السكوت الذي التزمه في كتاباته وتصريحاته بعد الاستقلال تجعل الدارسون والباحثون لهذه المسألة يعتقدون أنه لم يكن له دور بارز في تلك الفترة، أو أنه كان يميل أكثر إلى إعادة إصلاح الحزب ثم الشروع في العمل المسلح اعتقادا منه بأن لا أحد يستطيع في مثل تلك الظروف الأخذ بمبادرة العمل الثوري، وهذا فعلا ما ذهبت إليه العديد من الكتابات التاريخية المهتمة بهذا الموضوع، سواء كانت فرنسية أجنبية أو وطنية محلية، بقصد أو بغير قصد.

أما فيما يخص مسألة علم بن خدة بما كان يحضره أعضاء المنظمة الخاصة، فقد تكون إجابة بن الشيخ الحسين أقرب للحقيقة، إذا ربطت بشهادة مولاي مرباح، التي نشرها محمد عباس والتي تشير بطريقة مباشرة إلى تتبع بن خدة وحسين لحول على وجه الخصوص تحركات المصاليين وتجمعاتهم، الأمر الذي دفع مولاي مرباح وفيلالي ثم مصالي نفسه، باتهام قدماء المنظمة الخاصة، على رأسهم محمد بوضياف باتباع بن يوسف بن خدة والعمل لصالحه، بدليل أن أعضاء المنظمة الخاصة، كلهم قاطعوا اجتماع "هورتو" ببلجيكا الذي دعى إليه مصالي في منتصف شهر جويلية

---

[1] – من جملة القرارات التي خرج بها المجتمعون في "هورنو" فصل بن يوسف بن خدة وبقية أعضاء اللجنة المركزية الموالين له، وتحميلهم مسؤولية انحراف الحزب، ظنا منهم أن هذا الإجراء يساعدهم على السيطرة على الأوضاع ووضع سلط الحزب في يد مصالي إلا أن الأمور باختلافها وسرعتها تجاوزت مصالي وأتباعه المجتمعون في بلجيكا.

[2] - Ben youcef Ben khadda :Les Origines du 1er Nouvembre 1954, op cit : p76.

1954م،[1] أما أعضاء المنظمة الخاصة، فقد أحاطوا نشاطاتهم بالسرية التامة، يصعب على الفرد تتبع تحركاتهم، خصوصا أنهم عقدوا اجتماعاتهم في جوان 1954م، وذلك خوفا منه أن يدخل معهم في دوامة الصراعات التي كانت حديث العام والخاص، وبالتالي إهمال فكرة الكفاح المسلح.[2]

ويضيف بن الشيخ الحسين أن عند عودته من تونس في 28-29 أكتوبر 1954م، ووصوله إلى قسنطينة يوم 30 أكتوبر 1954م، والتقائه بإبراهيم حشاني، وقتها فهم ما كان يقصده ديدوش مراد حين التقاه على متن القطار، حيث قال له بأن الأوضاع خطيرة ثم قال: "أنصحك بالعودة إلى العاصمة وفي القريب العاجل ستعرف هذه الأوضاع"، وبعد مكوثه يوما واحدا بقسنطينة عاد للعاصمة، وأخبر بن يوسف بن خدة عن مصدر أحداث نوفمبر، وبالتالي اتخاذ موقف المساندة، فتفهم بن خدة جيدا طبيعة هذه الأحداث، وأن اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد نجحت في إشعال فتيل العمل الثوري.[3]

وبعد تأكد الجميع أن الثورة فعلا قامت، خصوصا بعد إذاعة بيان أول نوفمبر عبر إذاعة صوت العرب "القاهرة" بمصر يوم 02 نوفمبر 1954م،[4] قرر بن خدة اجتماع اللجنة المركزية بغرض اتخاذ الموقف الملائم بها، لكن في تلك الفترة لم يبق منهم إلا القليل، فمنهم من اعتقل، ومنهم من انضم إلى الثورة منذ الوهلة الاولى كحسين بلحول ومحمد يزيد (انضما إلى الوفد

---

[1] - عارض بن خدة فكرة انعقاد الاجتماع في بلجيكا، أي خارج التراب الفرنسي لأنه يسهل لمصالح الأمن الفرنسي التعرف على الشخصيات المشاركة في هذا الاجتماع، وذلك عن طريق الاتصال بمصالح الحدود البلجيكية، وقد كان بن خدة محقا فيما ذهب إليه لأن السلطات الفرنسية لم تجد السهولة في التعرف على الشخصيات المشاركة فحسب بل سهل عليها الحصول على نسخ من جداول أعمال المجتمعين.

[2] -Gilbert Meynier : Histoire intérieure du FLN 1954-1962 Edition, Casbah,Alger, 2003, p88.

[3] - شهادة بن الشيخ الحسين، نقلا عن الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 62.

[4] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 99.

الخارجي)، كما نجد أيضا أحمد حسام، الهاشمي تواتي، أحمد أقباب، نذير قصاب، الذين التحقوا بشبكة الهاشمي بباش جراح.[1]

أمام هذه الظروف الصعبة، لم يبق إلى غاية الأسبوع الثاني من اندلاع الثورة، من المركزيين القياديين سوى بضعة أعضاء كانوا على اتصال بينهم، وهم: بن خدة، الشيخ الحسين، عبد الرحمن كيوان، سيد علي عبد الحميد، ومع ذلك قرر بن خدة بصفته الأمين العام للجنة، عقد اجتماع بضواحي القصبة، من أجل اتخاذ موقف نهائي بشأن حل اللجنة المركزية، والانضمام للثورة، لكن رفض عبد الرحمن كيوان وسيد علي عبد الحميد لهذه الفكرة حال دون انضمامهم إلى الثورة في الوهلة الأولى.[2]

في هذه الظروف اعتقل بن خدة من قبل السلطات الفرنسية على إثر اندلاع الثورة يوم 25 نوفمبر 1954م[3]بسبب توجيهه رسالة معتدلة اللهجة إل وزير الداخلية الفرنسي آنذاك فرانسوا ميتيران،[4] لكنه لم يهتم بهذه الرسالة ولا بالمطالب التي وردت فيها، بدليل أنه أصدر أمر يقضي بإلغاء القبض على بن يوسف بن خدة، وهو الذي حصل مساء نفس اليوم، حيث تم نقله إلى سجن بربروس "سركاجي حاليا" وبعد أيام قليلة بدأت محاكمته بتهمة المساس بأمن الدولة، وأثناء تواجده بالسجن، استقبل بن خدة الصحفي الفرنسي روبير بارا الذي زاره خلال شهر جانفي 1955م.[5]

انتهز بن يوسف بن خدة فرصة زيارة الصحفي روبير له بالسجن وأطلعه على مطالبه التي تتلخص في ثلاث نقاط رئيسية:

1-وضع حد لكل أشكال العنف التي تمارسها السلطات الاستعمارية.

---

[1] - مسعود كيواني ومحمد الشريف سيدي موسى،أعلام مدينة الجزائر ومتيجة، د ط، منشورات الحضارت، د ب، ص 56.

[2] - نفسه، ص 56.

[3] - نفسه، ص 56.

[4] - نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 95.

[5] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 64.

2-إطلاق سراح كل المعتقلين.

3-فتح حوار شامل مع كل التيارات الوطنية بما فيها جبهة التحرير الوطني.[1]

ولما تم إصدار قرار الدخول بإخلاء سبيل بن يوسف بن خدة وذلك بتاريخ 14 أفريل 1955م، انضم مباشرة إلى الثورة، إلى جانب صديقه عبان رمضان،[2] ويتضح من ذلك وحسب بعض المصادر والمراجع التي تشير إلى أن عبان رمضان قد استمال بن خدة إلى الثورة عكس كيوان لأسباب أهمها:

-الصداقة القديمة التي كانت تربط بين بن يوسف بن خدة بعبان رمضان في ثانوية البليدة، ساعدت في تقريب وجهة نظر الرجلين.

- الخلاف الذي ظهر بين بن يوسف بن خدة وكيوان بشأن حل اللجنة المركزية.

إن السهولة التي أبداها في انضمامه إلى الثورة التحريرية بدون شروط بعد تجسيد لأفكاره القديمة، ويعكس ايضا، أن ما كان ينادي به قبل 1954م ليس ركونا للإصلاح والعمل ضمن الإطار الشرعي، كما يعتقده البعض بل تنظيما وتمهيدا للعمل الثوري.[3]

وفي هذا الصدد يقول بن يوسف بن خدة: "بعد خروجي من السجن مباشرة حاولت الاتصال بالجبهة، ووفقت في الأمر، فاتصلت بالأخ عبان رمضان الذي كان مسؤولا هنا بالعاصمة وأبدينا رغبتنا في الانضمام إلى صفوف الثورة، فكان شرطه الأول هو حل اللجنة المركزية للحزب، فقمت مع من بقي من أعضاء اللجنة المركزية بعقد اجتماع لدراسة الأمر، واتخذنا في النهاية قرارا نوصيهم فيه بالانخراط الفوري في صفوف جبهة التحرير الوطني"[4]

---

[1] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 64.

[2] - نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 95.

[3] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 194.

[4] - نفسه، ص 194.

وفي أواخر 1955م بدأت النضال في صفوف جبهة التحرير الوطني، كمساعد لعبان رمضان، ولم تكن لي في هذه الفترة أية مسؤولية، وأن المسؤولية القيادية في صفوف الجبهة لم تستند لي إلا بعد مؤتمر الصومام.[1]

لقد أسند عبان رمضان ليوسف بن خدة في الفترة الأولى مسؤوليات ثانوية والمتمثلة أساسا في توفير الأدوية والألبسة والبحث عن مخابئ للمجاهدين، وهذا ما يشتبه قوله في كتابة شهادات ومواقف، كما يضيف أيضا: "أن الأخ عبان رمضان كان في نزاع مع أعضاء الوفد الخارجي، وكان كثيرا ما يحدثني عن هذا النزاع، وأسبابه، كنت شخصيا والأخ أحمد بودة على اتصال مستمر به، ونحاول تقديم ما أمكن من النصح لتفادي هذا النزاع وتطوره، وتجنب كل ما يمكن من شأنه أن يفرق ما بين الإخوة، ويقول بن خدة: "حسب ما علمته من الأخ عبان رمضان من أهم أسباب هذا الخلاف هو عدم وفا أعضاء الوفد الخارجي بما اتفق عليه بضرورة إرسال الأسلحة بكمية وافرة لمواجهة تطورات الوضع داخل تراب الوطن"[2]

المبحث الثاني: دوره في أجهزة الثورة.

1-دوره في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م:

قبل التحدث عن الدور الذي لعبه بن يوسف بن خدة في مؤتمر الصومام والمهام التي أوكلت له من خلال الهيئات السياسية المنبثقة عن هذا المؤتمر، يستوجب علينا طرح لمحة حول حيثيات هذا المؤتمر.

لقد كان مؤتمر الصومام مطلب هام بعد نجاح ثورة أول نوفمبر في مرحلة انطلاقتها الأولى، حيث كانت المناطق تعمل في شبه عزلة عن بعضها وكان ضعف التنسيق في الداخل ومع الخارج يشكل تهديدا خطيرا، ونقطة ضعف يمكن للعدو النفاذ منها، على حد قول العقيد محمدي السعيد[3]

---

[1] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، مصدر سابق، ص 195.

[2] - نفسه، ص 195.

[3] - أحد نواب المرحوم كريم بلقاسم، قائد المنطقة الـــ (03) بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م.

وتؤيدها مقولة بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة إذ يقول: "كان المرحوم عبان رمضان يصرح باسم الثورة في الخارج التفاوض على أساس "مجلس وطني تأسيسي" ، وقد تفطن العدو لهذا التباين فراح يبرر به رفض التفاوض أصلا، هذه الأقوال تؤكد ضرورة عقد مؤتمر وطني[1] لبث في مسألة جوهرية: تعيين قيادة وطنية تولى مهام التنسيق والتحديث باسم الثورة بصفة موحدة، ويكمن أصل هذه المشكلة في تفكك النواة القيادية التي كان لها الشرف في تفجير الثورة وكانت: ستة عناصر بالداخل[2]، تولى خمسة منهم مهمة الإشراف على التفجير، بالمناطق الخمسة والعنصر السادس كلف بالالتحاق بالقاهرة لنقل البيان، ووفد خارجي[3]، مهمته لتسليح والدعاية مكون من ثلاث عناصر.[4]

يعتبر تاريخ 20 أوت 1956م حدث تاريخي هام ولحظة من اللحظات الحاسمة في الحرب التحريرية التي خاضها الشعب الجزائري ضد المستعمر الفرنسي، كيف لا وهي المناسبة تعتبر الحدث التأسيسي والمنعرج الكبير في تاريخ النضال الجزائري بفضل البرنامج الذي تمخض عنه، ولعل من الشخصيات التاريخية التي تركت بصماتها وارتبط اسمها بمؤتمر الصومام نجد عبان رمضان كما يشهد عليه بن يوسف بن خدة حيث يصفه بأنه ذلك الرجل المقتنع والحازم الذي كان أحد الرواد الرئيسيين لفكرة عقد مؤتمر الصومام، كما كان مصمما على تحضيره وإنجاحه.[5]

بعد أن توطدت العلاقات بين النواة الجديدة لجبهة التحرير الوطني بقيادة كريم بلقاسم، عبان رمضان، عمر أوعمران، وبين قادة الولاية الثانية بزعامة زيغود يوسف، والولاية الخامسة

---

[1] - حسيني عائشة، المنطقة الرابعة ومؤتمر الصومام أوت 1956م، مجلة مصادر، العدد 12، السداسي الثاني، 2005، ص 221.

[2] - وهم: مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف.

[3] - وهم: خيضر، بن بلة، أيت حسين.

[4] - محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص ص 367-368.

[5] - نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص ص 240-241.

بقيادة العربي بن مهيدي، فاقترح زيغود يوسف عقد مؤتمر وطني ببني صبيح قرب مليلة تنبثق عنه قيادة موحدة للثورة، فاستحسنت مجموعة العاصمة هذه الفكرة، مع رفض مكان الانعقاد.[1]

وهكذا انطلقت التحضيرات للمؤتمر بصفة جدية، وتلقى زيغود جواب عبان رمضان وكريم بلقاسم وأوعمران بالموافقة على اقتراحه بواسطة الطالب رشيد عمارة.[2]

وبعد مداولات عديدة، تم الاتفاق على أن يعقد المؤتمر في قرية "إيفري أوزلاقن" بغابة "أكفادو" في السفوح الشرقية بجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام التي قدمها قادة الثورة، وكونها أيضا مركز قيادة المنطقة الثالثة،[3] وكان المندوبون من أعضاء المؤتمر يمثلون الجنود كان عددهم يزيد عن 300 جندي بينما يذكر عمار بوحوش في كتابه التاريخ السياسي للجزائر أن عددهم كان 3000 جندي جندهم العقيد عميروش.[4]

واصل عبان توسيع الجبهة والاستعانة برفقائه مما جلب له عداء القادة الاوائل للثورة، لكن القيادة الجديدة للجبهة تدعمت في ماي 1956م بالتحاق العربي بن مهيدي بقيادة العاصمة وانطلاق العمليات الفدائية بالمناطق الكبرى، كما استعان عبان بخدمات زملائه في حزب الشعب ومنهم بن يوسف بن خدة ويعقب الزملاء في الحزب الشيوعي، وقام بتشكيل لجنة[5] لإعداد الوثائق الوثائق التي ستعرض يوم 20 أوت 1956م على المجتمعين في مؤتمر الصومام.[6]

---

[1] – عما بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص 391.

[2] – محمد عباس، المرجع السابق، ص 370.

[3] – محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص 133.

[4] – عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي المرجع السابق، ص 393.

[5] – اللجنة تتشكل من: عمر أوزقان (الأمين العام للحزب الشيوعي، ينظر: خالفة معمري، كتاب: عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، تالة، الجزائر، 2007م، ص 381) محمد لبجاوي الذي كان عنصر قيادي سابق في الحزب الشيوعي الجزائري، عبد الرزاق شنتوف عنصر القيادة في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (ينظر: محمد عباس، المرجع السابق، ص 371)، عبد الملك تمام عضو بحزب الشعب (ينظر: عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، المرجع السابق، ص 393).

[6] – نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 243.

أما بن يوسف بن خدة فقد تولى رفقة عبد الملك تمام تحرير بنود المتعلقة بـــ:

- **أهداف الثورة**، ووسائل تحقيقها، وقد رصد بن خدة جملة من القرارات كانت بمثابة وسائل لتحقيق هذه الطموحات وتمثلت في العمل على إضعاف الجيش الفرنسي، وعدم منحه فرصة تحقيق خياراته العسكرية، أيضا استهداف المؤسسات الاقتصادية الاستعمارية خاصة الحيوية منها:

-العمل على إضعاف حالة الفوضى على المستويين الاقتصادي والاجتماعي داخل فرنسا وإرغام الرأي العام الفرنسي على التنازل عن فكرة "الجزائر فرنسية".

- فرض العزلة السياسية والدبلوماسية على فرنسا إقليميا ودوليا.

- إعطاء الثورة التحريرية أبعاد ومقاييس دولية، كتنظيم الجيش وتأسيس سلطة سياسية معترف بها، واحترام قوانين الحرب.[1]

-الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في مقاومته للاضطهاد والقمع الذي تمارسه عليه الآلة الحربية الاستعمارية.

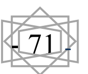
- شروط وقف إطلاق النار، وهي قسمين: شروط عسكرية، وشروط سياسية والمتمثلة في الاعتراف بالأمة الجزائرية موحدة غير قابلة للتجزئة، وهذا العنصر أدرجه بن خدة ردا للاعتداءات الاستعمارية التي لا تزال تنادي بشعار "الجزائر فرنسية".

- إطلاق سراح جميع المعتقلين الجزائريين.
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري إضافة إلى تحرير بنود المفاوضات وإقرار السلام، والتي تعتبر نقطة نهاية للحرب، وبه يتم تحقيق أهداف الثورة.[2]

---

[1] - جريدة المجاهد، العدد 04، 1 نوفمبر 1954م، ص 4.

[2] - نفسه، ص 4.



وعند عرض هذه النقاط أثناء انعقاد المؤتمر لم يبد المجتمعين أي معارضة لهذه القرارات، حتى أعضاء الوفد الخارجي، فقد انصب انتقادهم على بعض القرارات الأخرى التي خرج بها المؤتمرون خلال اجتماعاتهم كأولوية الداخل "المتمثل من قبل عبان رمضان" على الخارج "الذي كان ممثل من قبل أحمد بن بلة" ومن جهة أخرى اعتراض القرار الخاص بالسياسي والعسكري من ناحية الأولوية،[1] وتغييب التوجه الإسلامي لمؤسسات الدولة الجزائرية، كما اعترضوا أيضا على عدم شرعية المؤتمر بغياب بعض القياديين من جبهة التحرير الوطني كالوفد الخارجي، منطقة الأوراس، النمامشة.

وبموافقة المؤتمر على هذه القرارات التي اقترحها كل من بن خدة بن يوسف وعبد الملك تمام، أكسبهما ثقة في أنفسهما واستطاع كل واحد منهما انتزاع مكانته مع الشخصيات البارزة التي كانت تضع الأحداث آنذاك، فعين تمام عضوا دائما في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبن خدة أيضا إضافة إلى تعيينه عضوا في أول لجنة التنسيق والتنفيذ.[2]

وعلى هذا التعيين توجه بعض أعضاء الوفد الخارجي أثناء المؤتمر باللائمة على قيادة جبهة التحرير الوطني وعابوا عليها بوجه خاص كونها سمحت بتواجد كل من بن خدة وأيضا سعد دحلب في لجنة التنسيق والتنفيذ باعتبارهما مركزيين متهمين بمقاومتهما للكفاح المسلح الذي انطلق في أول نوفمبر 1954م، هل يعقل أن تضم لجنة التنسيق والتنفيذ في عضويتها مركزيين وتسمح لهم بمراقبة أنشطة هيئاتها في الداخل والخارج، هذا الأمر لم يكن يتحمله الرؤساء التاريخيون الذين كانوا يعتقدون أن الحق في قيادة جبهة التحرير الوطني والثورة يعود إليهم وحدهم دون سواهم والواقع أن عبان رمضان هو الذي كان مستهدفا لأن سمعته الآخذة في التصاعد كانت تثير الرعب في نفوس بعض العناصر وكان عددهم كبير، وإذا كان هناك لابد من تعيين عضوين مركزيين في

---

[1] - الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 82.

[2] - تعتبر الهيئتان أولى مؤسسات الثورة التحريرية بالأولى بمثابة البرلمان التي تطرح عليه مسائل النقاش وتنعقد مرة واحدة كل سنة، والثانية تعتبر قيادة الأركان، مهمتهما تنظيم العمل الثوري بشقيه السياسي والعسكري.

اللجنة وتقتصر على عبان وحده، بل ينبغي أن توجه أيضا إلى عقداء الولايات الخمس الحاضرين المؤتمر، وبعد خمسة سنوات تمت دعوة بن خدة ودحلب بعينهما عام 1961م ليصبح أحدهما الرئيس الثاني للحكومة المؤقتة ويتولى الآخر شؤون التفاوض مع فرنسا وتعيين يزيد ثالث على رأس وزارة الإعلام.[1]

ومهما كانت معارضة الوفد الخارجي لقرارات مؤتمر الصومام إلا أن هذا الأخير استطاع على الأقل تشكيل قيادة جماعية، أما بن يوسف بن خدة وبمساهمته في صياغة بعض المحاور والنقاط التي كان لها علاقة مباشرة بمستقبل الثورة وأبعادها السياسية والفكرية والعسكرية، فقد واصل نشاطه في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام واستطاع أن يبرز في المنطقة المستقلة رفقة بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ.[2]

وهكذا فمؤتمر الصومام يمثل بحق الصورة الوحدوية التي كان يدعوا إليها عبان رمضان والعربي بن مهيدي،[3] وهنا يمكن القول أن مؤتمر الصومام وثيقة ثانية من وثائق الثورة بعد بيان أول نوفمبر، وبعد اجتماع المؤتمرين خرجوا بقرارات هامة شملت الميادين الإدارية والعسكرية والسياسية، فكان لها الأثر الكبير على الثورة، ويمكن تلخيص هذه القرارات في النقاط التالية:

1/ التقسيم الإداري: تقسيم البلاد إلى ست مناطق مع جعل حدود لكل منطقة وابتداء من تاريخ المؤتمر تغير لفظة المنطقة، واستعملت مكانها كلمة "ولاية" والناحية تصبح منطقة والقسم ناحية.[4]

2/ التنظيم العسكري: أصدر المؤتمر قرار بتوحيد النظام العسكري لجبهة التحرير الوطني، من حيث تشكيلاته ورتبه وقياداته وقواته الرئيسية وتنظيمه الإقليمي العسكري، ويذكر حربي في كتابه جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع أن المؤتمر استنبط مصطلحات الرتب العسكرية من

---

[1] - بن يوسف بن خدة، شهادات و مواقف، المصدر السابق، ص ص 89-90.

[2] - أعضاء اللجنة وهم خمسة: كريم بلقاسم، عبان رمضان، العربي بن مهيدي، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب.

[3] - الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 83.

[4] - أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 138.

الجيش الفرنسي[1] ، والبعض يرى أنها مزيج من المصطلحات والألقاب العثمانية والفرنسية، فهناك الجندي soldat والعريف caporale.[2]

3 /التنظيم السياسي: قرر المؤتمر تشكيل هيئات وأجهزة خاصة بالثورة تمثلت في: المجلس الوطني للثورة، الذي هو عبارة عن برلمان والسلطة التشريعية يضم 17 عضوا دائم و17 عضوا إضافي،[3] يليه لجنة التنسيق والتنفيذ: مسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة.[4]

2- عضويته في المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

قبل أن نتطرق إلى الحديث عن دور بن يوسف بن خدة داخل المجلس الوطني للثورة، لابد لنا أن نعرج باختصار عن حيثيات هذا المجلس، وبالعودة إلى المضامين التي خرج بها مؤتمر الصومام ومن بين قراراته القرار الذي ينص على ضرورة تأسيس سلطة تشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة، والذي هو في الحقيقة عبارة عن البرلمان في الجزائر،[5]منحت له السلطة العليا في الثورة، فكلف بتوجيه السياسة العامة والخارجية لجبهة التحرير الوطني، برسم خطة عملها وتوزيع جميع السلطات اتخاذ القرار ومراقبة الاجهزة الخاصة بها، هو المؤتمن الأساسي على السيادة الوطنية.[6]

أما عن تشكيلة المجلس فقد جمع مختلف تيارات الحركة الوطنية والعناصر الثورية المشرفة على تفجير الثورة، فضم عناصر اللجنة المركزية، كحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وعناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين، وبذلك اكتسى المجلس طابع معبر عن الإرادة الشعبية في الجزائر، وشكل هذا التمثيل الواسع بمختلف الأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية

[1] - حمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر، د ط، دار الكلمة، لبنان، 1983م، ص 154.

[2] - عريوة عبد الملك، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005م/2006م، ص 83.

[3] - محفوظ قداش، وتحرت الجزائر، تر: العربي بوينون، ط1، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011م، ص 70.

[4] - عريوة عبد الملك، المرجع السابق، ص ص 82-83.

[5] - عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، المرجع السابق، ص 395.

[6] - محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، د ط، دار اليقظة العربية، ص 120.

في تلك الفترة تغيير قوي عن تجاوز المرحلة الأولى للثورة، والتي اقتصر فيها الاعتماد على العناصر الثورية، ذلك أن تلك الاستراتيجية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحقق الانتصار على الاستعمار الفرنسي، الذي وظف كل إمكانياته الذاتية ومدّ يده إلى المساعدة من الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الامريكية.

واستعملت طريقة التعيين في تحديد العضوية في المجلس، فقد كانت الأسلوب الأمثل حتى لا تتعرض العملية لمصاعب كثيرة، وتحقق سلامة الثورة في ظل ظروف الاستعمار الفرنسي الغاشم،[1] ووفقا للقرارات التي خرج بها مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م تشكل هذا المجلس من 34 عضو منهم 17 عضوا دائما، و 17 عضوا إضافيا.[2]

اختص هذا المجلس في: توليه مهمة تعيين الهيئة التنفيذية القائمة على تنفيذ خطتها العسكرية ولسياسية ما بين الأعضاء، وهو المانح للمجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بمستقبل البلاد، وهو المصادق على ما يتجاوز الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى، ما عدا قضية وقف إطلاق النار التي لا تتم إلا بأغلبية أربع أخماس الأعضاء المتواجدين والممثلين طبعا.[3]

كان للمجلس الوطني نظام عمل خاص يتمثل في تحديد أشكال عمله وتصويته، وأن لكل عضو في المجلس الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير، وللمجلس حق الرفع في عدد أعضائه بعد موافقة ثلث أعضائه الحاضرين والممثلين، وأما عن المداولات فمشاركة كل الأعضاء مطلوبة وضرورية، والامتناع عن التصويت مرفوض، أي لابد أن يكون الموقف واضح بالموافقة أو الرفض عن أي قرار، كما كان للمجلس مكتب خاص مكون من ثلاثة أعضاء، مكلف باستدعاء المجلس

[1] - محمد بجاوي، المصدر السابق، ص 142.
[2] - محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص 70.
[3] - عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 276.

الوطني للثورة في دورة عادية أو استثنائية،[1] ويصدر المجلس ثلاثة أنواع من الأوامر القانونية، هي اللوائح، كانت ذات طابع سياسي لا تكتسي صيغة قانونية.[2]

يجتمع المجلس مرة كل سنة في دورة عادية، إضافة إلى دورات استثنائية بأمر من لجنة التنسيق، وانعقد لأول مرة في العاصمة المصرية القاهرة من 20 إلى 27 أوت 1957م أي ما يعادل سنة من انعقاد مؤتمر الصومام وحضره 23 عضو من بينهم يوسف بن خدة ومن خلال هذا الاجتماع خرج المجتمعين بجملة من التوصيات والحلول[3]، و في هذا الصدد نوه بن يوسف بن خدة أنها تمثلت بالخصوص في إدارة الثورة التحريرية وأهدافها منها: تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية غير منافية للمبادئ الإسلامية، إضافة إلى المساواة بين كل من المشاركين في الكفاح التحرري بصفة أو بأخرى، ونبذ المقولة القائلة أن العمل السياسي أولى من العسكري وأنه لا لفرق بين الداخل والخارج، دون نسيان سلطة المجلس الوطني للثورة الجزائرية وإدراج القادة الخمس الموقوفين من طرف فرنسا ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ.

ويقول بن خدة حول دواعي عقد اجتماع المجلس: "من جملة الأشياء التي أتذكرها الآن كنا اتفقنا على عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بدراسة الأوضاع التي آلت إليها الثورة، اتفقنا على الالتقاء بالجماعة الموجودة في الخارج وذلك لوضع خطة تسير عليها الثورة من جديد، أي دراسة نقاط ضعفنا فيما يخص التسليح والمالية وكذا السياسية التي يجب إتباعها، هذه هي نيتنا في دعوة انعقاد المجلس الوطني في شهر أوت 1957م في القاهرة"[4]

---

[1] - محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، تر: محمد شريف من داحي حسين، د ط، وزارة المجاهدين، الذكرى الاربعين لاندلاع الثورة، ص 194.

[2] - جيلالي هدى، داريبية نصيرة، دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956م-1962م، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ل م د، تاريخ عام، جامعة تبسة، 2008م/2009م، ص 21.

[3] - نور الدين حاروش، دور بن يوسف بن خدة المرجع السابق، ص 254.

[4] - الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 117.

وبمجرد خروج الأعضاء من الاجتماع نشب نزاع بين بعض المجتمعين، منهم عبان الذي كان من المعارضين لقرارات المجلس، وفي هذا الصدد يقول بن خدة: "فبمجرد خروجنا من الجزائر نشب صراع بين عبان رمضان من جهة وكريم بلقاسم وبوصوف من جهة أخرى، بالنسبة لعبان معروف عنه أنه لا يسكت عندما يرى اعوجاجا فهو لاذع في انتقاداته"[1] وهذا ما نشر العداوة والحقد بين الثلاثة خاصة كريم بلقاسم وبوصوف اتجاه عبان رمضان.[2]

وآخر نقطة خرج بها هذا الاجتماع هو انتخاب لجنة التنسيق والتنفيذ، وتعتبر الثانية بعد التي تم تعيينها بعد مؤتمر الصومام، وهذه اللجنة الجديدة، تكونت من تسعة أعضاء: كريم بلقاسم، بوصوف المتحالفين مع بعض العسكريين، وهم قادة للولايات: محمد الشريف من الولاية الاولى ولخضر بن طوبال من الولاية الثانية، وعمر أوعمران من الولاية الرابعة، وأربعة أعضاء آخرين من السياسيين وهم: عبان رمضان، وفرحات عباس، محمد لمين دباغين، وعبد الحميد مهري، والملاحظ هنا غياب بن يوسف بن خدة وسعد دحلب اللذين كانا متواجدين في اللجنة الأولى، وغياب ممثل الولاية السادسة "الصحراء التي أضافها مؤتمر الصومام في تقسيمه الإداري للبلاد"[3]

وقام المجلس بدورته الثانية التي عقدت بطرابلس من 17 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960 وفيه تم انتخاب الحكومة المؤقتة الثانية لأن الاولى تم تشكيلها بالقاهرة 19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس، فكان بن خدة وزير للشؤون الاجتماعية[4] بالأولى، والثانية لم توكل له أية مهمة فرئاستها أوكلت لفرحات عباس، ومنصب نائب الرئيس منح كريم بلقاسم كوزير للخارجية بينما وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية أوكلت لعبد الحميد مهري بدل بن يوسف بن خدة، أما الدورة الثالثة فقد عقدت بطرابلس أيضا من 09 إلى 27 أوت 1961م حضرها 28

---

[1] - الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 117.

[2] - نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 256.

[3] - نفسه، ص 256.

[4] - زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954م-1962م، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 58.

عضوا منهم فرحات عباس وبن خدة وبن طوبال وبن يحي وبودين وغيرهم وفيها انتخبت الحكومة المؤقتة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة،[1] ، وعين كل من بوضياف وبن بلة وكريم بلقاسم نواب للرئيس، أما فيما يخص دورته الرابعة المنعقدة من 22 إلى 27 فيفري 1962م فجاء الانتخاب على مشروع نص اتفاقيات إيفيان "وقف إطلاق النار" وحضر هذا الاجتماع 33 عضوا من[2] أصل 71، على الشكل الآتي:

- الحكومة المؤقتة الجزائرية ←مثلها سبعة أعضاء
- هيئة الاركان العامة ←مثلها ثلاثة أعضاء
- الولاية الأولى ←عضو واحد وعضو بالوكالة
- الولاية الخامسة ←مثلها عضوين
- فيدرالية فرنسا للولاية السابعة ←مثلها خمسة أعضاء
- المجلس الوطني للثورة ←مثلها 15 عضوا
- الولاية الثانية ←خمسة أعضاء
- الولاية الثالثة ←خمسة أعضاء

إضافة إلى خمسة أعضاء الموقوفين بسجن Aulnoy بفرنسا.[3]

ومن خلال دورات هذا المجلس ونظرا للقرارات التي خرج بها يشهد بن خدة بقوله أنه حصل تغيير جذري فيما يخص مبادئ مؤتمر الصومام، فلم تعد هناك أفضلية للداخل على الخارج ولا أسبقية للسياسي على العسكري، فكلا الجانبين وجهان لعملة واحدة وصعيد واحد، وهذا كله مخالف لما جاء في مضامين مؤتمر 20 أوت 1956م.[4]

---

[1] - الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 128.

[2] - زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 89.

[3] - نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 257.

[4] - الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 118.

3-عضويته في لجنة التنسيق والتنفيذ:

وهي بمثابة السلطة التنفيذية حالها حال المجلس الوطني للثورة، انبثقت عن مؤتمر الصومام، أعضاءها يعينون من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مهمتها تطبيق القرارات المتخذة من طرف هذا الأخير، سواء سياسية كانت أم عسكرية، ضمت هذه اللجنة قادة بارزين حتى وإن غابوا عن مؤتمر الصومام منهم: بن خدة بن يوسف وهو غير مدون في قائمة الحاضرين بالمؤتمر، لكنه كان ضمن المجلس الوطني وعين كذلك بلجنة التنسيق والتنفيذ إضافة إلى العربي بن مهيدي وعبان رمضان وكريم بلقاسم، سعد دحلب.[1]

لقد لعبت لجنة التنسيق والتنفيذ مطلع 1957م الدعوة إلى إضراب عام يدوم 08 أيام كان بتاريخ 28 جانفي، وهو ما أثار غضب السلطات الفرنسية ودفعها إلى قمع عام حسب شهادة بن يوسف بن خدة، أصابت بضرباته هياكل جبهة التحرير الوطني، وصرح بن خدة أن صاحب فكرة الإضراب العام هو العربي بن مهيدي الذي كان متبني لهذا المبدأ ومرافعا عنه،[2]وكان من دواعي هذا الإضراب جملة من الأسباب:

أولا: شمولية الثورة الجزائرية التي تربعت على كامل التراب الوطني من الحدود التونسية شرقا، إلى الحدود المغربية غربا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا.

ثانيا: وحدة الشعب الجزائري وتشبثه بجبهة التحرير الوطني من خلال انضمام الاحزاب والشخصيات المعروفة إليها.

ثالثا: تمسك الحكومة الفرنسية بإدعائها الوهمي في أن الجزائر فرنسية ولا يحق لأي كان التدخل في شؤونها الداخلية.

رابعا: تزايد القمع الفرنسي وعمليات القتل والتشريد.

---

[1]- نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 259.

[2] - لبوازدة حياة، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، ل م د، في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة ، 2011م/2012م، ص ص 107-108.

خامسا: عدم احترام قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان الموافقة عليها سنة 1948م.

وفيما يخص قرار الإضراب فقد جاء من خلال مناقشات بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الخمسة، وهذا ما أكده بن خدة أثناء تصريحه لأيت حمو الطاهر في لقاءه الصحفي إذ قال: "فيما يخص لجنة التنسيق والتنفيذ، فقرار الإضراب كان قد اتخذ جماعيا من طرف أعضاءها عبان رمضان، محمد العربي بن مهيدي، بلقاسم كريم، سعد دحلب، والمتحدث بن يوسف بن خدة "[1]

ولتوضيح الحدث جيدا لابد من ذكر الظروف التاريخية التي وقع فيها هذا الإضراب، فقبل اتخاذ هذا القرار الخاص به، وقعت أحداث كان لها الأثر البالغ في نفوس أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ منها على الخصوص قضية اختطاف طائرة الزعماء الخمس[2] "وفد جبهة التحرير الوطني"[3]، وذلك يوم 22 أكتوبر 1956م، هؤلاء يكونون الوفد الخارجي، إضافة إلى مصطفى الأشرف، فقد كان أحد المتواجدين بالطائرة، اختطفوا من قبل فرنسا، إثر الطائرة التي كانت تقلهم من الرباط نحو تونس لحضور ندوة تجمع بين المغاربة والجزائريين والتونسيين، أي بين كل من الحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس أو ممثليه، وبين جبهة التحرير الوطني، من أجل دراسة وتنسيق الجهود لإعانة الثورة الجزائرية، وهكذا امتطى الوفد الجزائري الطائرة المغربية التابعة للخطوط الجوية الملكية المغربية، و لم ينتبه أعضاء الوفد بأن طاقم الطائرة متكون من فرنسيين ولاشك في أن مجريات هذه القضية دبرت من طرف لاكوست، الذي تقدم بطلب للحاكم العام الحكومة غي مولي Guy Molet برفع عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر إلى أكثر من 400.000 جندي، بعدما كان حوالي 250.000 جندي سنة 1955م بخلفية استتباب الأمن أو ما أطلق عليه تسمية "إقرار السلم"

---

[1] - آيت حمو الطاهر، المصدر السابق، ص 93.

[2] - تم تعيين روبير لاكوست حاكما عاما في الجزائر من طرف غي مولي بتاريخ 07 فيفري 1956ن وذلك خلفا لجان سوستال الذي فصل في القضاء على الثورة بمرحلتها الاولى. ينظر: الجودي بخوش، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 101.

[3] - نفسه، ص 94.

"Pacification"[1] بموافقة غي مولي، رئيس الحكومة الفرنسية الذي كان وقتها مصرا مع ممثلي إسرائيل وبريطانيا على التحضير للعدوان الثلاثي على مصر.[2]

إذن كان هذا العدوان هو الحدث الثاني، وحسب تصريح بن خدة فقد جاء بسبب تأميم جمال عبد الناصر[3] لقناة السويس بتاريخ أكتوبر 1956م،[4] فكان السبب الذي جعل كل من بريطانيا وإسرائيل وفرنسا ترد على هذا الحدث فوقع العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956م، فتم الاستيلاء على القناة دون التقدم إلى داخل البلاد، وهذا بسبب معارضة الدول الكبرى كأمريكا خاصة لهذا الهجوم، حيث أمر رئيسها إيزنهاور "Isenhawer" بتوقيف الهجوم فانتهت الحرب التي دامت 10 أيام فقط.[5]

أمام هذه التطورات الخطيرة اقتنع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة رفع أجواء المقاومة باعتبار أن الثورة قد دخلت في مرحلة حاسمة تستدعي ضرورة القيام بمبادرة حازمة يكون لها وقع قوي على الرأي العام في الجزائر والعالم،[6]وعند اقتراب موعد انعقاد الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة المتفق عليها خلال شهر ديسمبر 1956م، أصبحت فرصة الضغط على هذه الأخيرة مواتية للفت انتباهها.[7]

---

[1] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 101.

[2] - نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص

[3] - قائد وزعيم ورئيس للجمهورية العربية المصرية، قائد ثورة 23 جويلية المجيدة وهو أبرز الشخصيات التي دعمت حركات التحرر العربية ثم إفريقية، حاول تحرير كافة الأجزاء العربية المحتلة من الوطن العربي بمشرقه ومغربه انطلاقا من إيمانه العميق بأن تحرير مصر لابد أن يصحبه تحرر باقي أجزاء الوطن العربي (تنظر: فتحي الديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1 (1984م)، ط2 (1990م)، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع.

[4] - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 239.

[5] - الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 95.

[6] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 102.

[7] -Ben khadda : Alger Capitale de la Resistance 1956-1957,Houma, alger, 2002, p 34.

وفي شهر نوفمبر 1956م قام عبان رمضان رفقة القيادة الجماعية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لقيام هذا الإضراب ووزعت على كافة الولايات، لكن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ كانوا موافقين لهذه الفكرة التابعة من بن مهيدي لكنهم عارضو في المدة التي يجب أن يستغرقها هذا الإضراب، فبن مهيدي قد اقترح كحد أدنى شهر لإيصال الرسالة الثورية أكثر فأكثر، لكن سعد دحلب كان له رأي آخر فاقترح أن تكون مدة الإضراب لا تتجاوز ثلاثة أيام، لأن مدة شهر طويلة جدا وستكلف الشعب ما يفوق وسعه وتحمله، أما بن خدة وبقية أعضاء اللجنة ككريم بلقاسم وعبان رمضان فقد شاطروا بن مهيدي الرأي في طول المدة لكن تكون أقل من شهر، فامتد الحوار والنقاش بين أعضاء اللجنة الخمسة حول هذا الموضوع إلى غاية الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1956م، أين تم الإتفاق على قرار الإضراب لمدة ثمانية أيام.[1]

وما يلفت الإنتباه أن لجنة التنسيق والتنفيذ عند اتخاذها قرار الإضراب لم تحدد تاريخ بدايته بالضبط، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم تأكدها من توقيت جدولة القضية الجزائرية في رزنامة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولذلك اتخذوا الحيطة والحذر لتجنب التنفيذ العشوائي للعملية[2]، فقام بن خدة بإعداد منشورات سرية يوضح فيها قرار لجنة التنسيق والتنفيذ الداعي لإضراب شامل، وأرسلها لمختلف ولايات الوطن، والملاحظ على هذه المناشير لم يورد فيها بن خدة تاريخ بداية الإضراب بالتحديد، وفعلا كان إحتياط لجنة التنسيق في محله، فقد تم تأجيل عرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، بينما كانت مقررة يوم 10 ديسمبر 1956م، حيث تأجل الموعد إلى غاية الـــ 20 من نفس الشهر والسنة، تم تأجيله مرة أخرى لتاريخ آخر بسبب حلول أعياد نهاية السنة، ليتقرر نهائيا يوم 28 جانفي 1957م، وبهذا كانت

---

[1] - الطاهر أيت حمو، المصدر السابق، ص 100.

[2] - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة 1956م-1957م، تر: مسعود حاج مسعود، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، 2005، ص 164.

لجنة التنسيق والتنفيذ متيقنة من عدم تغير هذا التاريخ، فقررت اتخاذ تاريخ 28 جانفي 1957م بداية لهذا الإضراب و 4 فيفري 1957م كنهاية له.[1]

وسبب اتهام السلطات الاستعمارية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بتحريرهم لمناشير خاصة، تتضمن أمر الشروع في الإضراب يوم 20 جانفي 1957م، قررت جمعية الأمم المتحدة تأجيل تاريخ انعقادها من جديد لغاية 15 فيفري 1957م، وكان بن خدة مشرفا على هذه العملية الخاصة بالمناشير، ومن جملة ما تضمنته نجد: بدء من 28 جانفي 1957م على الساعة الصفر ينبغي على الشعب الجزائري، أن يقف وقفة رجل واحد ليعبر بصورة جماعية وبكل وضوح عن هذا الموقف الجماعي بشن إضراب شامل لمدة 08 أيام عبر كامل التراب الوطني، وهذا بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.[2]

وفيما يخص هذه المسألة يضيف بن خدة بقوله: "لم نكن نتوقع تأجيل إنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد تاريخ 28 جانفي 1957م، ولهذا قمنا بتحرير اللوائح والمناشير ثم توزيعها عبر كامل ولايات الوطن، ولما علمنا بقرار التأجيل كانت التعليمات قد أعطيت ووزعت عبر أنحاء الوطن، وبالتالي لم يكن بمقدورنا تدارك الأمر مما تحتم علينا الإبقاء على هذه التعليمات وعدم إحداث أي تغيير يذكر"[3]

ورغم ذلك نجد أن الإضراب فعلا قد شرع في 28 جانفي 1957م، غير متزامن مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخلال هذه المدة تمكنت جبهة التحرير في المنطقة المستقلة[4] خاصة أن تجند غالبية الشعب الجزائري (من تجار، عمال، فلاحين...) فلقي الإضراب استجابة واسعة من

---

[1] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 117.

[2] - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 76.

[3] - نفسه، ص 77.

[4] - أصبحت منطقة الجزائر منطقة مستقلة لانفرادها بخصائص تمثلت في كونها منطقة ضيقة من حيث ما تحتويه من قدرات بشرية وإطارات كفأة وكان أكثر من نصف سكان الجزائر البالغ عددهم 700000 نسمة منخرطين في جبهة التحرير الوطني، وكان حي القصبة وحده يضم أكثر من 80.000 نسمة.(ينظر: الجودي بخوش، المرجع السابق، ص20)

طرف شرائح الشعب الجزائري كبيرهم وصغيرهم، رجالهم ونساؤهم، خاصة بالمدن الكبرى والشاهد على ذلك الجرائد الفرنسية التي تناولت هذا الحدث بالبند العريض مثل جريدة لوموند Le Monde الصادرة يوم 29 جانفي 1957م التي كتبت بخط واضح: "صمت رهيب يخيم على مدينة تكاد تكون مكفهرة تحت شمس شديدة "الإشراق"، كما تحدثت جريدة فرانس إبزرفاتور "Observateur"عن هذا الموضوع فجاء فيها ما يلي: "في القطر الجزائري: إن نجاح الإضراب يمكن التحقق منه رغم التأكيدات الرسمية، إنه واقع فعلا بنسبة 99 % في الإدارة وفي المصالح العامة الكبرى كالنقل والبريد وبنفس الحجم في النشاطات التجارية وأسواق الحيوانات، [1] أيضا جاء في نفس الجريدة: "لن ينحن هذا الشعب بالرغم من قبضة الحديد والنار المسلطة عليه منذ سنين، وها هو الإضراب الذي أمرت به جبهة التحرير الوطني بشنه يقدم الدليل القاطع على صحة هذا القول، ولا يمكن تصور أنه سوف ينحني بعد الآن، فهل تجب التضحية بمائة أو مائتي ألف ضحية جديدة"[2] .كما يشيد بن خدة في كتابه شهادات ومواقف أن العديد من الجزائريين من شريحة العمال المتواجدين بفرنسا قد استجابوا لنداء الإضراب، واعترفت السلطة المحلية انتشار وفود جبهة التحرير الوطني في أواسط العمال الجزائريين.[3]

أما عن نتيجة الإضراب فإنه يمكن تقييمه بالإيجابي على مستويين: المستوى المحلي تمثل في التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني، وتضامنه ومساندته لها، أما على المستوى العالمي، تمثل في مناقشة القضية الجزائرية من قبل هيئة الأمم المتحدة ضمن جمعيتها العامة 15 فبراير 1957م يعني 11 يوما بعد الإضراب، وتأثرها بالتغطية الإعلامية لهذا الإضراب ونجاحه رغم الموقف السلبي الفرنسي، فقد وافقت الجمعية على لائحة تعبر فيها عن "أملها في إيجاد حل سلمي

[1] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، مصدر سابق، ص ص 123-125.

[2] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 106.

[3] - بن خدة، شهادات ، المصدر السابق، ص 125.

وديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية طبقا لميثاق الأمم المتحدة بالتعاون بين الأطراف وبوسائل مناسبة".

وهذا إن دل على أمر إنما يدل على تدويل القضية الجزائرية، وهو ما كان يرمي إليه الإضراب ومنظميه، ومن نتائجه أيضا كسب الدعم والمساندة الدولية، ففي شهر جويلية 1957م صرح السيناتور جون كينيدي بتصريح ينتقد فيه السياسة الفرنسية في الجزائر ويساند حق الجزائر في الإستقلال، و لم يتغير موقفه رغم احتجاجات الحكومة الفرنسية حتى بعد وصوله إلى الحكم.[1]

ومن الآثار السلبية التي خلفها هذا الإضراب حصول شلل كبير في التنظيم السياسي في المنطقة المستقلة بسبب تفرق مجموعات الفدائيين بحثا عن قواعد لإعادة تنظيم صفوف واسترجاع القوى بعد أن قضي على أعداد معتبرة منهم، إضافة إلى عثور المظليين على مخابئ الأسلحة والقنابل بالقصبة [2]، واكتشافهم أماكن تواجد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، فاعتُقلوا وعُذِّبوا، وأول ضحية كان العربي بن مهيدي الذي ألقى عليه القبض بيجار يوم 23 فيفري 1957م، في الشقة التي كان يسكن فيها بن خدة قبل انتقاله إلى شقة الطابق الخامس بمقربة من مقر الحكومة العامة[3]، ولما علم أعضاء اللجنة بأمر إلقاء القبض عن بن مهيدي قرروا مغادرة العاصمة نحو البليدة باقتراح من بن خدة كون هذه الأخيرة قريبة من العاصمة من جهة ومعرفتهم لها من جهة أخرى.[4]

والواقع أن بن مهيدي كان قد وقع في الأسر، و لم يكن بن خدة على علم بذلك لكن رغم هذا وقبل مغادرته للجزائر العاصمة، نجد أنه قد كلف عبد المالك تمام بتقصي أخباره.[5]

---

[1] - زهير إحدادن، المرجع السابق، ص ص 40-41.

[2] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 107.

[3] - المقصود من البحث كان بن خدة ، والقبض على بن مهيدي كان صدفة، بحكم أن بن خدة هو من اقتنى أغلب المقرات والشقق التي كانت تؤوي أعضاء اللجنة وبالتالي عثر المظليون على اسمه من خلال اكتشافهم للوكالة العقارية.

[4] - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 122.

[5] - يذكر بن خدة في كتابه "Aben- Ben M'hidi" أن عبد الملك لم يستطع العثور على بن مهيدي، وبالتالي لم نعلم بمصيره إلا بعد سبعة أيام من تاريخ اعتقاله، أي بعد نشر جريدة le journal d'alger خبر اعتقال بن مهيدي في الفاتح من مارس 1957.

بن يوسف بن خدة بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ:

بعد إضراب 08 أيام وإلقاء القبض على بن مهيدي وقتله من طرف "ماسو"Mason[1] لم يبق للجنة التنسيق والتنفيذ خيار سوى الخروج من الوضع المزري الذي ساد العاصمة فكان قرار التوجه نحو تونس والمغرب في مارس 1957م،[2] ولم يكن ذلك الخروج سهلا على أعضاء اللجنة حسب إفادة بن خدة، فكل من عبان رمضان وكريم بلقاسم تم نقلهم من طرف السيدة شولي Chaulet بسيارة زوجها بير شولي Pierre Chaulet هذا الأخير تم سجنه من طرف السلطات الفرنسية له، فانتقل بطريقة عادية دون أي متاعب تذكر وبوسائله الخاصة، في حين تكلف رشيد وعمارة، بإيصال بن خدة بن يوسف إلى البليدة ثم عاد هو إلى العاصمة بعد ذلك، وعند وصولهم إلى البليدة تكلف النظام بنقلهم إلى مقر الولاية الرابعة التي كانت تحت قيادة العقيد سليمان دهيلس، وبهذا التقى كافة أعضاء اللجنة في قرية تدعى قرية جراح[3]، فقرر الأعضاء عقد اجتماع فيما بينهم بحضور العقيد سليمان دهيلس لدراسة الوضع، ويعتبر هذا الاجتماع هو آخر اجتماع تعقده لجنة التنسيق والتنفيذ أثناء وجودها داخل الوطن،[4] ودام الاجتماع 48ساعة جرى فيه نقاش حاد حول العديد من المسائل ذات الأهمية البالغة أهمها أزمة القاعدة الشرقية، ومسألة خروج اللجنة من البلاد، ولكن المشكلة الأكثر حدة هو السلاح حسب بن يوسف بن خدة في قوله: "يمكن القول أن السبب الرئيسي لخروجنا هو هذا المشكل أي مشكل السلاح"[5]

وبعد الاجتماع الذي قام به الأعضاء خرجوا في الأخير بأن وجود القيادة في الداخل أمر صعب، ويشكل عليهم خطر، فاتفقوا على الخروج من الجزائر والالتحاق بالخارج لحل المشاكل

---

1 - جلاد فرنسي مختص في التعذيب.

2 - الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 112.

3 - وهي قرية وفي نفس الوقت مقر قيادة العقيد سليمان دهيلس المدعو سي الصادق. (الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 112).

4 - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 141.

5 - آيت حمو، المصدر السابق، ص 116.

العالقة هناك ثم العودة إلى أرض الوطن بعد ذلك، لكن تهب الرياح بما لا تشتهي السفن،[1] فيقول بن خدة: "ولكن مع الأسف لم تعد إليها كما كان مقررا"[2]

ولتفادي أي خطر بالإمكان حصوله اتفق الأعضاء الانقسام إلى قسمين: القسم الأول ضم كل من سعد دحلب وعبان رمضان كانت وجهتهم نحو المغرب، والقسم الثاني ضم كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة توجهوا إلى تونس،[3] بعد مرورهم بالولاية الثالثة وصولا لمقر قيادتها بمنطقة "بني سبيح" بداية شهر أفريل 1957م، أقاموا بها مدة 15 يوما، بعدها التقى بن خدة بن طوبال الذي كان قائدا للولاية الثانية مع نائبه علي كافي، ووافق بن طوبال بن خدة في رأيه الخاص بالخروج إلى تونس، وحسب كتاب "رجال صنعوا التاريخ" لآيت حمو الطاهر، يذكر بن خدة أن بن طوبال كانت له الرغبة في الخروج معهم فيقول: "فاصطحبناه وقطعنا الحدود، فكان الأمر سهلا مقارنة بالفترة التي تلت إنشاء خط موريس"[4] وبوصول بن خدة إلى تونس صادف أحداث أهمها المواجهات الخطيرة بين قوات أوعمران ومزهودي من جهة، وقوات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية من جهة أخرى، التي انتهت لصالح أوعمران الذي وفق في فرض سيطرته وإعادة تنظيم المنطقتين.[5]

وفي العاشر من جوان 1957م عقدت اللجنة اجتماعا بمدريد بوجود أوعمران وبوصوف ودباغين فناقشوا عدة قضايا وخرجوا بقرارات أهمها:

-عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية وإعادة تنظيم الولاية الأولى بتعيين محمود الشريف قائدا عليها، كما يعين عمر بودواو مسؤولا عن فيدرالية فرنسا، وجيلالي معاشو رئيسا لفيدارلية جبهة التحرير الوطني في تونس خلفا للطيب الثعالبي.

---

[1] - بخوش الجودي، المرجع السابق، ص 111.

[2] - آيت حمو الطاهر، المصدر السابق، ص 113.

[3] - نفسه، ص 113.

[4] - آيت حمو الطاهر، المصدر السابق ، ص 114.

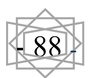
[5] -M.Harbi, le FLN ,Mirage et Réalité, Paris, jeune Afrique, Editions,1980.

تم تعيين العقيد بوقلاز مسؤولا عن القاعدة الشرقية بعد الاعتراف بها، وإلغاء جريدة المقاومة الجزائرية التي كانت تصدر من طرف فيدرالية فرنسا والإبقاء على جريدة المجاهد التي تعتبر اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، وترسم أوعمران كمسؤول عن التمويل العام للثورة وأخيرا ضرورة نقل مقر لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مدينة تيطوان المغربية.[1]

وفي شهر جويلية من نفس السنة انتقل أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى العاصمة المصرية القاهرة لحضور الاجتماع المبرمج عقده في الفاتح جويلية ويقول بن خدة أن خلال هذا الشهر – ويقصد به شهر جويلية- بدأت مناورات ودسائس تحاك بين أعضاء المجلس وبدأ عمل الكواليس يطغى على العلاقات بين القادة الثوريين، وبهذا تأزمت الخلافات بين كل من عبان وكريم وبوصوف رغم توسط بن خدة ودحلب سعد للتخفيف من حدة هذا التزاع، لكن تصلب أراء الأطراف المتخالفة جعل المشاكل تزداد تعقيدا، فعبان وصف بوصوف بالديكتاتوري المتعصب وكريم بلقاسم وصفه بانعدام الكفاءة فيه، بعدها اهموه بالمتسبب الرئيسي للهزيمة في مدينة الجزائر، نتيجة إحاطته لنفسه بمجموعة من السياسيين ويقصدون بذلك كل من دحلب سعد وبن يوسف بن خدة، ونظرا لهذه الخلافات وتأزمها تأجل عقد الاجتماع الخاص بمجلس الوطني للثورة الجزائرية إل غاية 1957م.[2]

والملاحظ عن هذا أن قادة الثورة لم يبذلوا أي جهد للقضاء على هذا الصراع بل كان لهم دور في تأزيم الأوضاع وتعميق الخلافات، ووصل الحال إلى حد تبادل التهم في بعض الأحيان، والتهديد بالقتل في أحيان أخرى، علاوة على تنامي نزعة تصفية الحسابات الشخصية مثلما حدث مع بن يوسف بن خدة حين اهم بالسياسي تارة، وتارة أخرى وصف بالمساند الأساسي لعبان رمضان، وهذا ما أدى بإقصائه من لجنة التنسيق والتنفيذ، بعد الصراع الذي دار بين السياسيين والعسكريين والمقصود هنا بالدرجة الكبيرة كريم بلقاسم وبوصوف، اللذين كانا وراء هذا

[1] – الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 112.
[2] – نفسه ، ص 113.



الصراع، وهنا نجد بن يوسف بن خدة حازم في تصوراته، ودقيق في اتخاذ القرارات الخاصة، إذ لم يصدر منه أية مقاومة إثر فصله من اللجنة، لعلمه من عدم جدوتها ورأى فيها الطريق المؤكد لزيادة الأمور تعقيدا، أكثر مما هي عليه، إن لم تكلفه حياته وفعلا كان بن خدة صائبا فيما رمى إليه، وإلا كيف نفسر اغتيال عبان رمضان، أواخر ديسمبر 1957م، فما كان على بن يوسف بن خدة إلا أن يحافظ على عضويته في المجلس الوطني للثورة، رغم محاولة بوصوف وكريم بلقاسم إقصاءه من مؤسساته نهائيا، وبفشلهما ذهب كل منها إلى البحث عن طريقة لإبعاده من هذه الساحة السياسية، وبالتالي وجدوا الحل في القضاء على عبان رمضان، عين بن خدة ممثلا لجبهة التحرير الوطني إلى كل من يوغسلافيا والعاصمة البريطانية (لندن) هذا المنصب بقي فيه إلى غاية تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ديسمبر 1958م، فشغل فيها منصب وزير الشؤون الاجتماعية.[1]

على حد قول بن يوسف بن خدة في كلامه الموجه للطاهر آيت حمو في لقاءه له يعتبر أن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ كان خطأ استراتيجي ارتكبه أعضاءها، لأن هذا الخروج نتجت عنه أمور خطيرة رمت بجبهة التحرير الوطني إلى الانحراف.[2]

[1] - الجودي بخوش، المرجع السابق ، ص 114.

[2] - الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 116.



المبحث الثالث: نشاطه في الحكومة المؤقتة الاولى.(1958-1960)

رأى زعماء وقادة الجبهة وجيشها أنه من الضروري تدعيم الثورة بسيادة تنتظم بواسطتها في سلك الدولة المستقلة، التي تمارس شؤونها بنفسها، فأسسوا بذلك في الخارج حكومة جمهورية مؤقتة ريثما تستقر الأمور في نصابها، فتنتخب الأمة لجمهوريتها من تختار من رجالها وزعمائها.[1]

أ-ميلادها:

تعتبر فكرة تأسيس الحكومة فكرة قديمة، وقد ثبت ذلك من خلال المراسلة التي جرت بين عبان رمضان وخيضر منذ أواخر سنة 1955م، وقبل انعقاد مؤتمر الصومام سنة 1956م، ولتأسيسها أجريت عدة اتصالات مع الحكومات العربية، وفي مؤتمر طنجة أفريل 1958م، الذي جمع الأحزاب المغاربية[2]، و في أفريل 1958م تم الاتفاق على ضرورة إنشاء حكومة جزائرية والاعتراف بها رسميا.[3]

ومن الظروف المساعدة على اتخاذ هذه الخطوة:

-الانتصارات العديدة التي حققتها الثورة منذ اندلاعها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

-هجومات 20 أوت 1956م "الشمال القسنطيني"

- التنظيمات الجديدة التي أقرها مؤتمر الصومام الموحدة للقيادة الوطنية من خلال المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) ولجنة التنسيق والتنفيذ CCE.

- زيادة النشاط الدبلوماسي المؤيد من طرف معظم الدول العربية والدول الصديقة في العالم.

---

[1] - عبد المجيد بن نعيمة "مراجعة، آثار وسيرورة الشيخ الطيب المهاجي الجزائري، تصنيف وترتيب: الهواري صلاح، ط1 منشورات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011م، ص 169.

[2] - الاحزاب المغاربية هي: الدستور التونسي، الاستقلال المغربي، الجبهة الجزائرية.

[3] - زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 57.

-تأثير الثورة الجزائرية على سياسة المستعمر الداخلية.[1]

- توالي سقوط الحكومات الفرنسية.

وإذا تتبعنا كيفية إنشاء هذه الحكومة من خلال المصادر والمراجع نجد هناك تضارب في الآراء، فحسب كتاب شهادات ومواقف ليوسف بن خدة يشير أن فكرة التأسيس تبلورت بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمسة يوم 22 اكتوبر 1956م، بهدف الرد على العدوان الفرنسي، الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة التحريرية، باعتقال زعمائها[2] كما يذكر بن خدة بالنسبة لإعلان الحكومة في تاريخ 19 سبتمبر 1958م، فإن الظرف كان يقتضي أن ترد الجبهة في لجنة التنسيق والتنفيذ على المناورات والاستفزازات الفرنسية برد حاسم وموقف صارم، وكان ذلك الإعلان على تشكيل حكومة،[3] يضيف في هذا الشأن في كتاب اتفاقيات إيفيان أن التأسيس جاء بناء على توصية من المجلس الوطني للثورة،[4] هذا بالنظر للمصادر أما المراجع نجد زهير إحدان يذهب في كتابه المعنون بـــ: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 أن الفكرة أشير إليها في اجتماع المجلس الوطني للثورة بعد الاتصالات مع الحكومات العربية في هذا الشأن،[5] أما عند عودتنا إلى كتاب الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني 1954-1962 خلال الثورة التحريرية لرابح لونيسي، يورد أن الفكرة كانت إنفرادية من لجنة التنسيق والتنفيذ لم يعين من المجلس الوطني للثورة، ويؤكد على أن الحكومة هي نتيجة لتحول اللجنة التي أقرها لجنة التنسيق، التي ترجع جذورها إلى محاولة كريم بلقاسم تقريب الضباط الجزائريين القادمين من الجيش

---

[1] - رابح لونيسي وآخرون ، المرجع السابق، ص 22.

[2] - اختطاف الزعماء الخمسة 22 أكتوبر 1956م هم أعضاء الوفد الخارجي، والذي كان له تأثير على الازمة بين الداخل والخارج ويعتبر حادث اختطافهم أول عملية قرصنة جوية في تاريخ فرنسا.

[3] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 103.

[4] - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر، تع: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 53.

[5] - زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 57.

الفرنسي،[1] ونجد بوحوش يشاطره هذه النقطة في كتابه التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، أن كريم بلقاسم حاول خلق قيادة موحدة لجيش التحرير قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل وذات فعالية في الخارج،[2] وتكوينه تكوين محترف قوامه 160 ألف جندي، ويضم خمسة ألاف ضابط و 16 ألف ضابط صف، ويتم تدريبه وفق أسس الانضباط العسكري الصارم.[3]

ويضيف بوحوش عمار في كتابه أنه كان من المأمول أن يدعمه في ذلك القصد عمر اوعمران، والعقيد محمود شريف، لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف، وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال تحالفا ضد كريم بلقاسم ومنعاه من الانفراد بالسلطة.

وقد تضمنت الحكومة المؤقتة في تشكيلتها الاولى 1958-1959م تسعة عشر شخصية برئاسة فرحات عباس، أربعة عشر وزيرا ونائبين للرئيس، وثلاثة كتاب، ولكن حسب رابح لونيس في كتاب "تاريخ الجزائر" نجد 11 وزيرا و4 نواب ، و3 كتاب ، ورئيس، وهم كالآتي:[4]

فرحات عباس ________ رئيسا

كريم بلقاسم ________ نائب رئيس ووزير القوات المسلحة

أحمد بن بلة ________ نائب رئيس

حسين أيت أحمد ________ نائب رئيس

رابح بيطاط ________ نائب رئيس

محمد بوضياف ________ وزير دولة

محمد خيضر ________ وزير دولة

محمد لمين دباغين ________ وزير الشؤون الخارجية

---

[1] - إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني 1954-1962م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 87.

[2] - عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، المرجع السابق، ص 474.

[3] - إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 87.

[4] - رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 22-23.

محمود الشريف ———— وزير التموين والتسليح

لخضر بن طوبال ———— وزير الداخلية

عبد الحفيظ بوصوف ———— وزير الاتصالات العامة والمواصلات

عبد الحميد مهري ———— وزير شؤون شمال إفريقيا

أحمد فرنسيس ———— وزير الشؤون الاقتصادية والمالية

أمحمد يزيد ———— وزير الإعلام

بن يوسف بن خدة ———— وزير الشؤون الاجتماعية

أحمد توفيق مدني ———— وزير الشؤون الثقافية

الامين خان ———— كاتب دولة

عمر أوصديق ———— كاتب دولة

مصطفى اسطنبولي ———— كاتب دولة

ب-وزارته (مهامه):

وبعد تأسيس الحكومة، وزعت المهام على عناصرها من وزراء وكتاب ونواب، ومنهم بن خدة الذي عين وزير مكلف بالشؤون الاجتماعية، أين قام بأدوار ومهام جسدت له مواقف وطنية، منها زيارته لمصر رفقة محمود شريف وتوفيق مدني في 20 سبتمبر 1958م، من أجل الاحتجاج عن صمت هذه الأخيرة بشأن اعترافها بالحكومة المؤقتة.[1]

وفي هذا الصدد يذكر بن خدة بن يوسف أنه بعد وصوله إلى مصر والتقائه برجل المخابرات فتحي الديب الذي لم يخف تذمره من جبهة التحرير على إنشاء الحكومة دون استشارة

---

[1] – مباشرة بعد هذا اللقاء الذي جمع بن خدة بفتحي الديب في 20 سبتمبر 1958م، قدر فتحي الديب دراسة هذا الموضوع وتدارك الامر وفي نفس اليوم اعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

جمال عبد الناصر،[1]وهذا ما جعل بن خدة يندد بأن إنشاء الحكومة هذا أمر يخص الشعب الجزائري فقط ولا يحق لأي كان التدخل في شؤونه وقياداته.[2]

وبعد عودة بن خدة من مصر في 21 سبتمبر 1958م رتب شؤون وزارته الخاصة للتكفل بالعمال الجزائريين واللاجئين المتواجدين بالأراضي المغربية والتونسية، وهذا الأمر يستدعي توفير كل الوسائل اللازمة لضمان التغذية والألبسة والأفرشة، وكذا الصحة والتعليم لهذه الفئات، وفي هذا الصدد، نظم بن خدة هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتاريخ 12 اكتوبر 1958م، بعقد اجتماع رفقة عدة مسؤولين في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فقرر إعادة تنظيم المركزية النقابية وإنشاء نمط عمل جديد يساعد الثورة في كل الميادين السياسية، الاجتماعية والعسكرية، وخرج هذا الاجتماع بإعادة تشكيل أمانة عامة ولجنة تنفيذية للاتحاد، وأصبحت تتكون من خمسة أعضاء:

- معاشوا عبد القادر ← مكلف بالعلاقات الخارجية
- دكار رحمون ← مسؤول التكوين النقابي والمهني
- صافي بوديسة ← مكلف بالخدمات الاجتماعية
- جيلالي مبارك ← مكلف بالمالية والشؤون الإدارية
- درمجي أحمد ← التنسيق بين فيدرالية فرنسا والعمال الجزائريين ببلجيكا وألمانيا.

وخلال سنة 1959م قام بن خدة بإرسال ما يزيد عن 20 عاملا للتكوين في مختلف المعاهد اليوغسلافية و 21 إلى تشيكسلوفاكيا، وتم اختيارهم عن طريق لجنة انتقاء تتكون من ممثلي الاتحاد العام للعمال وقيادة الأركان ووزارة الشؤون الاجتماعية.[3]

---

[1] - بن خدة بن يوسف، شهادات...، المصدر السابق، ص 75.

[2] - Ben youcef ben khadda, la crise de 1962, edition, dahlab, alger, 1986, p09.

[3] - جريدة المجاهد، المصدر السابق، ص 105.

ج-تمثيله الدبلوماسي للحكومة المؤقتة:

شهدت الفترة الممتدة من نهاية 1958م إلى بداية سنة 1962م زيارة بن يوسف بن خدة لعدة دول إما مترأسا لوفد جبهة التحرير أو عضوا فيه، وامتدت هذه الزيارات إلى الصين، والاتحاد السوفياتي، ومنغوليا الخارجية ويوغسلافيا، وحسب سعد دحلب فإن فكرة إرسال الوفود كانت فكرة بن يوسف بن خدة منذ البداية، ومن أهم زياراته:

زيارته للصين الشعبية، الأولى بتاريخ 03 ديسمبر 1958م، بدعوة من حكومة جمهورية الصين الشعبية، وكانت زيارة رسمية لوفد جبهة التحرير الوطني المكون من ثلاثة شخصيات، وزيرين من الحكومة المؤقتة هما: بن يوسف بن خدة ومحمود شريف، ومدير ديوان وزارة ديوان وزارة الإعلام سعد دحلب، وزيارة الوفد مرت بمرحلتين زمنيتين من 03 إلى 13 ديسمبر، ومن 16 إلى 20 من الشهر نفسه سنة 1958م، فترأس فيها بن خدة الوفد، لاقت الزيارة الأولى نجاحا خاصة من ناحية الاستقبال الذي كان لا يختلف عن استقبال رؤساء الدول الأخرى، وبنوعية القيادات الصينية التي التقت الوفد.

في 04 ديسمبر 1958، عقد بن خدة اجتماع بمقر وزارة الشؤون الخارجية جمعه مع نائب وزير التجارة الصينية السيد لي جون مين Lei jen Min قدم له بن خدة شروحات حول الوضعية السياسية والعسكرية، التي تمر بها الجزائر، وطبيعة الكفاح الذي يخوضه الشعب منذ أول نوفمبر 1954م، وفي المقابل ضخامة الترسانة العسكرية التي أعدها الجنرال ديغول De Gaulle لقمع الثورة من مساعدات عسكرية ودبلوماسية، ولهذا طلب بن خدة الضغط على الدول الاشتراكية التي التزمت الصمت ولم تبد اعترافها بالحكومة المؤقتة، خاصة الاتحاد السوفياتي الذي يمثل أكبر قوة اشتراكية.[1]

وفي اليوم الخامس ديسمبر 1958م تنقل بن خدة ووزير التجارة السيد لي جون مين إلى معرض الصناعات الصينية، وقد أبدى بن خدة إعجابه بطريقة عمل الصين في كل القطاعات حين

[1] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 132

قال: "خلال زيارتنا إلى بلدكم اكتشفنا شعبا يحب العمل ويبذل مجهودات كبيرة من أجل تدارك ما فاته وما خلفته الحرب"[1]

وبعد هذا تلقى بن خدة دعوة من طرف رئيس اللجنة الصينية للتضامن الأروأسيوي Berlan Shalidi ، والذي رحب بالوفد الجزائري من خلال خطاب ألقاه مشيدا بالكفاح البطولي للشعب الجزائري لتحقيق الاستقلال والحرية، رادا عليه بن خدة بعزم الشعب الجزائري في مواصلة الكفاح حتى النصر، وقال: "إن الشعب الجزائري يعتمد أولا وقبل كل شيء على نفسه، وعزمه الذي لا يتزعزع بالاستعمار كما يعتمد على تأييد الشعب الصيني"[2] وخلال لقاءه الأخير في 7 ديسمبر 1958م مع رئيس الحكومة الصينية طلب بن خدة مقابلة الرئيس ماوتسي تونغ "Maos Tong" فكان له ذلك، يوم 11 من نفس الشهر، حيث انتقل إلى مقر إقامته في مدينة وهان Wahan.[3]

ويذكر بن خدة ان هوشي منه في البداية لم يستحسن عدم وجود شخصيات تابعة للحزب الشيوعي الجزائري ضمن الوفد الجزائري الذي ترأسه بن خدة، إلا بعد تقديم شروحات حول هذه المسألة.[4]

أما الزيارة الثانية (1959م) التي جاءت هي الأخرى بدعوة من الصين لوفد الحكومة المؤقتة لحضور فعاليات الاحتفالات الصينية بالذكرى العاشرة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، إذ دامت الزيارة أسبوعين من 27 سبتمبر إلى 10 أكتوبر 1959م كانت برئاسة بن يوسف بن خدة، أحمد توفيق المدني وبعض المساعدين مثل: أحمد الحاج شرشالي، أحمد عبد الحفيظ، وما ميز هذه

---

[1] – الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 135.

[2]-M.Harbi, le FLN op cite, p 233.

[3] – كان استقبال بن خدة عقب وصوله على مدينة وهان بالإضافة إلى الرئيس ماوتسي تونغ، نجد كل من وزير الشؤون الخارجية لي شينغ فونغ "Licheng Fong" القائد العام للقوات المسلحة في مدينة وهان، السيد شو هسن " choo hsin chu" نائب حاكم إقليم هوبي "Houpé" السيد ياو هوا "Sen Yow Hua"

[4] – الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 136.

الزيارة منح فرصة ثمينة لممثلي الثورة للالتقاء بمختلف الأسلاك الدبلوماسية المعتمدة، وسفراء الدول، وكبار ممثلي الدول الشيوعية في أسيا وأوروبا المدعوة لهذه الاحتفالات، فالتقى أعضاء الوفد بالرئيس ماوتسي تونغ، ولياو تشاوكي "Liu Shaoqi" رئيس الجمهورية، و شوان لاي رئيس الحكومة ، والمارشال شان يي "Chonyi" نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية، فكانت هذه فرصة بالنسبة ليوسف بن خدة للاقتراب منهم أكثر لطلب الدعم، وكسب المزيد من المساندة للقضية الجزائرية في المجال العسكري والدبلوماسي.

ومن مظاهر هذا التقارب ما حدث يوم 30 سبتمبر 1959م، إذ دعي بن خدة لمأدبة عشاء على نفس طاولة وزير الخارجية شا يي Chenyi والمصافحة الحارة التي حظي بها من قبل ماوتسي تونغ "Maos tong"، وليوشاوكي Lui Chaoqi ، بعد نزول بن خدة من على المنصة التي ألقى فوقها خطابه باسم الوفد الجزائري، وذلك في اليوم الثاني من الاحتفالات الصينية.[1]

كما كان للوفد الجزائري خلال هذه المناسبة فرصة الاتصال بالعديد من سفراء الدول الاشتراكية كألمانيا الشرقية وكوريا الشمالية، التي قدمت دعوة للوفد الجزائري متوعدة إياهم بالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقبل انتهاء بن يوسف بن خدة والوفد المرافق له الزيارة التي قادتهم إلى الصين الشعبية، تم الإعلان عن بلاغ مشترك بين البلدين أمضاه محمود شريف، وزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة وشان يي Chenyi وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الصينية أهم ما جاء فيه: دعوة الطرفين الجزائري والصيني إلى ضرورة تحرير الأقطار الإفريقية والأسيوية من قبضة الاستعمار،[2] وعموما زيارته للصين كانت إيجابية على مختلف الأصعدة هي:

[1] - أوسليم عبد الوهاب، الملتقى الوطني الأول، بن يوسف بن خدة 1920-2003م، مسار ومواقف، 18-19 مارس 2015م، ص 01.

[2] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 138.

-الدعم العسكري الذي قدمته الحكومة الصينية للحكومة المؤقتة والتمثل في آلاف الأسلحة (أسلحة فردية، قنابل، ذخيرة، مرافع ثقيلة).

– مساعدات من طرف المنظمات الإنسانية الناشطة (مساعدات ذات طابع إنساني).[1]

– السماح بالبقاء مع مسؤولي الدول الأسيوية (الفيتنام، كوريا الشمالية، ألمانيا الشرقية، يوغسلافيا).

كما زار دول أخرى منها: جمهورية منغوليا الشعبية عام 1958م، و الاتحاد السوفياتي، يوغسلافيا من 22 إلى 27 أفريل 1958م، أمريكا اللاتينية 1959م،[2]الشيلي بتاريخ 19 أكتوبر 1960م،[3] الهند، أفريل 1959م، المملكة البريطانية المتحدة 1958، والدول العربية منها مصر والمغرب الأقصى.[4]

المبحث الرابع: رئاسته للحكومة المؤقتة الثالثة "1961-1962م".

أ-تعيينه رئيسا:

جاء تعيين بن خدة كرئيس للحكومة المؤقتة وسط ظروف عديدة منها:

– تطور السياسة الفرنسية بعد استفتاء جانفي 1961م، وتصريح ديغول"De Gaulle" في خطابه بشأن تقرير المصير.

– ميلاد منظمة الجيش السري بمدريد فيفري 1961.م

– افتتاح باب المفاوضات الجزائرية الفرنسية رسميا في 20 ماي 1961م إيفيان السويسرية (20 ماي- 13 جوان 1961م) ثم بلوغران Logharn على الحدود الفرنسية السويسرية (20-28 جويلية 1961م)

---

1 – الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 140.

2 – أوسليم عبد الوهاب، المرجع السابق، ص09.

3 – حباش فاطمة، انجازات الحكومة المؤقتة الجزائرية على عهد الرئيسين فرحات عباس وبن يوسف بن خدة، الملتقى الوطني الأول، بن يوسف بن خدة 1920-2003م "مسار ومواقف" 18-19 مارس 2015م، ص05.

4 – أوسليم عبد الوهاب، المرجع السابق، ص09.

- تجدد الصراع والخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، بسبب حادثة الطيار الفرنسي[1] الذي اعتقل من طرف جنود جيش الحدود، بعد إسقاط طائرته في جوان 1961م هذا السبب ساهم بقدر كبير في تجديد الأزمة وخاصة بعد رفض هيئة الأركان تسليم الطيار الفرنسي بأمر من الحكومة المؤقتة، وفي الأخير حصل ما رمت إليه الحكومة، وهذا ما جعل هيئة الأركان (هواري بومدين، الرائد سليمان، الرائد منجلي، الرائد عز الدين) يرسلون رسالة بتاريخ 15 جويلية يعلنون فيها إستقالتهم من هيئة الأركان.[2]

في ظل هذه الأوضاع انطلقت أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم 09 أوت 1961م،[3] لمدة 03 أسابيع، خلالها كان هناك صراع متأزم بين أعضاء قيادة الأركان وأعضاء الحكومة المؤقتة، بالأخص فرحات عباس وكريم بلقاسم، إذ يرى قادة هيئة الأركان أنه غير متشبع بإيديولوجية الثورة، وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية ، والثاني لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في العديد من اللقاءات مع الجانب الفرنسي، وللرد على هذه الاتهامات المجردة من الدلائل وزعت على الحاضرين في الدورة محاضر جلسات التفاوض، وعمل فرحات عباس وكريم بلقاسم على التشهير بقيادة الأركان، لكن رغم هذه الحملة الدعائية التي شنها هذان ضد أعضاء هيئة الأركان، إلا أن المجلس الوطني للثورة خرج بنتيجة وصادق بالإجماع باستبدال فرحات عباس ببن يوسف بن خدة لكونه أحد القادة السياسيين في الحركة الثورية وأحد الأعوان المساعدين للشهيد عبان رمضان وبن مهيدي أثناء تسييرهم المنطقة المستقلة، وكذلك من المعدين لقرارات مؤتمر الصومام، ومنذ تعيين بن خدة عضوا لأول لجنة تنسيق وتنفيذ ظل وفيا للخط الإيديولوجي

---

[1] - يتعلق الامر بالطائرة الجوسسة من طراز F84 ، التي راحت تلتقط صورا عن جيش الحدود، وانتهى الامر بإسقاطها في مدينة الكاف من طرف وحدات جيش الحدود وبأمر من العقيد هواري بومدين.

[2] -M.Harbi, Les archives de la Revolution, op, cit, p 322.

[3] - Ibid, P322.

للثورة، و لم يفتأ يطالب بنقل القيادة العليا للثورة من الخارج إلى داخل الوطن، وهنا يظهر موقفه من جعل الأولوية للداخل على الخارج.[1]

وفيما يخص موقف فرحات عباس من هذا التعيين، راح تفسيره للأمر على أنه انحراف لجبهة التحرير الوطني التي أصبحت بعد هذا حكرا على عناصر الحركة من أجل إنتصار للحريات الديمقراطية، و لم يتوقف عباس عند هذا الحد، بل أثار مسألة أخطر من ذلك، والمتمثلة في الخلاف الذي كان يجمع بين المركزيين وقدماء الاتحاد الديمقراطي، وهذا التحليل الذي توصل إليه فرحات غير منطقي، فمن جهة يؤكد انضمام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لجبهة التحرير 1956م، ومن جهة ثانية يعلل إبعاده من الرئاسة للحكومة المؤقتة كونه فقط من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، هذا ما ذهب إليه كذلك محمد حربي في كتابه: "جبهة التحرير، الأسطورة والواقع"، فيما يخص تعيين بن خدة محل فرحات عباس وأدرج سبب التغيير تحت مسألتين أساسيتين:[2]

المسألة الأولى هي الخلاف السائد بين قدماء اللجنة المركزية وفرحات عباس منذ تأسيس الحكومة المؤقتة سبتمبر 1958م وذلك من خلال القرار الذي صدر من بن خدة المتجسد في الانسحاب وعدم المشاركة في الطاقم الحكومي المنبثق عن الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني للثورة بتاريخ جانفي 1960م.

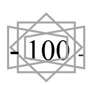
أما المسألة الثانية المتمثلة في محاولة اللجنة الوزارية المشتركة للتخفيف من حدة الأزمة سببتها هيئة الأركان، والتي اتهمت فرحات بعدم الكفاءة والقدرة على التفاوض مع الطرف المعادي، على هذا المبدأ تم استبداله ببن يوسف بن خدة الذي اعتبروه الأقرب إلى المسار الثوري الذي أقره بيان أول نوفمبر 1954م.[3]

---

[1] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 223.

[2] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 65.

[3] - M .Harbi, le FLN, op cit, p282.



بعد إنهاء المجلس الوطني أشغاله يوم 27 أوت 1961م وتعيين بن خدة الرسمي على رأس الحكومة بادر هذا الأخير مباشرة بزيارة إلى العاصمة اليوغسلافية (بلغراد) لحضور مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد يومي الفاتح والسادس سبتمبر 1961م، فالتقى بشخصيات كبيرة منهم الرئيس اليوغسلافي: تيتو "Tito"، والهندي ناهرو، وسوكارنو من أندونيسيا، أيضا في ظرف ستة أيام استطاع بن خدة الظفر باعتراف ثلاث دول بالحكومة وهي أفغانستان، يوغسلافيا وغانا.[1]

ب- صراع الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان العامة:

بتأسيس هيئة الأركان العامة برئاسة هواري بومدين[2] بصفته قائد أعلى للجيش[3]، تغيرت جميع الظروف لصالح نفوذ وسيطرة العسكريين الثلاث: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، وبعد أن كانت القيادة جماعية، اصبحت بإنشاء الهيئة فردية بزعامة هواري بومدين.

بعد انتهاء اجتماعات المجلس الوطني للثورة يوم 18 جانفي 1960م والذي شارك فيه العقداء العشر الآتية أسماؤهم: العقيد لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف ،كريم بلقاسم، عبيدي الحاج الاخضر(قائد الولاية الأولى)،[4] محمد يزوران (قائد الولاية الثالثة)، سليمان دهيلس (قائد الولاية الرابعة)، بودغن بن علي (قائد المنطقة الخامسة)، هواري بومدين (قائد جيش التحرير الوطني بالحدود الغربية)،والعقيد أمحمدي السعيد(قائد جيش التحرير بالحدود الشرقية).[5]

---

[1] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 228.

[2] - عثمان سعدي بن الحاج، مذرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 133

[3] - الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض، مذكرات، ط01، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2010م، ص ص 88-89.

[4] - سعد بن البشير عمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، قصر الكتاب، البليدة، ط1، 1997م، ص 29.

[5] - نفسه، ص 29.

اتضح بعد هذا الاجتماع أن الخلافات التي كانت موجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة كان لها التأثير الكبير، حيث عرقلت نشاطاتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية، وتحولت في نهاية المطاف إلى صراع سياسي بين القادة العسكريين داخل الحكومة المؤقتة، وبين قيادة الأركان العامة للجيش، وإن صح القول أن هذا الصراع كان مبيتا له من قبل، فالواقع أن أعضاء هيئة الأركان لما قدموا استقالتهم في 15 جويلية 1961م في حقيقة الأمر كان هدفهم هو جس نبض الحكومة المؤقتة، واختبار قوة وفاعلية سلطتها عليهم، ولما تأكدوا من ضعفها الذي كان وليد الاختلاف بين أعضائها، استغل أعضاء هيئة الأركان هذه الأوضاع وطالبوا بالعودة إلى مناصبهم من جديد، وأمام هذا التحدي والتهديد الذي أصبحت تشكله هيئة الأركان ما كان على بن خدة سوى تلبية مطالبهم وأعاد تنصيب نفس الاعضاء القدماء (بومدين، علي منجلي، قايد أحمد) على رأس هيئة الأركان.

وفي هذا الصدد يقول بن خدة : "فعلا إن أعضاء هيئة الاركان قدموا استقالتهم ، وقد قبلت الحكومة هذه الاستقالة، وبعدها أصبحت ترد على الحكومة برقيات وعرائض من الحدود الشرقية والغربية، تطالب برجوع هيئة الأركان مما زاد الأزمة تفاقما، وقد خشيت الحكومة أن يقع تصادم بين الجنود في الحدود، أي بين أنصار الحكومة المؤقتة وأنصار بومدين وهذا سينعكس بدون شك على الوضع بصفة عامة، وتكون نتائجه وخيمة ونحن في خضم المفاوضات"[1]

ويضيف بن خدة: "الكثير من الإخوة يلومونني شخصيا ويقولون لماذا لم تتخذ موقفا صارما من هيئة الأركان، مع أن السلطة كانت بيدك، كما أن الحكومة كانت تتمتع برصيد كبير في الداخل والخارج، والحقيقة أنني لا أملك هذه السلطة، فالسلطة كانت بيد الحكومة المؤقتة التي كانت تمارس أعمالها على أساس القيادة الجماعية، وما أنا إلا منفذ للقرارات التي تتخذها هذه القيادة، التي كانت في تلك الفترة غير منسجمة"[2]

[1] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 108.

[2] - نفسه، ص 108.

مع ذلك نجد هيئة الأركان لم تنظر إلى قرار بن خدة بهذا المنظور بل اعتبروه انتصار لهم على الحكومة المؤقتة، وبدل أن يضعوا اليد في اليد ويتعاملوا مع هذه الأخيرة لمواجهة المرحلة القادمة من الكفاح، نجدهم يواصلون حملاتهم الدعائية ضد هذه الحكومة، وخاصة بن خدة وكريم بلقاسم، وقد بدا ذلك جليا من خلال الاجتماع الوزاري الذي ترأسه بن خدة بداية شهر جانفي 1962م، بالمحمدية بالمغرب الأقصى، حيث ظهرت أزمة جديدة أسبابها أعضاء هيئة الأركان المطالبين بتشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وإلغاء سلطة الحكومة المؤقتة تدريجيا، وهذا ما رفضه كريم بلقاسم ويوسف بن خدة اللذان أصرا على إقالة أعضاء الهيئة التي لم تستخلص العبر من الازمات السابقة، وإنما واصلت طريقها المؤدي إلى خلق شقاق وأزمات أخرى بين قادة الثورة، أيضا نجد لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف رفضوا اقتراح كريم بلقاسم في إقالة أعضاء الهيئة وأنه قرار غير صائب، سيؤدي غلى مواجهة مباشرة بين وحدات جيش الحدود المساندة لقادة هيئة الاركان والحكومة المؤقتة.[1]

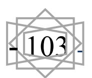
والواقع أن بوصوف وبن طوبال كانا يهدفان لقطع الطريق أمام كريم بلقاسم الذي أصبح يحظى بدعم دولي وشعبي كبير بعد ترأسه الوفد الجزائري في المفاوضات،[2] التي انطلقت منذ ماي 1961م، وهذا الأمر الذي صعب على بوصوف وبن طوبال التفوق فيه.

أما بالنسبة لأعضاء هيئة الاركان فاستغلوا نفوذ بوصوف وبن طوبال داخل الحكومة، والخلاف القائم بين هذين الأخيرين وكريم بلقاسم، سبيل لفرض سلطتهم على هيئة الأركان وتكريس الخلاف مع الحكومة المؤقتة، وخلال اجتماع المجلس الوطني المنعقد من 22 و 27 فيفري 1962، نجد هيئة الأركان تعارض المفاوضات، واهموا بن خدة بالتواطؤ مع كريم بلقاسم الذي لم يحسن استغلال الفرص أثناء اللقاءات التي قام بها مع الطرف الفرنسي، من أجل الدفاع

---

[1] - الجودي بخوش، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 172.

[2] - سعد ابن البشير عمامرة، المرجع السابق، ص 34.



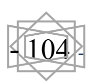
عن القضية الجزائرية، وهنا تظهر رغبة أعضاء الهيئة في ضرب مصداقية الحكومة التي كان يعول عليها الشعب الجزائري في قيادته إلى الاستقلال.

في ظل هذه الاتهامات والادعاءات الموجهة للحكومة المؤقتة من طرف أعضاء هيئة الاركان، ما هي إلا ذريعة لتحقيق ما تصبو إليه من أهداف وهي الانفراد بالسلطة، وعزل القاعدة الشعبية من الحكومة، تحسبا لمرحلة ما بعد المفاوضات ووقف إطلاق النار.[1]

وبعد فشل المفاوضات بين الطرفين بقيادة الحكومة المؤقتة في لوغران "Lugran" ما بين 20 و22 جويلية 1961م، ما كان على الحكومة سوى استدعاء أعضاء المجلس الوطني للثورة لعقد اجتماع بطرابلس بتاريخ 02 إلى 27 أوت 1961م، وخلال هذا الاجتماع شن كل من منجلي علي وقايد أحمد هجوم على الحكومة وبالتحديد كريم بلقاسم، هذا الأخير كان له دور في إضعاف هيئة الأركان من خلال اللجنة الوزارية التي تضم كل من : كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، أما بن يوسف بن خدة فأثناء تدخله في النقاش الحاد أظهر موافقته على الاستجابة لبعض مطالب هيئة الأركان والمتمثل في توحيد الجيش في الداخل، وكذا على الحدود، تحت قيادة هواري بومدين وعلي منجلي وأحمد قايد، وبهذا برز بن خدة بمثابة الرجل الوطني القادر على إجراء الحوارات مع هيئة الأركان، والموجدة للخلافات الدابة داخل الحكومة المؤقتة، لكن بوصوف وبن طوبال أظهروا الرفض لهذا القرار مخافة خلق صدامات مع الهيئة، وهكذا استفاد المركزيون من الخلافات الموجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة، وتمت الموافقة على تعيين بن خدة رئيسا على الحكومة، وسعد دحلب وزيرا للخارجية خلفا لكريم بلقاسم، الذي اكتفى بمنصب وزير الداخلية في الحكومة برئاسة بن يوسف بن خدة.

وبعد اجتماع المجلس الوطني، بدأ يوسف بن خدة في مواجهة هيئة الأركان مباشرة، فعين موسى بن أحمد رئيسا للأركان، ولقي هذا التعيين بطبيعة الحال رفض من طرف هواري بومدين وجماعته، وبقي جيش الحدود موالي للأركان، وبتاريخ 27 سبتمبر 1961م أعطى بن خدة

[1] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 172.



تعليمات لقادة الولايات بالداخل بعدم إجراء الاتصالات مع هيئة الاركان التي يتزعمها هواري بومدين وعلي منجلي وقايد أحمد، واتهم رئيس الحكومة هيئة الأركان بتعطيل العمل العسكري وعدم إخلاصها للقضية الجزائرية، وحسب وجهة نظر علي منجلي فإن بن خدة قد اتصل بهيئة الأركان بغار الدماء[1]، وتفاوضا في كيفية تسوية الخلافات القائمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، لكن بن خدة أعطى انطباعا لهيئة الأركان بأن الحكومة الجديدة قد ورثت التناقضات السابقة ولا تستطيع تطبيق القرارات المتخذة في المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية في شهر يناير 1960م ، والخاصة بتوحيد الجيش وتزويده بالأموال والسلاح لمواصلة الحرب، حتى النصر، وبعبارة أخرى إن التغيير في هذه الحكومة قد مس الوجوه لا غير، أما فيما يخص السياسة فهي نفسها التي انتهجتها حكومة فرحات عباس.[2]

ونستخلص مما تقدم أن المركزيين بقيادة بن يوسف بن خدة وسعد دحلب قد تمكنوا سنة 1961م من العودة إلى السلطة وقيادة الثورة، وذلك بالتعاون مع كريم بلقاسم مثلما فعلوا في الفترة الممتدة من سنة 1955م إلى غاية 1957م.

وعند عودته إلى تونس في 06 سبتمبر 1961م وضع نضام شامل لحكومته يتمشى و المسائل المطروحة على الساحة السياسية، كما عالج أزمة هيئة الأركان التي أصبحت تمثل خطر كبيرا على وحدة الثورة منذ صائفة 1959م، لي يتولى الاهتمام الأكبر بعد ذلك بمسألة المفاوضات مع الطرف الفرنسي[3]، أهمها:

المفاوضات الرسمية: دعا ديغول بشكل رسمي وعلني من خلال إلقاء خطاب بتاريخ 14 جوان 1960م، إلى الحلول حول طاولة التفاوض[4]، فاستدعى القادة إلى باريس إذ قال: "أنني اتوجه مرة أخرى باسم فرنسة إلى زعماء الثورة فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي ما يزال

[1] – غار الدماء: هو مقر هيئة الاركان العامة بالأراضي التونسية.

[2] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 503.

[3] - الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 228 .

[4] – رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 42.

مستمرا"، فتقبلت الحكومة الطلب بصدر رحب[1]، وكلفت هذه الأخيرة السيد محمد الصديق بن يحي وأحمد بومنجل إجراء محادثات في 25 جوان 1960م بمدينة مولان Moulan الفرنسية مع الطرف الفرنسي[2]، فلم تعاملهما فرنسا على أساس مفاوضين، بل عاملتهم على أساس "متمردين" وعزلتهما في مقر عمالة مولان Moulan من 25 إلى 29 جوان 1960م، حيث حرمتهم من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة[3].

حضرها رجيه موريس"Roger Moris" عن الوفد الفرنسي، وهو الوزير العام للشؤون الجزائرية والجنرال"Degastine" والكولونال ماتون"Mathon" من الديوان العسكري لرئيس الحكومة ميشال دوبري ، فكان الاجتماع بفندق محافظة مولان دون السماح للصحافة بالاقتراب منهم[4].

وفي 11 ديسمبر 1960م جرت بالعاصمة وبعض المدن الكبرى انتفاضة شعبية، كان لها أثر كبير على مسيرة الثورة وحدثا حاسما في سير المفاوضات وتاريخ الجزائر، فقد أبرزت هذه الانتفاضات روح الكفاح والنضال، إذ أقنعت ديغول بأن كل محاولة هادفة إلى فرض نظام عسكري سيكون مثل مطرقة تضرب في حديد بارد- دون جدوى- كما كانت هذه الانتفاضات عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات[5].

مباشرة بعد ظهور استفتاء الخاص بتقرير المصير والذي اعتبر في الأوساط السياسية بمثابة مباركة شعبية من طرف الفرنسيين، للدخول في المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني. شرع ديغول Du Gaulle في اتصالات مع سياسيين سويسريين بقصد استئناف المفاوضات بين

[1] - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات افيان، المصدر السابق، ص 18.

[2] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 42.

[3]- Ben youcef Ben khedda.les accords d'evian.op ,cit.p22.

[4] - لبوازدة حياة، المرجع السابق، ص 65.

[5] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 20.

الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية[1]، عن طريق الوزير أليفي لونق[2] "olivier long"، المكلف من الحكومة برئاسة الجمعية الأوربية الخاصة بالتبادل الحر[3]، وكان اللقاء بين جورج بومبيدو"George Pompidou"، وبرين ودي لاس"Bruno de l'eusse"، من جهة، وبومنجل وبوخروف من جهة أخرى، وكانت هذه المفاوضات أكثر جدية من سابقتها، وتمت المحادثات في فندق تارمينوس بلوسارن، وتناولت الجانب الجغرافي[4]، وكانت النقاط التي أثارها بومبيدو رفقة برونو دي لاس مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجة الفرنسية: المؤسسات المؤقتة وضمانات لتقرير المصير، وكذا جنسية الأقلية الأوربية، مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة، إضافة إلى ضمانات وتمثيل الأقليات، وهنا أكد الوفد الجزائري على مبادئ الحكومة المؤقتة، وأكد بومبيدو في نقاشه أن قضية الصحراء لا جدل فيها وأضاف: "أن الصحراء بحر له سواحل تستكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع"[5].

ونظرا لهذه الخلافات الواضحة في الآراء ووجهات النظر بين الطرفين، كان بادي على هذه المفاوضات صبغة الفشل[6]، وأول مؤشر على ذلك هو تعثر هذه المفاوضات بسبب تعنت الموقف الفرنسي حول قضايا جوهرية، منها قضية الصحراء وفصلها عن الجزائر، فرد عليه السيد بومنجل بقوله: "الصحراء جزء أساسي لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكننا التنازل عنها".

والملاحظ أنه هناك تعارض مواقف الوفدين، لكنه لم يمنعها من سير المحادثات، وأثناء المفاوضات شهدت الجزائر العديد من المظاهرات تأييدا للوفد الجزائري، واستمرت لغاية يوم الأحد

---

[1] - عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، المرجع السابق، ص 526.

[2] - أليفي لونق: صاحب كتاب الملفات السرية لاتفاقيات إيفيان.

[3] - لحسن أزغيدي، المرجع السابق ص 230.

[4] - نفسه، ص 230.

[5] - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 20.

[6] - رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 42.

04 إلى07 جوان، انطلاقا من سوق أهراس وصولا للجزائر وسيدي بلعباس ووهران[1]، لكن هذه المفاوضات تعثرت، وفي 13 جوان 1961م توقفت، إذ اصطدمت مرة أخرى بإصرار الطرف الفرنسي بمناقشة ملف وقف إطلاق النار بمعزل عن بقية الملفات والمساس بالوحدة الترابية للجزائر في إطار فصل الصحراء، ومحاولة فرض الجنسية المزدوجة للفرنسيين الجزائريين[2]، وصرح إثرها كريم بلقاسم في ندوة صحفية: "لقد أرادت الحكومة الفرنسية ولأسباب تخصها وحدها أن توقف المفاوضات لمدة 15 يوما، وينبغي علينا أثناء هذا الأجل أن تبين من جديد موقفها، أما نحن فقد أخترنا السلم عن طريق المفاوضات"[3] واستأنفت المحادثات في لوغارن ما بين 20-28 جويلية 1961م، لكن بدون جدوى، مما جعل المفاوض الجزائري يبادر إلى تعليقها بسبب إصرار الحكومة المؤقتة على فصل الصحراء[4]، بهدف ضرب الوحدة الوطنية.

افتتحت المفاوضات من جديد يوم 07 مارس، وبصفة رسمية[5] مثل الوفد الفرنسي جوكس براون، وترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم، والذي يتكون من لخضر بن طوبال، سعد دحلب، يزيد محمد، كأعضاء للحكومة، وبن يحي، وبولخروف ورضا مالك والصغير مصطفاي والرائد بن مصطفاي بن عودة، كممثل لجيش التحرير الوطني، ورفضت هذه الأخيرة التعاون مع الحكومة وتعيين عسكريين في الوفد[6].

---

[1] - بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 24.

[2] - رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 43.

[3] - نفسه، ص 43.

[4] - وهناك نجد السلطات الفرنسية تروج لمغالطة تاريخية، مفادها أن الصحراء بحر داخلي تشترك فيه كل البلدان المجاورة.

[5]- زهير احدادن، المرجع السابق، ص 89.

[6]- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان ، المصدر السابق، ص 37.

استمرت دورة هذه المفاوضات التي تشرّف باحتضانها فندق الحديقة 11 يوما، عرج الوفدان من خلالها على مجمل النقاط والقضايا المطروحة[1]، وفي 18 مارس 1962 كان الاتفاق النهائي بين الطرفين على وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م[2].

وفي نفس اليوم أعلن بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة عبر أمواج إذاعة تونس عن الإتفاق بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وأيضا أمر جيش التحرير بوقف القتال، و ورد في الإعلام ما يلي: "بالاسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبوكالة من المجلس الوطني للثورة أعلن عن وقف القتال فوق التراب الجزائري كله، إبتدءا من 19 مارس 1962م على الساعة الثانية عشر زوالا باسم الحكومة فإنني أعطي الأمر لجميع وحدات جيش التحرير بوقف جميع العمليات العسكرية"[3]، وفي اليوم التالي أفرجت فرنسا على الزعماء الخمسة المسجونين لديها، والذي توجهوا إلى المغرب من سويسرا.

ثارت منظمة الجيش السري فور سماع هذه الأخبار واندفعت مع مجموعات من أنصار الجزائر الفرنسية في أعمالها الهمجية، فاصطدمت بالجيش الفرنسي في شارع إيسلي "العربي بن مهيدي" وأيضا في شوارع وهران، واستمرت أعمالهم حتى شهر جويلية، ثم انتقلت إلى فرنسا ونصبت كمين للقضاء على ديغول فطاردهم المناضلون في الجزائر حتى أرغموهم على الاستسلام، وقد أدى هذا إلى زرع الخوف في نفوس الجالية الفرنسية بالجزائر، مما دفعهم إلى المغادرة و لم يبق منهم سوى 1%، وضمت اتفاقيات إيفيان مجموعة من النصوص أهمها:

- وقف القتال.
- الاستقلال والتعاون بين الطرفين.

---

[1]- يوسف حسونة، عيسى زيان، المرجع السابق، ص 23.

[2]- نفسه، ص 23.

[3]- خطاب رئيس الحكومة المؤقتة، بن يوسف بن خدة، بمناسبة إعلان وقف إطلاق النار 19 مارس 1962، شريط صوتي محمل من اليوتيوب(ينظر: القرص المضغوط.)

- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين خلال 20 يوما من اتفاقيات أيفيان[1].

بعدها بادر المجلس الوطني إلى دراسة نص الإتفاقية من 22 إلى 27 فيفري 1962م بطرابلس واتخذ سعد دحلب التقرير، فقد صوت المجلس على نص الاتفاقية بالإجماع ماعدا هواري بومدين وأحمد قايد، وعلي منجلي، والرائد مخطار بويزم(ناصر) بن بلة أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، فبعثوا برسالة لبن يوسف بن خدة بتاريخ 15 فيفري 1962م، مطالبين إياه التصويت لصالحهم على الاتفاقية[2].

حسب كتاب بن خدة، اتفاقيات ايفيان شارك في مفاوضات ماي 1962م عضوان من هيئة الأركان هما: علي منجلي وقايد أحمد، أما ايفيان الثانية رفض القادة الحضور فيها وصوتوا ضدها، ولكن أغلب أعضاء المجلس الوطني وافقوا على الاتفاقية كونها لم تخرج عن نطاق مبادئ الثورة و مؤتمر الصومام، حيث تمسك الوفد الجزائري المفاوض بشروطه المتمثلة في وحدة التراب والسيادة الوطنية وجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي[3].

ويعود سبب رفض قيادة الأركان للاتفاقيات إلى تعيين بن يوسف بن خدة موسى بن أحمد رئيسا للأركان العامة بتاريخ 27 سبتمبر 1961م، وهذا ما رفضه هواري بومدين وجماعته[4].

في هذه الإثناء بادر المجلس الوطني بعقد مؤتمر بطرابلس الغرب في 27 جوان 1962م، وتمت الدعوة لهذا المؤتمر بعد التوقيع على إتفاقيات إيفيان، وقد ترأس الاجتماع محمد الصديق بن يحي، وعلي كافي، وعمر بوداود، حيث تمت الموافقة على ميثاق طرابلس.

وختاما يمكن القول أن اتفاقيات إيفيان حظيت بدعم وتأييد كبيرين على المستوى الدولي، وبالأخص البلدان التي كان لها موقف سلبي تجاه الاستعمار الفرنسي، واعتبرتها انتصارا لها ولشعوبها، فمثلا: الرئيس الصيني أيشون ليه أرسل رسالة إلى بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة يؤيده

[1] - يوسف حسونة ، عيسى بزيان، المرجع السابق، ص 120.

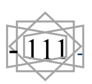
[2] - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 55.

[3] - الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 131.

[4] - عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، المرجع السابق، ص 503.

فيها على هذه الخطوة التي اعتبرها انتصارا للشعب الصيني الذي كان أكثر البلدان تضامنا مع القضية الجزائرية، كذلك انتصار لشعوب إفريقيا وآسيا، وفي هذا الصدد نجد الرئيس الكوبي فيدال كاسترو الذي أظهر اهتمامه البالغ بتطورات هذه المحادثات مع فرنسا والإشادة بتضامن شعبه مع الشعب الجزائري واعتبرها الرئيس اليوغسلافي مساهمة في تجسيد السلام[1].

[1] - عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، المرجع السابق، ص 503.



الفصل الرابع

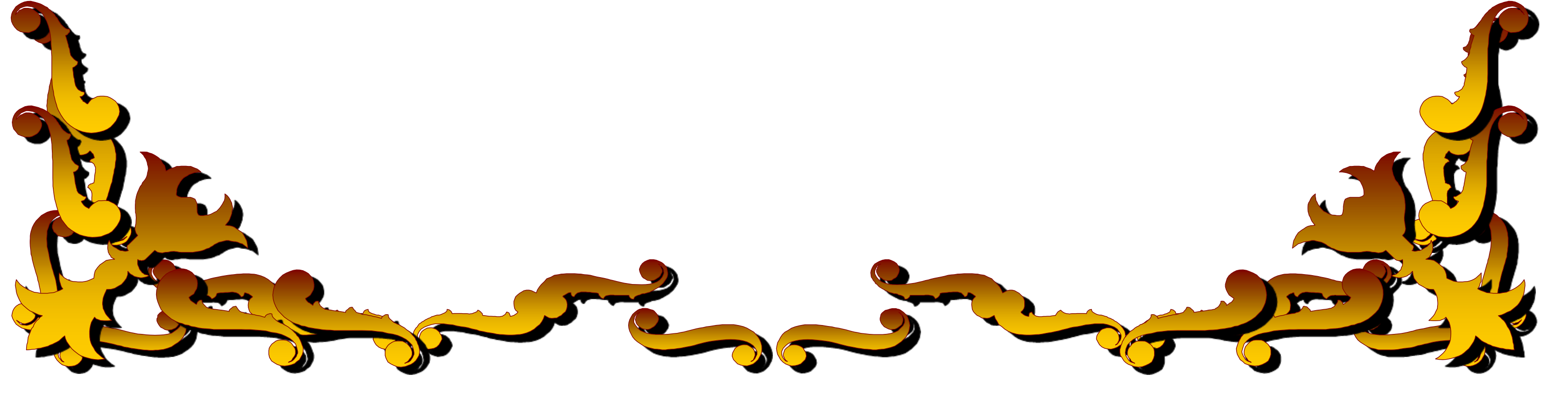
بن يوسف بن خدة بعد الاستقلال 1962-2003م

المبحث الأول: موقف بن خدة من أزمة صيف **1962**م.

المبحث الثاني: إنشاء حركة الأمة **1985**م.

المبحث الثالث: نضاله ضمن التضامن الإسلامي**1992**م.

المبحث الرابع: اعتكافه على الإنتاج الفكري .



المبحث الأول: موقف بن يوسف بن خدة من أزمة صيف 1962م.

بمغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) إلى الخارج، تنامت سلطة قوية تمثلت في جيش التحرير، الذي أصبح يمسك بزمام الأمور في الجوانب المختلفة السياسية والاجتماعية، الاقتصادية وكذا العسكرية، في حين تدنت سلطة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رمز الوطنية، التي كانت تراهن على الداخل[1] لإنهاء الخلاف مع هيئة الأركان العامة (EMG)[2] لفائدتها طبعا، فشرعت في أول خطوة مطلع أفريل 1962م مفادها ذهاب عز الدين، الرائد زراري، عمر أوصديق إلى العاصمة، بهدف ترتيب الأمور الخاصة بها[3]

وفي 09 جوان 1962م زار بوضياف محمد رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة إلى العاصمة التونسية "تونس" بعد مغادرة هذا الأخير طرابلس، زافا إليه أنباء عزمه دخول الجزائر رفقة كريم بلقاسم، ويقول بن يوسف بن خدة في هذا الصدد: "وافقت على ذلك كوسيلة للاتصال بقادة الداخل الذين ظلوا مفصولين عنا لفترة طويلة والحصول على تأييدهم للحكومة المؤقتة." وبعد ذلك بأيام أمر بن يوسف بن خدة بضرورة عقد اجتماع يضم جميع الوزراء بحثا عن حلول لتجاوز الأزمة القائمة، فناقش المجتمعون نقطتين هامتين تمثلتا في: توسيع الحكومة المؤقتة بإدراج أسماء ثلاثة أعضاء هم فرحات عباس، هواري بومدين، وأحمد بن بلة، ثم تكوين مكتب سياسي برئيسين هما: فرحات عباس وبن يوسف بن خدة، وثلاث نواب هم: أحمد بن بلة وكريم بلقاسم ومحمد بوضياف، إضافة إلى ثلاث أعضاء هم: هواري بومدين ومحمدي السعيد وبن بلة أحمد، ولكن الحكومة المؤقتة رفضت هذا الحل بأغلبية مطلقة[4].

---

[1]– نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 381.

[2]– أحمد توفيق مدني، حياة وكفاح، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص 401

[3]– لبوازدة حياة، المرجع السابق، ص 147.

[4]– نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 382.

في ظل هذه الظروف المتمثلة في التشاحن الجامع بين أنصار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وأنصار التحالف، عقد ممثلوا الولايات الثانية والثالثة والرابعة، واتحاديات الجبهة بفرنسا والمغرب وتونس اجتماعا بزمورة "برج بوعريريج" يومي 24-25 جوان 1962م وانتهى بمصادقة على لائحة خطيرة تدعو إلى:[1]

– إدماج جيش التحرير الوطني خاصة جيش الحدود في الولايات ومنطقة العاصمة[2].

– تنديد بالتمرد لهيئة الأركان العامة ، ومطالبة أعضاء الحكومة جميعا باتخاذ نفس الموقف[3]

وفي الأخير قرر الإجتماع إنشاء لجنة التنسيق بين الولايات، فكلّف وفد بتبليغ هذه النتائج المجتمع عليها للحكومة المؤقتة ، فاستقبلت هذه الأخيرة الوفد بتونس يوم 27 جوان 1962م من قبل بن يوسف بن خدة رفقة كريم بلقاسم، وأحمد بن بلة و محمد خيضر، فكان من بينهم رد لمحمد خيضر: لقد شكلتم حكومة جديدة بالداخل إذا وأعلن بالمناسبة استقالته من الحكومة التي كان يرأسها بن خدة، أما بن بلة أحمد فأصيب بدهشة لا توصف فور سماع هذه الأخبار، بعدها قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 03 جوان 1962م عزل قادة هيئة الأركان العامة هواري بومدين الرائد على بن منجلي وسليمان، في المقابل أعلنت هيئة الأركان العامة تمردها الصريح بالطعن في قرار" حكومة أقلية محكومة عليها بالتقصير"، واعتبار كل قرار صادر من قبلها بعد الدورة الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية مرفوض غير معترف به[4].

وبعد إجراء الاستفتاء والإعلان عن نتائجه و عن استقلال الجزائر[5] في 03 جويلية 1962م وهو يوم الاعتراف الرسمي بالاستقلال الجزائر من طرف فرنسا، وإثر سلسلة من الأحداث التي

[1]– نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص382.

[2]– بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 45.

[3]– نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 382.

[4]– نفسه، ص 383.

[5]– علي هارون، خيبة الإنطلاق، فتنة صيف 1962، ترجمة الصادق عماري، د ط، أمال فلاح مر: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 46.

تبعت الاستقلال[1] كعودة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى العاصمة[2] ،ازدادت حدة الصراع حول السلطة وتحولت إلى مواجهات دموية في بداية شهر سبتمبر 1962م[3]، فنقل هذا الصراع إلى داخل البلد[4]، فبادر بن يوسف بن خدة من مطار الدار البيضاء بفتح النار على خصومه، حيث أعلن في أول تصريح له على أرض الوطن: "إن الإدارة الشعبية تشكل سدا منيعا في وجه الديكتاتورية العسكرية التي يحلم بها البعض..."،فرد عليه أحمد بن بلة في تاريخ 06 جويلية من نفس السنة من خلال تصريح أدلى به لوكالة الأنباء الفرنسية من العاصمة المصرية "القاهرة"، حيث اعتبر عزل هواري بومدين ونائبيه ، قرارا في منتهى الخطورة، بعدها عاد بن يوسف بن خدة إلى العاصمة بنية الدفاع عن حكومته، وعن شرعيتها ولو بالقوة، ولكن ضعف السند العسكري الداخلي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع قلة الأسلحة حال دون ذلك.

وبمجرد ظهور بوادر الضعف على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بادرت جماعة تلمسان[5] بالاستغلال الوضع وشرعية المجلس الوطني للثورة، إذ يقول بومنجل في مطلع 14 جويلية جويلية أنهم يمثلون الشرعية، ويطالبون باجتماع مجلس الثورة، للعودة لهذه الشرعية، ويضيف فرحات عباس في هذا الصدد، أنه مادام إلى جانب بن بلة أحمد، فهو بذلك يقف إلى جانب الشرعية، ويقول خيضر محمد في نفس اليوم: أن جماعة بن خدة لم تعد لها أية سلطة لحل الأزمة، وهذه التصريحات إن دلت على شيء إنما يدل على نية هؤلاء في إعلان مكتب سياسي كسلطة جديدة بنفس التشكيلة التي كانت محل استشارة مجلس الثورة في دورته الناقصة، ويقول عن أزمة صيف 1962م في حق بن يوسف بن خدة:" أنه ذلك الرئيس الذي استسلم للديكتاتورية بدل

---

[1]- أسامة عروسي، حيسن بو قفطان، بن يوسف بن خدة، نضال ومواقف، مذكر تخرج لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي، تخصص تاريخ وجغرافيان المدرسة العليا للأساتذة للآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، 2006م، 2007م.ص 32.

[2] – نور الدين حاروش، دور بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق، ص 383.

[3] –أسامة عروسي وحسين بوقفطان، المرجع السابق، ص32.

[4] –نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 383.

[5] – علي هارون، خيبة الانطلاق، المرجع السابق، ص 118.

الكنغلة[1] وأنه وجد نفسه كرئيس حكومة في صراع بين أمرين: الديكتاتورية أو الفوضى، فاختار الديكتاتورية، باعتبارها أخف الضررين، كما اعترف فيما بعد من خلال تصريح له: أنه بفضل الله خمدت الحرب بين الجزائريين وأنه هو شخصيا ساهم في تجنبها".

كما جرت يوم 02 أوت 1962م مفاوضات بين كريم بلقاسم ومحمد بوضياف من جهة ومحمد خيضر من جهة أخرى، متفقين على الإبقاء على المكتب السياسي المقترح في طرابلس ووزعت المهام على الأعضاء كالآتي: بن بلة أحمد مشرفا على السلطة التنفيذية، بن علا مسؤولا عن الجيش، محمد خيضر مكلف بالتنسيق بين جميع المخابرات، رابح بيطاط مكلف بجبهة التحرير الوطني، ومحمدي السعيد مسؤولا عن قطاع التربية، محمد بوضياف مكلف بالعلاقات الخارجية، حسين آيت أحمد هذا الأخير رفض المشاركة في أعمال المكتب السياسي، فوقع خلاف بين المكتب السياسي وقادة الولاية الرابعة الذين رفضوا ترشيح خير الدين وعبد الرحمن فارس وسيد شنتوف بالجزائر العاصمة للانتخابات التشريعية المقررة يوم 22 سبتمبر 1962م، وقيام أعمال احتجاجية من طرف هؤلاء القادة، فكلف بن بلة وأعضاء المكتب جيش هيئة الأركان العامة الزحف على الجزائر للقضاء على هذه الفوضى وبسط سلطته على العاصمة، وبعد أسبوع شكل بن بلة حكومة جديدة، وتقاسم المنصب الهام مع هيئة الأركان العامة، هواري بومدين، أحمد مدغري...، أما المعارضين للمكتب السياسي وهيئة الأركان طالبوا بعقد مؤتمر[2] وطني للنظر في الأزمة والخروج بحلول ناجحة لتسوية الوضع مما أدى إلى حذف أسمائهم من قائمة المترشحين[3].

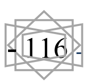
وهكذا مر شهري جويلية وأوت 1962م، في جو من المساومات واستعراضات القوة، فبرزت الأزمة الثانية في 20 أوت و 29 أوت ووقعت مجابهات في أعلى القصبة، حيث نزلت

---

[1] – الكنغلة: يقصد ما حدث للكونغو بعد خروج الاستعمار، بدأ القتال بين الإخوة في الداخل.

[2] – محمد الصالح الصديق ، المصدر السابق ، ص 146

[3] – الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 148.



الجماهير المرهقة إلى الشارع صارخة سبع سنين بركات[1]، وأنشأت قوة جيش الخارج سلطة المكتب السياسي الذي تنكر لاتفاق 02 سبتمبر 1962م، وتجاهل نهائيا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمجلس الوطني للثورة الجزائرية وراجع قوائم الانتخابات وأبعد كل الذين نددوا بالمجزرة: بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، صالح بوبنيدر، بينما جيش الحدود الذي أصبح يسمى جيش الوطني الشعبي فقد دفع إلى الواجهة ممثليه الخاصين المصطفين وراء العقيد الهواري بومدين[2]

قامت أزمة بالنسبة لبن يوسف بن خدة مأساة حقيقية وشخصية في نفس الوقت، فقد كتب في هذا الصدد ما يلي: "غداة دخولنا العاصمة، كنت شخصيا مع فكرة مجابهة قيادة الأركان العامة، وجهت طلب أسلحة لرئيس الوزراء الليبي محمد عثمان السيد، فرد علي بلباقة لكن دون إضافة، وفي نفس الوقت تطور الأمور بسرعة في الاتجاه السيء في حين تلقيت عرض أسلحة من الملك حسين عاهل الأردن إلا أني رفضته، فعلاقات عاهل الأردن مع الإنجليز و أمريكا كانت معروفة، وكان قبولي وقبول الحكومة المؤقتة للعرض سيجرنا لا محال شيئا فشيئا إلى مظلة الغرب، في الوقت الذي كان فيه بن بلة وقيادة الأركان العامة سيبحثون دعم عبد الناصر والاتحاد السوفياتي وعليه فإن الحرب الباردة التي كانت في أوجها ستحط رحالها في شمال إفريقيا"، ومن هنا يرى الرئيس بن يوسف بن خدة أن الوصول إلى حل النزاع سيكون بين الجزائريين فقط دون تدخل اليد الأجنبية، فوصف بتصرفه هذا بالتردد والفتور، وعدم الحزم والصرامة في مواجهة الأزمة، رادا عليهم بن خدة بأن التصرف هذا هدفه الحفاظ على أبناء بلده، والبقاء بعيدا عن إثارة

---

[1] - علي هارون، المرجع السابق، ص 208.

[2] - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الصراب والحقيقة، نقلا عن نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 393.

الفتن، وروح التردد أو الهروب من المسؤولية ما هي إلا نسج خيال الذين يصرون على تحميلي المسؤولية التاريخية بأنني فتحت الطريق بضعفي لقيادة الأركان لتتسلم السلطة[1].

ويضيف بن خدة بأن المتفحص عن قرب لهذه القرارات يدرك أنه حرص على التدقيق، وروح المسؤولية أمام خطر الحرب الأهلية، فالاستقلال كان بين أيدينا، و لم أكن لأقبل بأي ثمن أن يقتل الجزائريون جزائريين آخرين، مهما كانت شرعية العمل، وأقبل على نفسي أن أوصف بقلة الشجاعة التي ألصقت به زورا على الرغبة بالتشبث بالكرسي، ولو كان ذلك على حساب حياة جزائري واحد[2].

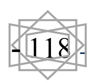
في هذا الصدد يشير لخضر بورقعة في مذكراته أن التاريخ سيسجل لبن يوسف بن خدة أنه لم يشارك في إشعال نار الفتنة، والتكالب على السلطة كغيره، وكان بإمكانه أن يفعل وهو رئيس الجمهورية المؤقتة وشريك مع غيره في السلطة، ربما لأن قاعدته الجهوية لم تستجب كما استجابت جهات أخرى لشخصياتها البارزة في السلطة، ويضيف أيضا: "التاريخ لن ينسى أنه تصرف بميوعة لا يليق برجل دولة في الوقت المناسب، لم يعمل بن خدة لما كان على هرم السلطة في أوج إمساكه بالحكم إلى إصدار قرار يعزل فيه جميع الأطراف المتصارعة، ولا سيما أعضاء القيادة العامة، وعندما فقد مواقعه في السلطة جاءت أوامره متأخرة عن أوانها ومائعة حتى سخر منه هؤلاء واعتبروا قراراته لاغية بل وأولوها إلى جملة من الأسباب أهمها: أن قرار بن خدة عزلهم كان من وحي قادة الداخل سعيا إلى طردهم من قيادة الجيش وأن صدور قرار عزل أعضاء القيادة العامة جاء بعد كبر نفوذ هذه الجماعة داخل الجيش وخارجه حتى أصبح عزلهم بقرار من بن يوسف بن خدة، يعتبر كارثة على نفسه، مما اعتبروا هؤلاء وجود بن يوسف بن خدة على رأس الحكومة غير شرعي"[3].

---

[1]- نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 395.

[2]- نفسه، ص 395.

[3]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 117.



وعلى إثر هذه الظروف المتشعبة انسحب بن يوسف بن خدة بهدوء من الحياة السياسية، وبهذا يكون أول رئيس عربي يتخلى عن الكرسي طواعية من أجل الوطن وتفاديا لإراقة دم الإخوة، تماشيا مع طبيعته السلمية و الوطنية في تغليب المصلحة العامة على كل اعتبار، بما فيها رئاسة حكومة شرعية معينة من طرف المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني ليتفرغ لمهنته كصيدلي[1].

كان أحمد بن بلة رئيس أول جمهورية جزائرية ديمقراطية شعبية، وفي تاريخ 19 جوان 1965م تعرض إلى انقلاب من طرف وزير الدفاع العقيد هواري بومدين[2]، فكان بذلك يوسف بن خدة شاهدا على هذه التصرفات وعاش كل هذه المراحل، وأنى لمثله أن يصمم ولا يحرك ساكنا و هو يشارك سلطة تفرض قوانينها، وتطبيق نظاما شيوعيا بثوب الاشتراكية في غياب الديمقراطية وهذا ما انتهجه هواري بومدين لتنظيم الدولة والمجتمع، وكان بن خدة من أشد المعارضين لهذا وقد أكد ذلك من خلال بيان تاريخي معلوم، ففي مارس 1976م، أمضي مع ثلاث قياديين قدماء في الكفاح الوطني: فرحات عباس، حسين لحول، محمد خير الدين، بيان يدعوا إلى تأسيس مجلس وطني منتخب يحدد الميثاق الوطني[3].

المبحث الثاني: إنشائه لحركة الأمة 1985م

بانعقاد المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1985م، قام السيد بن يوسف بن خدة[4]بإصدار بيان[5] من أجل إثراء ومناقشة الميثاق الوطني والذي أبت الصحافة نشره، لتقوم بهذه المهمة مجلة جون أفريك، بالعاصمة الفرنسية باريس "Paris"، والملاحظ أن صاحب البيان ليس

---

[1]– محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص225.

[2]– أسامة عروسي، حسين بوقفطان، المرجع السابق، ص 33.

[3]– بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص ص 392، 393.

[4] – أسامة عروسي، حسين بوقفطان، المرجع السابق، ص 35.

[5] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 292.

عضوا في جبهة التحرير الوطني منذ 1962م، فكان شعوره بالمسؤولية هو ما أملى عليه ضرورة الإدلاء برأيه[1].

وفي عهد الرئيس الشاذلي بن جديد الذي أعلن فيه عن التعددية الحزبية[2]، وبعد أحداث أكتوبر 1988م[3]، التي دفعت السلطة إلى أن تعلن عن إصلاحات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: فصل الحزب عن الدولة، نهاية الاحتكار الإيديولوجي السياسي للحزب الواحد، والإعلان عن دستور جديد، أسس بن يوسف بن خدة مع عبد الرحمن كيوان، وأعضاء آخرين في الحركة الوطنية "حركة الأمة"[4] (EL OUMA)[5]، كحركة جديدة[6]، والتي حددت خطا لها: إعلان أول أول نوفمبر 1954م الذي يقر بأن: الدولة الجزائرية المستقلة ذات سيادة وديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية[7]، وهدف الأمة هو العمل من أجل الجمع بين الإسلاميين والوطنيين، الذين يحضرون لبرنامج مجتمع ديمقراطي، إسلامي، وقد أودع البيان التأسيسي لحركة الأمة بوزارة الداخلية في 21 ماي 1990م[8].

أما عن جذور إنشاء "حركة الأمة" نجد بن يوسف بن خدة يذهب في كتابه شهادات ومواقف وكذا رفقائه المناضلين أنه ينبع من جذور الحركة الوطنية الجزائرية، والمقصود هنا هو نجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب الجزائري، والحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية، وصولا

[1] – أسامة عروسي، حسين بوقفطان، المرجع السابق، ص 35.

[2] – بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص 603.

[3] – أسامة عروسي، حسين بوقفطان، المرجع السابق، ص 35.

[4] – حركة الأمة: أنشأها بن خدة مع بعض رفقائه المناضلين، وقد كانت تهدف إلى التشبث بقيم أول نوفمبر 1654م التي تدعو إلى قيام دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية(ينظر: بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 301).

[5]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص 603.

[6] – أسامة عروسي، حسين بوقفطان، المرجع السابق، ص 35.

[7] – بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص 603.

[8] – أسامة عروسي، حسين بوقفطان، المرجع السابق، ص 35.

لجبهة التحرير الوطني، التي استطاعت أن تجمع حول هدف التحرير الوطني أفراد الشعب الجزائري بكل الشرائح، وكذا وصولا إلى تحقيق الهدف والمهمة التاريخية المتمثلة في استقلال الوطن، في حين كان الهدف الأساسي للحركة الوطنية قبل 1962م هو إعادة الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة في إطار مبادئ الدين الإسلامي، حسب مضمون بيان أول نوفمبر 1954م، والمقصود هنا: التمسك بالقيم الوطنية والثقافية والحرية، والرجوع إلى الديمقراطية في الاختيارات الشعبية، إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية[1].

من المعروف أن بن خدة يرى أن بيان أول نوفمبر أسس ووضع معالم الدولة الجزائرية لما بعد الاستقلال، وفعلا هذا ما ورد فيه: "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة ضمن المبادئ الإسلامية"[2].

الأكيد أن بيان أول نوفمبر حمل في ثناياه العديد من القيم علاوة على مبدأ السيادة الوطنية، وإذا جمعناها تحصلنا نهاية المطاف على ما يسمى بقيم الشعب الجزائري، والمتمثلة في الاستقلال الوطني، والسيادة الكاملة على التراب الوطني، والدين الإسلامي، إضافة إلى وحدة الشمال الإفريقي، دون أن ننسى الحضور الدولي للجزائر "حضور الجزائر في المحافل الدولية"، وتثبيت العلاقات ومساندة القضية الجزائرية[3].

وفي هذه الأثناء نجد بن يوسف بن خدة يقدم شرحا للمرحلة السابقة بقوله: "جبهة التحرير الوطني هي امتداد لحزب الشعب الجزائري، فحركة انتصار الحريات الديمقراطية، حتى الاستقلال، وهي التي عرفت كيف تقود الشعب الجزائري إلى الانتصار، ويرجع الفضل في ذلك إلى تقاليد الكفاح التي ورثتها". وهنا يقصد نتيجة التمسك بمبدأ من أهم مبادئ بيان أول نوفمبر، هو الاستقلال الوطني، ويضيف أن الاتجاه الجديد، لا يمكن أن يكون اشتراكيا، ولا رأسماليا، و لم

---

[1] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 301.

[2] – محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب، وزارة المجاهدين، ص 344.

[3] – نفسه، ص 345.

يبق إلا طريق واحد هو الإسلام، والإسلام دين الله وليس حكرا على أحد، وهو إسلام واحد لا يوجد إسلام متعدد، ولا يوجد إسلام الأغنياء وإسلام الفقراء، ولا إسلام رسمي ولا شعبي[1]، وأن مزايا الإسلام متعددة، ويقول أنه صالح لكل زمان ومكان وبهذا فهو عصري[2].

بعد التعريج الخفيف عن الظروف التي دفعت بحركة الأمة إلى الظهور، لنا الآن أن نقوم بقراءة ملخصة لبيانها التأسيسي وأهدافها و حسب بن يوسف بن خدة في كتابه المعنون بشهادات ومواقف أن ملف حركة الأمة كما سبق الذكر أودع لدى وزارة الداخلية يتألف من: بن يوسف بن خدة، عبد الرحمن كيوان، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين.

بعد هذه الإجراءات تقدم بن يوسف بن خدة بتلاوة هذا البيان على الصحافة وجاء فيه: "إننا نشعر بضرورة إنشاء حركة سياسية جديدة ولهذا نتقدم بهذه الاقتراحات موجهة لجميع المواطنين الذين يهمهم الأمر وإلى الشباب خاصة الذين نرجو أن يكونوا صانعي المستقبل الذي يختارونه بكل حرية"[3].

بالنظر إلى أولى الأسطر من البيان التأسيسي لحركة الأمة بدا لنا واضحا مواقف بن يوسف بن خدة التي بدأت تظهر من خلاله إلى العلن، إذ ندد بحالة الاستثناء، والكشف عن خرق حقوق الإنسان وعمل على أن لا تغرق الجزائر في الدمار والفوضى، وكان من الأوائل الذين دعوا إلى المصالحة الوطنية بين فئات الأمة الجزائرية، فبعد ما ساهم في وضع عظمة الجزائر سعى إلى فتح أبواب الحرية أمام أبناءها حيث يقول: "إن التعددية الحزبية نعمة، تفتح الباب لحرية التعبير وحرية التنظيم بعد سنوات الفكر الأحادي والحزب الواحد السوداء"[4].

وإذا أتينا إلى نشاط حركة الأمة نجدها لم تشارك في انتخابات التعددية التي عرفتها الجزائر بعد الإصلاحات الدستورية التي أقرها دستور سنة 1989م، ويعود السبب في ذلك إلى تأخر إيداع

---

[1] – نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 467.

[2] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 302.

[3] – نفسه، ص 307.

[4] – نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 470.

ملفها في ماي 1990م، والانتخابات المحلية جرت في 12 جوان 1990م، فاكتفت الحركة بتوجيه بيان باسمها بعد أربعة أيام من إجراء الانتخابات بالتحديد يوم 16 جوان 1990م مبينة من خلال هذا البيان موقفها من الانتخابات والنتائج المتوصل إليها، ويقر ين يوسف بن خدة أن هذه الانتخابات كانت لها عبرة، كونها بينت النجاح الجماعي لمرشحي الاتجاه الإسلامي مهنئا إياهم على هذا الفور، أيضا تأكيدها على محدودية الحزب الحاكم رغم ضخامة إمكانياته العمومية المستعملة، والضغوط السياسية، وسجلت نسبة مهمة من المقاطعة، كما يشيد بن خدة باستطاعة الجبهة الإسلامية وغيرها من المشاركين في الانتخابات، صوتهم للشعب الجزائري بوجه عام، دون عراقيل كثيرة[1].

اعتبر بن يوسف بن خدة في هذا الانتخابات أولى الانتخابات التي يعبر فيها الشعب الجزائري عن إرادته منذ الاستقلال، أما بخصوص التيار صاحب الأغلبية في هذه الانتخابات، يرى بن خدة ضرورة تجاوزهم نجاح المشروع، والشعور بضخامة المسؤولية التي تنتظرهم، والاتجاه نحو إجراءات بنّاءة منها:

- لم شمل قوته حول أهداف ملموسة.
- التحالف مع كل القوى السليمة في البلاد وفي أي مكان.
- التحلي بالمصداقية، وحمل مشروع لمجتمع يمكن تطبيقه على أرض الواقع[2].
- الحفاظ على استقلال الوطن، ووحدة الشعب، فالتدخل الأجنبي تحت غطاء "الماعونة" أو "النصح" فمستقبل هذا الوطن بمعونة الله مرتبطة بقرار شعبه.
- تفادي الصراع على السلطة[3].

---

[1]- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 309.

[2]- أحسن مشروع هو ميثاق لا يكمن في ضخامته أو محتوياته، بل مدى تطبيقه وتجسيده على أرض الواقع –أي التخطيط مع التطبيق-

[3]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص309.

من خلال عرضنا للنقاط التي جاء بها البيان، يتضح مدى تعلق الحركة وأعضائها بالمبدأ الإسلامي والتفاؤل بتحقيقها من خلال نتائج هذه الانتخابات، رغم عدم مشاركتها، ولم يكن هدا البيان هو الوحيد الذي عبر من خلاله بن خدة وحركة الأمة بكافة أعضائها عن مواقفهم من الأحداث التي مرت بها الجزائر، بل هناك غيرها مثل: أحداث بريان: من 04 إلى 06 جويلية 1990م، حضرها وفد[1] من حركة الأمة، واجتمع مع ممثلي المجموعتين الإباضية والمالكية، وممثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ورئيس دائرة بريان، توصل من خلالها وفد الحركة إلى موافقة كل الأطراف على تنصيب المجلس البلدي المنتخب لكن هذه الجهود ذهبت في مهب الريح، بعد قيام مجموعة بإطلاق النار وكان لحركة الأمة بيانات أخرى غير السابقة منها:

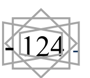
- بيان في ذكرى 20 أوت 1990م بعنوان، بفضل الوحدة الوطنية تحقيق النصر وأشادت الحركة فيه إلى الذكرى الثلاثية لهذا التاريخ: الأول: 20 أوت 1953م (تاريخ خلع الملك المغربي محمد الخامس من قبل السلطات الفرنسية)، الثاني: 20 أوت 1955م (تاريخ قيادة زيغود يوسف لهجومات الشمال القسنطيني بالجزائر)، والثالث 20 أوت 1956م (تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام)[2].

- أيضا بيان حركة الأمة بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للفاتح نوفمبر 1954م، قدم هذا البيان عرضا مختصرا عن بعض القضايا التاريخية المرجعية لعمل الحركة والتي ما فتأت الحركة وكذلك بن يوسف بن خدة ذكرها في مناسبة، والبيان بعد عرضة للأوضاع المختلفة[3]، يذكر النجاح الباهر لانتخابات 12 جوان 1990م، التي تشكل الصحوة الإسلامية، وينادي إلى ضرورة تجمع قوى التيار الإسلامي حول برنامج يمكن تحقيقه.

[1] - ضم الوفد: بن يوسف بن خدة، عبد الرحمان كيوان، عبد الحكيم بن الشيح الحسين، عبد الحميد محمدي.

[2] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 316.

[3] - نفسه، ص 320.



الملاحظ من خلال البيانات المقدمة من حركة الأمة، توضح ميولها إلى تجمع قوى التيار الإسلامي.

المبحث الثالث: نضاله ضمن التضامن الإسلامي الجزائري.(1992)

يقول بن يوسف بن خدة: "لقد تلقينا أثناء اجتماعنا الأول نبأ حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، موضع ثقة الملايين أصوات الجزائريين"[1]، من هنا يمكن القول أن السبب الرئيسي التضامن الإسلامي هو حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، دون أن ننسى من خلال اطلاعي على البلاغ المنبعث من طرف التضامن الإسلامي، يتضح أن هناك سبب آخر كان حافز لميلاد هذا التضامن وهو الدافع الإسلامي المتمثل في أداء الرسالة الداعية للمعروف والناهية للمنكر والاعتصام بحبل الله تعالى، وعليه يمكن القول أن التضامن الإسلامي قد جاء وفقا للاعتبارات الآتية:

- أنه أداة تجميعية جديدة، تضاف إلى رصيد الهيئات الإسلامية.
- وسيلة للإبقاء على العمل الإسلامي في الجزائر إلى غاية تعلق الشعب بالمشروع الإسلامي لدمجه في الواقع المعاش.

3- العزم على الانطلاق في عمل مستمر ذي بعد استراتيجي من أجل التمكين لدين الله، حتى تنعم الأمة ببركات الحل الإسلامي وثمراته[2].

والبيان في مضمونه قد عرّج على عدة حالات منها الحالة السياسية التي افتتحها بالثناء على اتفاقيات ايفيان Evian، كونها الطريق الذي مهّد لمرحلة الاستقلال، طبعا هذا بعد تضحيات قدمها الشعب الجزائري طيلة الفترة النوفمبرية، مشيرا في ذلك إلى الذكرى الثلاثون ل19 مارس 1962م مذكرا بالحقائق التي لا يمكن أن تغيب عن ذهن أي عالم لتاريخ الجزائرين فجاء في البيان:

- إن أسلوب القوة هو الذي حكم البلاد ولا يزال طيلة 30 سنة بعيدا عن منطق الحق.
- إن مشكلة الشرعية ظلت مطروحة طيلة فترة الاستقلال كلها.

---

[1]- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 371.

[2]- نفسه، ص 371.

- إن أصحاب أسلوب القوة اغتصبوا اختيار الشعب ومنعوا عنه وجهته الإسلامية التي اختارها حرا في 25 ديسمبر 1991م.

- تمديد فترة الاستبداد الطويلة قد شهدت تكبيل القضاء وتكميم الإمام والإعلام، ونشر الذعر بتعميم الاضطهاد.

- إن العنف الرسمي لا يمكن أن يؤدي، إن استمر، إلا إلى تشتيت صفوف الأمة[1].

كما أعطى البيان المقدم من طرف التضامن نصيب للوضع الإنساني مركزا على ما يسمى بدولة القانون، فنجده وقف على بعض النقاط التي جاءت في البيان كالآتي:

1- إن المعتقلين يعدون بالآلاف والآلاف.

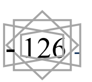
2- إن المعتقلات الرهينة تضم أيضا حوالي ألف 1000 إطار جامعي وهم عدة الحاضر وذخر المستقبل.

3- إن المعتقلات المكتظة جدا، والتي تقع في قلب وأطراف الصحراء تذكرنا بالمحتشدات الفرنسية ويشهد على ذلك رقان الإشعاع النووي منذ التجربة النووية الاستعمارية التي أجرتها به فرنسا سنة 1960م[2]، منوها بعد ذلك عن عائلات المعتقلين، واصفا معاناتها المادية والمعنوية على حد السواء، دون تغييب العامل الجغرافي الذي كان سببا من الأسباب التي وقفت عائقا أما هؤلاء المعتقلين وذويهم، وبناءا على هذا عزمت هيئة التضامن الإسلامي التركيز على بعض السطور العريضة لتفادي هذه الاسباب فجاء فيه:

أولا: الأخذ بكل الأسباب الشرعية من أجل رفع الظلم عن المضطهدين وإطلاق سراح جميع المعتقلين، والإغلاق الفوري للمحتشدات، وقف المداهمات وتعويض الضحايا ورفع حالة الطوارئ وكذا فتح الحوار.

[1]- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص374

[2]- نفسه، ص373.



ثانيا: تذكير الشعب الجزائري بالواجب الشرعي، القاضي بالتكفل الفعلي التي تفتقد اليوم عائلها عملا بقوله تعالى: ﴿...**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾[1]، وقوله صلى الله عليه وسلم: {والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه}

ثالثا: الاستجماع المتبصر الفعال لكل شروط التمكين مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿...**رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ**﴾[3].

﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ...** ﴾[4]

آية كريمة افتتح بها التضامن الإسلامي بيانه للناس بتاريخ 21 شوال 1412هـ الموافق لـ 24 أفريل 1992م، بمسجد أسامة بن زيد بئر مراد رايس، حيث تطرق في هذا البيان إلى الأوضاع التي آلت إليها البلاد بعد أكتوبر التي دفعت السلطة إلى أن تعلن الإصلاحات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- فصل الحزب عن الدولة.
- نهاية الاحتكار الإيديولوجي والسياسي للحزب للواحدة.
- الإعلان عن دستور جديد.

إضافة إلى البيانات السابقة نجد بن خدة ورفقائه في التضامن الإسلامي، قد أعلن عن بيان من هذه الهيئة للناس بتاريخ 29 شعبان 1412هـ المواقف لـ04 مارس 1992م، وهو تاريخ

---

[1]- سورة المائدة، الآية 02.

[2]- سورة القصص، الآية 05.

[3]- سورة الأعرف، الآية 126.

[4]- سورة النساء الآية 58.

ميلاد التضامن الإسلامي الجزائري كبيان تأسيسي يتضمن قواعد العمل المتمثلة في إيقاف الظلم السياسي وضرورة رفع القيد على المسار الإنتخابي[1] مع اتباع اسلوب الحوار في ذلك، بعد هذا البيان التأسيسي أعلن عن بلاغين هامّين الأول بتاريخ 14 رمضان 1412هـ الموافق لـ 19 مارس 1992م، والثاني بتاريخ 24 شوال 1412هـ الموافق لـ 24 أفريل 1992م، تضمنا دراسة للوضع السياسي المتميز بأحداث أهمها: التطبيق التعسفي لحالة الطوارئ وقرار تفكيك الجبهة الإسلامية، إلى جانب إصدار أحكام بالإعدام على الجزائريين كذلك حل تعسفي لمئات المجالس المنتخبة شعبيا، تسريح بعض المعتقلين في المقابل تصعيد حملة الاعتقالات حتى شملت النساء والبنات، وفي الأخير الدعوة إلى ضرورة الحوار كونه انجع الحلول لكثير من المشاكل هذه الأحداث دفعت بالتضامن العزم على:

- رفع حالة الطوارئ.
- الإفراج الفوري عن قادة الجبهة الإسلامية المتواجدين في سجن البليدة.
- الكف عن إقحام الجيش الشعبي الوطني في الممارسات المنحازة مع الحفاظ عليه.

كما أضاف التضامن الإسلامي الجزائري برئاسة بن يوسف بن خدة بيان آخر، لخص فيه أهدافه الرامي إليها مجملة في: التناصر في المحن والإعداد المتبصر لاستراتيجية التمكين لدين الله تعالى وقد جاء البيان مناسبة محاكمة قيادة جبهة الإنقاذ في تاريخ 27 جوان 1992م، موضحا في ذلك أن الذين سيحاكمون لم يتجاوزوا المطالبة بالدولة الإسلامية استمرارا لجهاد نوفمبر الذين هم من رجاله او خلفا للسلف.

وفي 21 جويلية 1992م، أصدر التضامن الإسلامي بيانا مذكرا بالمطالب التي ندد بها سابقا كما نجده بعد ثلاثة أشهر أعلن عن بيان آخر تحت عنوان "كفوا عن التعذيب" بقوله أن القمع الذي تعرضت له الجزائر منذ عدة شهور يستهدف في حقيقة الأمر تيار الإسلاميين ويبدوا أن كل الوسائل جندت لذلك، بما في ذلك التعذيب، الذي لم يسلم منه حتى أبناء الشهداء وقدماء

[1]- أسامة عروسي، حسين بو قفطان، المرجع السابق، ص 36.

المجاهدين، مذكرا أن التعذيب محرما شرعا وعرفا خاصة في ديننا الحنيف[1]، مستشهدا بقوله تعالى: **"إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ"**[2]، مضيفا في هذا الصدد: "فانتهاك حقوق الإنسان مرفوض ومحظور، مهما كانت مبرراته لأن التمادي في المعاملات التعسفية سيزيد في تعميق الهوة بين الشعب والسلطة"[3].

وفي الختام قام التضامن الإسلامي الجزائري بإصدار نداء موجه إلى كل من يهمّه الأمر، هذا النداء يعتبر الوحيد الذي قامت بنشره جريدة "الجزائر اليوم"، وقد كلفها المنع عن الصدور وكانت البيانات الأخرى ترسل إلى مختلف الصحف لكنها لم تنشر، وهنا يمكننا الإشارة إلى أن "حركة الأمة" لم تتمكن من إنشاء جريدة تابعة لها لإسماع صوتها، لأن ذلك يتطلب أموالا كثيرة، والحركة من بين الأحزاب النادرة التي رفضت الدعم المالي من طرف الحكومة[4]، كما يقول بن خدة في حوار مع جريدة المساء الذي لم ينشر[5].

ختاما لنا أن نقول أنه رغم خروج بن يوسف بن خدة من الحياة السياسية، واعتزاله كرسي السلطة سنة 1962م، وانسحابه من عضوية جبهة التحرير الوطني إلا أنه لم ينس فضل وطنه عليه، فقد بقي وفيا للمبادئ السياسية الوطنية والنضال من أجل بلد نخر الاستعمار عظامه سائرا في ذلك على نهج بيان أول نوفمبر 1954م، الذي ينص على إنشاء الدولة الجزائرية ذات السيادة الوطنية والديمقراطية، في إطار المبادئ الإسلامية، فإذا الشرط الأول تم تحصيله يوم 03 جويلية 1962م، فبقي أمله بعد ذلك تحقيق الشطر الثاني، فوجد في إنشاء حركة الأمة أولا والعمل ضمن التضامن الإسلامي الجزائري ثانيا، سبيلا إلى ذلك.

---

[1]- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص ص 388، 389.

[2]- سورة البروج، الآية 10.

[3]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 389.

[4]- نور الدين حروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، المرجع السابق، ص 484.

[5]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص363.

المبحث الرابع: اعتكافه من أجل الإنتاج الفكري.

من خلال كتابات بن يوسف بن خدة بعد الاستقلال، فمن الطبيعي أن يكون هذا الأخير يمثل الامتداد في التوجه والكتابة، وهي الحاضنة التي عاش فيها فكريا وميدانيا، ومهما كانت الظروف والمواقف، التي عاشها بعد الاستقلال وموقفه من النظام القائم[1]، يبقى أن الذي كتبه بن خدة يتعلق بالمرحلة الاستعمارية ومرحلة المفاوضات، وبالتالي تكون هذه الأعمال متأثرة بالخلفية السياسة والفكرية والسجل الشخصي له.

ويمكن القول أن مسألة الكتابة لدى بن خدة ميزة جعلته شخص فريد عن باقي رفقائه في الميدان السياسي والتاريخي، وهو بذلك يستحق التقدير كونه لم يقفل الباب على ما تحويه خزينة ذاكرته من أحداث ووقائع تخبطت فيها الجزائر سنوات.

وفي هذا السياق نجده بادر في العديد من المشاريع الكتابية، فحسب بعض الشهادات أنه كان يذهب كل أسبوع إلى المكتبة الوطنية لتفحص محتواها من الكتب باحثا عن المصادر والمراجع المتخصصة في تاريخ بلاده الذي دفع من أجله كل غال ونفيس، ليضمن لأبنائه العيش الرغد وحياة الاستقلال، آخذا بذلك فكرة الكتابة عن الشهادات المتمحورة حول الثورة التحريرية بمثابة أمر لازم ذو صبغة مقدسة، وفي هذا الصدد نلمح يوسف بن خدة يجرد نفسه من الخطأ أثناء الكتابة، لكنه يرى أن الخطأ الأكبر منه هو عدم مبادرته بالكتابة التاريخية، فيقول: "إذا أنا كتبت لاشك أنني يمكن أن أقع في بعض الأخطاء ولكن لن أكتب وهذا يوقعني في خطأ أكبر منه..." [2].

[1]- تحول بن يوسف بن خدة إلى معارض للنظام القائم في الجزائر منذ استرجاع الاستقلال، لأن هذا النظام هو الذي أبعده عن السلطة في أزمة صيف 1962م، لتستولي مجموعة بومدين وبن بلة عليها، قبل أن يحتكرها بومدين ومجموعة وجدة منذ انقلاب 1965م، وهذا الوضع هو الذي أسس للنظام السياسي القائم في الجزائر إلى حد اليوم، إن هذه المعارضة للنظام القائم هي أحد الدوافع التي أملت عليه الكتابة حول أزمة 1962م، لينتهي في الآخر إلى القول بأن المشاكل والأزمان الحادة التي عرفتها الجزائر في التسعينات تعود في جذورها عام 1962م وتتحمل مسؤوليتها المجموعة التي استولت على السلطة بالقوة آنذاك (ينظر: مجلة عصور، العدد06-07، ص 36).

[2]- أسامة عروسي، حسين بوقفطان، المرجع السابق، ص 373.

وفي هذا الجانب قام بن يوسف بن خدة بتأليف عدة كتب هامة في تاريخ الجزائر المعاصر، ذات الطابع العلمي الأكاديمي منها المطبوعة:

1- إتفاقيات إيفيان 1962م، les accords d'Evian، سنة 1986م صدر عن ديوان المطبوعات الجامعية[1].

2- جذور أول نوفمبر 1954م، les origines du premier novembre، سنة 1989م صدر عن منشورات دحلب[2].

3- أزمة الجزائر 1962م Algérie à l'indépendances, la crise de، سنة 1997م صدر عن منشورات دحلب[3].

4-عبان رمضان وبن مهيدي ودورهما الفعال في الثورة Aban–Ben M'hidi , leur apport é la Révolution Algérienne، صدر عن منشورات دحلب[4].

5- شهادات ومواقف، صدر عن شركة دار الأمة، سنة 2007م[5].

6- الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957م)، Alger capital de la résistance صدر عن منشورات هومة، سنة 2002م[6].

أما بالنسبة للكتب التي تحت الطبع كتابان لم تترجم إلى العربية بعد:

- رفاق مصالي يحاكمونه.

[1]- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص01.

[2]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص01.

[3]- Ben Youcef Ben Khedda : La Crise du 1962 ,op, cit, P01

[4]- Ben Youcef Ben Khedda : Aban-Ben M'hidi , leur apport é la Révolution Algérienne, op, cit, P01

[5]- بن يوسف بن خدة، شهادا ومواقف، المصدر السابق، ص01.

[6]-Ben Youcef Ben Khedda : Alger capital de la résistance 1956-1957, op, cit, P01

– خروج لجنة التنسيق والتنفيذ[1].

ونظرا لهذا الموروث التاريخي الذي تركه بن يوسف بن خدة لورثته من طلبة العلم استدرجني كأمر متوجب على توضيح مضمون جملة من كتبه محاولة مني إعطاء فكرة بقدر مستطاع حول هذه الكتب وهي: كتاب إتفاقيات إيفيان، أزمة صيف 1962م، جذور أول نوفمبر.

1– أزمة صيف 1962م: L'Agérie à l'indépendances, la crise de 1962م.

المتصفح لهذا الكتاب يتيقن أنه كتاب من الحجم المتوسط، مضمونه متجسد في 185 صفحة، صدر سنة 1997م عن منشورات دحلب[2]، هذا الكتاب كغيره صدر باللغة الفرنسية، قسم محتواه إلى ثلاث أجزاء بداية بالتمهيد ونهاية بالخاتمة، يلي ذلك قائمة ملاحق كما هو معروف على بن خدة في كتاباته التي لا تخلوا من السندات والوثائق للتأكيد على المعلومات، أيضا كونها دلائل وحجج تثبت الأقوال.

وبقراءة للتمهيد نجد بن يوسف بن خدة ذكّر بمناسبة أن التلفزة قدمت سنة 1992م حصة بعنوان: (les grands dossiers des accords d'evian)، الملفات الكبرى لاتفاقيات إيفيان والتي لا تزال لحد الآن موضع تفسيرات وتأويلات من مختلف الشرائح، ويقول بن يوسف بن خدة أنه وافق على المشاركة في هذه الحصة بنية توضيح حدث هام في حياة الحرب التحريرية، لكن الحصة انحرفت عن الهدف المبدئي لها بالتركيز على بعض الآراء الذاتية والديماغوجية[3]، وإنها لم تفتح المجال لجملة من الفاعلين في هذا التاريخ، والمقصود هنا قادة الولايات بالداخل الذين كانوا يعانون من مشاكل عدة أهمها السلاح، العنصر الهام في كل حرب، والأخير يطلب من الذين

---

[1]– سليم بن خدة، تواصل عبر الموقع الاجتماعي (فايسبوك)، المصدر السابق.

[2] –Ben Youcef Ben Khedda :La Crise du 1962 ,op cit, P01

[3]– Ibid, P10.

عاشوا مرحلة الثورة خاصة أزمة صيف 1962م أن يدلوا بشهاداتهم لاستنباط الحقائق وكتابة تاريخ الدولة الجزائرية بالأسلوب الصحيح، ليختم التمهيد الخاص بالكتاب بالتاريخ المزدوج الهجري يليه الميلادي[1] .

كما نوه إلى أمر يتعلق بسنة النشر، فيقول أنه كان من المفروض أن ينشر في عام 1993م، ولكنه تأخر إلى غاية سنة 1997م، ويرجع السبب في ذلك إلى الظروف الأمنية الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، مضيفا السبب الثاني المتمثل في الجانب المادي، وكما سبق الذكر آنفا الكتاب قسّم إلى ثلاث أجزاء معطيا لكل جزء منها عنوان رئيسي.

الجزء الأول: جاء بعنوانle conflit GPRA- ETAT major général وتخلل هذا الجزء عنوانين فرعين: المجلس الوطني للثورة الجزائر بطرابلس وتعيين المكتب السياسي (27 ماي – 05 جوان 1962م) le CNRA de tripoli et la désignation du bureau politique (27 mai- 05 juin 1962)، والثاني بعنوان: الحكومة المؤقتة بأغلبية أعضائها تغادر طرابلس le GPRA majeur partie quitte tripoli، ويذكر هنا الاجتماع المنعقد في 27 ماي، إذ تم الخروج بنتائج في اليوم الثاني منه[2].

كما يشير إلى إقدام الحكومة المؤقتة على حل هيئة الأركان العامة ، يوم 30 جوان 1962م، لينتقل بعد ذلك الإعلان عن إنشاء المكتب السياسي من تلمسان وإبعاد أو تهميش شروط الحكومة المؤقتة[3] ذكرا بذلك أعضاء المكتب ومهام كل عضو على حدا كما هو موضح في الصفحة 32.

في نهاية هذا الجزء يرمي في إشارة إلى مسألة السيادة الوطنية واللغة العربية، وكذا مسألة الأموال حيث أوكلت له رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تأسيسها الثالث،

---

[1]- Ben youcef ben khedda , la cris de 1962, op cit, P18

[2]- Ibid, P12.

[3]- Ibid, P26.

ومسؤولية وزارة المالية والشؤون الاقتصادية، وهذه الحكومة لم تعمر طويلا من سبتمبر 1961م إلى غاية 30 جوان 1962م، حيث يذكر نفقات الحكومة في هذه الفترة التي قدرها بــ11 مليار و900 مليون فرنك قديم، قسمت بنسب متفاوتة حسب أهمية الأقسام والوزارات وتأتي على رأسها هيئة الأركان العامة بنسبة 45,81%، تليها الاستخبارات بـــ 25%، فوزارة الداخلية بنسبة 16%.

الجزء الثاني: جاء تحت عنوان اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية والكفاح المسلح le comité central du PPA-MTLD et la luttearmee، في هذا الجزء نجد الكاتب افتتحه بالتساؤل حول إن كان يمكن أن يكون فاتح نوفمبر قبل الفاتح نوفمبر 1954م، هنا نجده يسرد المسار النضالي لحزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ مؤتمر فيفري 1947م، واتخاذ اشارة العمل المسلح وإنشاء المنظمة الخاصة ، أيضا جاء عنوان آخر تناول الخلاف الذي وقع مع اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي اختارت العمل المسلح الفوري لنجد في المقابل اللجنة المركزية تفضله أيضا ولكن بشكل آجل.[1]

ليختم هذا الجزء من الكتاب بالتحدث عن الوضع المالي " les finances du comité central"، فيقول أن العائدات المالية كانت تتراوح بين 3.5 و 4 مليون فرنك قديم شهريا، جزء منها صادر عن المنتخبين، خاصة مندوبي الجمعية الجزائرية، أما بقية المساهمات فكانت تأتي من اشتراكات المناضلين والمتعاطفين، وكانت تنفق هذه المبالغ على الأعضاء الدائمين، كما كان يوجه جزء منها إلى المعتقلين وأسرهم والمحامين الموكلين للدفاع عنهم، إلى جانب وسائل الإعلام، وغير ذلك من أنشطة الحرب، وتجدر الإشارة إلى أن أجور المنتخبين كانت في حدود 300 ألف فرنك شهريا عام 1954م، يحتفظون منها لأنفسهم بمبلغ 30 ألف فرنك وهو راتب كل عضو من أعضاء اللجنة التوجيهية باستثناء مصالي الذي كان يتقاضى 40 ألف فرنك في حين كانت هذه الأجور في عام 1948م تقدر بـــ 140 ألف فرنك أما الباقي فكان يوجه إلى خزينة الحزب، فيما

[1]- Ben youcef ben khedda , la cris de 1962, op cit, P 64.

كان تألف جزء آخر من الموارد المالية من قطع ذهبية بقيمة 3 ملايين فرنك مما يرفع الرصيد المالي الذي كان بحوزة اللجنة المركزية عشية أول نوفمبر 1954م، إلى حوالي 10 ملايين فرنك قديم، جزء منها أي ما بين 4 إلى 5 ملايين تم دفعه للجنة الثورية للوحدة والعمل[1].

الجزء والأخير جاء بعنوان: la crise de 1962 une crise de directionفكانت بذلك أزمة صيف 1962م صلب الموضوع، أرجع فيها بن خدة مصدرها إلى الإدارة، فجاء العنوان على الشكل الآتي "أزمة 1962م، أزمة إدارة" وهنا يقصد الإدارة التي كانت بالخارج من لجنة التنسيق والتنفيذ ، إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، إذ كان من أشد الرافضين لخروج هذه القيادة من أرض الوطن.

أشار الكاتب أيضا في هذه الجزئية إلى غياب الكفاءات وقد أدرجها في إطار الأخلاق ويعطي تبرير لأزمة صيف 1962م، وكيف أنها لم تكن انتصارا إيديولوجيا أو سياسيا على آخر، ليختم هذا الجزء في نقطة هامة تمثلت في الفراغ الإيديولوجي والثقافي الذي عانت منه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، فهذان الجهازان حسب رأييه لم يقدما أي شيء لفترة ما بعد الاستقلال، فيما يخص النهوض بالبلاد، حيث يقول: أنه في برنامج طرابلس تم الاتفاق على الاشتراكية كنهج إيديولوجي.

وفي ختام هذا الإنتاج الفكر نجد جملة من النتائج المتوصل إليها الكاتب من خلال دراسته لهذا الموضوع بكامل حيثياته التاريخية، مستعرضا بعد ذلك قائمة لمجموعة من الملاحق بلغت 21 ملحقا[2].

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن هذا الكتاب يحمل في طياته قيمة علمية بالغة الأهمية تمثلت في كونه يعرج على أهم فترة عصيبية مرت بها القضية الجزائرية، فالدارس لهذا الكتاب يتفقه ذهنه للعداء الذي كان يجمع بين الإخوة بسبب كرسي الزعامة لينتهي المطاف إلى حسم الأمور

---

[1]- Ben youcef ben khedda , la cris de 1962, op cit, P P 69.70

[2]- Ibid, P P 98-171

باستسلام أحد الطرفين، أو بعبارة أخرى يصح القول بتضحية أحد الطرفين من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، وإبعاد الجزائر عن دائرة الحرب الأهلية.

2- إتفاقيات إيفيان Les accords d'Evian:

هو كتاب صدر باللغة الفرنسية عن ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 1986م في طبعته الأولى، والطبعة الثانية كانت سنة 1991م، بتعريف من لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، ومراجعة من الصديق عبد الحكيم بن الشيخ حسين، الكتاب ذو حجم متوسط يحوي 139 صفحة حسب النسخة التي اعتمدت عليها باللغة العربية، والتي شملت تمهيد ومقدمة متبوعا بثلاث عناوين رئيسية وجزء خاص بالملاحق، قدرت بـــ 14 ملحقا، أي ما يقارب الـــ 86 صفحة من أصل 139، وطبيعة الحال الأمر عادي لأن هذا ما يميز بن يوسف بن خدة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على المصداقية في كتابة التاريخ الجزائري.

بدراستي لأول عنصر من العناصر الثلاث والموسوم بـــ"أهداف جبهة التحرير الوطني وتباين وجهات النظر بين الجزائر وفرنسا"، وجدته يركز في البداية حول بساط المفاوضات وهنا أشار إلى أنها تتمثل في مجموعة من العناصر التي لا يمكن بأي حال من الأحوال التنازل عنها ولا تقبل المساس بأي مبدأ من المبادئ التي لا يمكن المساس بها منها: الوحدة الترابية ووحدة الأمة الجزائرية وكذا السيادة الوطنية، وجبهة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري[1]، كما تلاه عنوان آخر خصص لخلافات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول (De Gaulle) مبرزا في ذلك عنصر هام لدى الشعب الجزائري بكل الشرائح، وكذا الأحزاب والحركات بكل التوجهات، وهو مبدأ تقرير المصير (16 سبتمبر 1959م) معرجا على صورة النضال البطولي للشعب وكيف ألزم ديغول (De Gaulle) باقتراح إجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية التي أصبحت تكلف فرنسا أكثر فأكثر وتهددها في صميم وحدتها الوطنية.

[1]- بن يوسف بن خدة، إتفياقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 13.

وفي نهاية هذا العنصر نجد الكاتب يقارن بين مفهوم تقرير المصير لدي كل من ديغول (De Gaulle) والحكومة المؤقتة، أيضا نجده سلط الضوء على لقاء مولان وفشله أيام 25-29 جوان 1960م، وكذا لقاء لوسارن في 20 فيفري 1961م، وختم هذا الشطر من الكتاب بالحديث عن الصحراء نقطة الخلاف بين الطرفين المتنازعين الجزائري- الفرنسي، أثناء طاولة المفاوضات.

أما عنوان العنصر الثاني من هذا الكتاب جاء: "آخر مرحلة من المفاوضات"[1] وأن نجاح المفاوضات مرتبطا ارتباطا وثيقا بالوحدة الوطنية، وفيه تطرق إلى عناوين فرعية أهمها اللقاء الأول ببال السويسرية يومي 18-28 أكتوبر 1961م، واللقاء 09 نوفمبر 1961م، ولقاء سعد دحلب ووزير الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع لويس جوكس (Louis Joxs) ممثل فرنسا، مبرزا في ذلك نقطة الاختلاف كما سبق الذكر وهي الصحراء، يليه لقاء لي روس المؤرخ في 11 فيفري 1962م، التي كانت بابا للتوقيع على اتفاقيات إيفيان ختاما باجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية [2].

لينتقل إلى العنصر الثالث الذي عرج فيه على اتفاقيات إيفيان، معتبرا إياه الانتصار للشعب الجزائري مركزا على ضرورة تحقيق إحدى أهم أهداف بيان أول نوفمبر وهو السلامة الترابية والحفاظ على وحدة الوطن دون أي مساس أو تجزئة، ويشيد بأنه من أكبر المصائب التي يمكن أن تصيب الأمة ذات الروح الوطنية هو تفكيك أجزائها، خاتما بذلك الموقف النضالي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول موضوع الكفاح من أجل الوحدة الوطنية.

أما الكتاب في جزئه الأخير ضم قائمة هائلة من الملاحق ذات الصبغة التاريخية والسياسية والتنظيمية، متبوعة بتسلسل تاريخي لأهم الأحداث والمحطات التي عرفها تاريخ الجزائر المعاصر من 1919م إلى غاية تاريخ 03 جويلية 1962م "يوم الاستقلال"[3].

---

[1]- بن يوسف بن خدة، إتفياقيات إيفيان، المصدر السابق، ص ص 18-25.

[2]- نفسه، ص ص 33-37.

[3]- بن يوسف بن خدة، إتفياقيات إيفيان، المصدر السابق ، ص ص 130-139.

تكمن قيمة هذا الكتاب في شرح مرحلة هامة من مراحل تاريخ الجزائر، فهو يوضح وقائع مفاوضات جمعت بين الطرفين "الجزائري الفرنسي"، حيث كان لها الفضل في طمس المقولة الشهيرة "الجزائر الفرنسية"، محددة بذلك معالم الحرية، ورفع شعار الانتصار الذي جاء بفضل تمسك الشعب الجزائري بوحدة صفوفه وإيمانه بالاستقلال في إطار المبادئ الإسلامية، فهذه المفاوضات كانت نقطة تمخض عنها اعتراف فرنسا رسميا باستقلال وسيادة الجزائر، في إطار وحدة ترابها بما في ذلك الصحراء، وذلك يوم 03 جويلية 1962م.

3- جذور أول نوفمبر 1954م: les origines du premier novembre:

صدر عام 1989م باللغة الفرنسية عن منشورات دحلب قام بترجمته للعربية مسعود حاج مسعود، يحتوي هذا المصدر على 612 صفحة، وللعلم فإنني اعتمدت على الطبعة الثانية لسنة 2012م، الكتاب في تقديره من الحجم الكبير، بدأ بتقدمة بقلم محفوظ قداش الذي يرى في هذا الإنتاج مساهمة جليلة في فتح باب الكتابة التاريخية، مشيدا بأن بن يوسف بن خدة يعتبر شاهد عيان من الحركة الوطنية الجزائرية لم يترح أبدا عن خطها السياسي الاستقلالي منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا مرورا بحزب الشعب إلى الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية فالمنظمة الخاصة انتهاء بظهور جبهة التحرير الوطني معبرا في سطور عديدة عن تكوين ونشأة هذه الشخصية ومسارها النضالي ضمن حزب الشعب، مستدرجا نظرته السياسية إزاء الأحداث الثورية التي مرت بها الجزائر طيلة سنوات الزمن المرير من الاحتلال الفرنسي، يليه بعد ذلك مقدمة بقلم عبد الحميد مهري الذي تطرق إلى شرح وجيز حول هذا الكتاب والكاتب[1].

[1]- عبد الحميد مهري، نقاش دائر حول الرئيس بن خدة، معهد الهقار، الخميس 16 سبتمبر 2010م

بتصفح الكتاب يتراءى لنا بن خدة خصص لهذا الكتاب توطئة يليها تمهيد، تحدث فيهما عن المقولة الفرنسية المشهورة "الجزائر الفرنسية" مفندا بذلك هذه التداعيات المفروغ منها، والكتاب مقسم إلى قسمين:

القسم الأول: خصص للحديث عن جذور أول نوفمبر 1954م، ومن هذا العنوان يتضح جليا أن الكلام منصب حتما حول الأسباب المؤدية إلى التفجير وليس ظروف النجاح بعد العملية، مدرجا تحته فصلين، الأول بعنوان "التحرر الوطني بين المنهجين الإصلاحي والثوري"، مشيرا في ذلك إلى مختلف التيارات السياسية والأحزاب التي أنشأت في الجزائر خلال فترة الاحتلال من نجم شمال إفريقيا سنة 1925م جذوره ومطالبه إلى المؤتمر الإسلامي الجزائري[1] وصولا لفدرالية النواب المسلمين الجزائريين، فجمعية العلماء المسلمين كما ركز هنا على الصراع القائم بين النجم والمؤتمر الإسلامي، لينتقل بذلك إلى دراسة معمقة حول حزب الشعب الجزائري من التأسيس إلى البرامج، وصولا لسياسته وإطاراته.

الفصل الأول من القسم الأول وسماه بـــ: "خيار الكفاح المسلح" نجده ركز على النضال الذي قام به حزب الشعب الجزائري ووعيه الزائد بأن المقاومة المسلحة هي السبيل الوحيد لانتزاع الاستقلال مع التأكيد على أن فكرة الكفاح المسلح كان مصدرها حزب الشعب انطلاقا من محاولاته الأولى من سنة 1938م إلى غاية 1939م، التي كانت خيبة أمل بالنسبة للجزائريين على

[1]- المؤتمر الإسلامي الجزائري: تجمع يتألف من قوتين رئيسيتين هما اتحادية النواب المسلمين الجزائريين وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وانضم إليه كذلك الحزب الشيوعي الجزائري، التي كانت تسعى إلى تحقيق هدف مشترك هو: إما الإدماج، أو الارتباط بين الجزائر وفرنسا، تلك هي نقاط البداية فيما يتعلق بالمواجهة بين تيارين سياسيين، تيار الإصلاحيين المعتدلين ممثلا في المؤتمر الإسلامي وتيار الراديكاليين الثوريين الذي جسده نجم شمال إفريقيا، إلا أن التنافس بينهما اشتد إلى حد القطيعة سواء على مستوى مضمون برنامج مطالبهما، أو على سعيد مناهجهما السياسية (ينظر: منال شرقي، أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، المرجع السابق، ص22.)

المستويين سواء النخبة أو الجماهير العريضة، ويرجع السبب إلى عدم وفاء حكومة الجبهة الشعبية[1] بوعودها خاصة بعد حلها لحزب نجم شمال إفريقيا ، واعتقال أعضاء حزب الشعب الجزائري .

بينما تطرق في الفصل الثاني إلى أحداث الثامن ماي 1954م وما خلفه من مجازر دامية كاشفا في ذلك حقيقة فرنسا، وتيقن الشعب أن ما أخذ بالقوة لا يرد إلا بالقوة، لذلك أشار إلى أن أحداث 08 ماي 1945م كان منعطفا حقيقيا لبداية أسلوب النضال المناسب.

أما القسم الثاني من هذا الكتاب عنون ب"الأسباب المباشرة لأول نوفمبر 1954م" موزع على ثلاث فصول: الأول تناول المنظمة الخاصة والظروف التي سبقت تأسيسها والمتمثلة في المؤتمر التاريخي، وهو المؤتمر الأول لحزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتاريخ 15 و 16 فيفري 1947م، وهي السنة التي تم فيها تقرير إنشاء جناح سري مسلح للحزب برئاسة محمد بلوزداد، مبرزا أن اللجنة المركزية للحزب قررت سنة 1948م العمل على الرفع من مستوى هذه المنظمة السرية بدعم من اللجنة المركزية لها، وضرورة التكفل بأعضائها من طرف قيادة الحزب، ليتطرق فيما بعد إلى التطورات التي عرفتها بعد ذلك مع ذكر لأهم العمليات التي قامت بها، منها عملية تبسة 18 مارس 1950م[2]، ليعرج في نهاية المطاف على اكتشاف هذه المنظمة من طرف السلطات الفرنسية.

الفصل الثاني قد خصصه للحديث عن الأزمة البربرية[3] فجاء بعنوان أزمة النزعة البربرية في الحركة الوطنية، ويشير هنا إلى أن أصول هذه الأزمة تعود إلى المستعمر الفرنسي، ثم جاء حديثه

---

[1]- الجبهة الشعبية: تحالف وتكتل أحزاب اليسار الفرنسية الشيوعية "الحزب الشيوعي الفرنسي، والحزب الاشتراكي والكونفدرالية العامة للعمال ولحزب الراديكالي الاشتراكي" (ينظر: منا شرقي، أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، المرجع السابق، ص 22.)

[2] – بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص 13.

[3] – الأزمة البربرية: هي مؤامرة خططت لها الإدارة الاستعمارية لزرع الشقاق في اواسط حزب الشعب الجزائري، قصد منعه من توظيف الدروس المستخلصة من ماي الثورية والأزمة البربرية هي شعار رفعه السيد موريس توريز في الثلاثينيات وهو

عن الحزب الشيوعي القبائلي (PPK) وحوادثه في فيدرالية فرنسا، ويمكنني الإشارة إلى هذا الموضوع الذي لم يسبق للكثير من المؤرخين والكتاب التي تعنى بالكتابة التاريخية المحلية التعريج عن هذا الحزب والدور الذي قام به لنشر أفكاره في ديار الغربة في حين نجد بن يوسف بن خدة لم يغض البصر عن هذه النقطة، كما ولم يغفل عن بعض المصطلحات حيث تطرق إلى مفهوم كل من العروبة والإسلام، فالأول يقول فيه إن مفهومه لا يتأسس على اعتبارات عرقية ولا على أساس البشرة، وأن ثمة شعوب سمراء لكن شديد الارتباط بعروبتها، ضاربا بذلك مثال وهو الشعب السوداني، وفي هذا الشأن بادر إلى طرح موقف حكومته من هذا المفهوم فيقول: "عارضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفهوم القائم على مبدأ التفرقة العرقية وقابلته بمفهوم مناقض مستند على مبدأ وحدة الأمة".

أما الفصل الثالث والأخير من القسم الثاني عنون بـــ"أزمة الشعب الجزائري – الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية 1953-1954م" هذه الأزمة التي نشبت بين أعضاء الحزب في حد ذاته رئيس الحزب "مصالي الحاج" من جهة، وأعضاء اللجنة المركزية من جهة ثانية، والتي كان أمينها العام بن يوسف بن خدة، لهذا نجده فصّل في هذه المسألة وحيثياتها خاصة الطرف الثاني من هذه الأزمة وهو مصالي الحاج، ربما لمعرفته الصحيحة له، أو لمدى وعيه بخطورة هذه الأزمة.

من هذا المنطلق نجد بن يوسف بن خدة أدرج عنوان خاص بمصالي الحاج واضعا إياه في صورة الأسطورة، فقد ذكر في كتابه تعريف لمعنى الأسطورة ليتضح أنه يجد في مصالي الحاج هذه الصفة كونه الشخصية الخارقة التي كان لها دور في تعبئة الجماهير، ودفعهم للانفعال وإثارة مخيلة العقول وتعليلها بالآمال العريضة ودفعها إلى التحرك، وهذا ما يطلق على الأساطير حسب رأي بن

الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي وتبناه دون مناقشة سائر الشيوعيين الجزائريين (ينظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 74.)، وهو القائل في ذلك: "إن الشعب الجزائري خليط من عدة أجناس (أمازيغ رومان، وندال، قرطاجيين، عرب وأتراك)"، ويضيف: "أبناء اليهود الذين استقروا على هذه الأرض بأعداد كبيرة منذ قرون طويلة" (ينظر: أبو جرة السلطاني، جذور الصراع في الجزائر، ط2، شركة دار الأمة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر1999م، ص 123.)

خدة، بعدها استعرض بوادر الانشقاق التي انطلقت في شهر مارس من سنة 1950م، وهي الفترة التي كانت فيها مقاليد الأمور الحزبية في قبضة مصالي الساعي إلى تعزيز زعامته الشخصية، والحصول على الرئاسة مدى الحياة، مشيرا في ذلك إلى قضية نفيه إلى فرنسا "مدينة نيور هاي Newr Haiy1952"وكذا سجنه هناك ثم وضعه تحت الإقامة الجبرية بفندق تارمينوس لينتقل إلى الحديث عن المؤتمر الثاني للحزب الذي إنعقد في أفريل 1953م في أجواء وطنية ودولية.

وفي ختام هذا الفصل تحدث عن إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، متسائلا في ذلك ما إن كان جهازا لتسريع العمل العسكري أم أداة لتأجيله، بتعريج أيضا عن تكوين لجنة الست، ثم التسع، وتفضيل العمل العسكري وإعلان انطلاق الثورة لينهي بذلك الكتاب بجملة من الملاحق بلغت 51 ملحقا[1].

إن المتصفح لهذا الكتاب يتبادر إلى ذهنه أن الكاتب يرمي من خلاله إلى توضيح الجذور العميقة والحقيقية لثورة الفاتح نوفمبر 1954م، فهو بذلك يعطي توضيحات دقيقة حول هذا الحدث الذي كان مولودا بارك وثّمن نضالات شعب تاق إلى تنفس الحرية.

القيمة العلمية لهذه الكتب:

إن هذا الإنتاج الفكري النابع من أعماق رجل ثوري يعتبر بمثابة التراث، أو الموروث الثقافي التاريخي، موجه إلى أبناء وطن أثقل كاهله طغيان مستعمر غاشم، فهذه الكتب علاوة على أنها توضح تاريخ الجزائر المعاصر من 1954م إلى ما بعد 1962م، فإنها تعتبر كتر ثمين يضاف إلى

[1]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص ص 353-595.

خزينة المكتبة الوطنية وحتى العربية، ويمكن القول حتى المكتبات الأجنبية، بحكم أن وهذه الكتب صدرت أغلبها باللغة الفرنسية لتعرب فيما بعد.


خاتمة

نظرا للاعتبارات التي أدليت بها سابقا في مسار بحثي هذا المتواضع، وسعيا منّي لاستسقاء بعض الحقائق التاريخية في مسار الثورة التحريرية، وما اقترن به من جهود قطب بارز بين المجاهدين، وهو بن يوسف بن خدة، وإبراز دوره في الثورة وخدمته للقضية الوطنية، ترامت أمامي جملة من الاستنتاجات التي أخالها بالغة الأهمية، إذ نبعت من قناعتي في كون بن يوسف بن خدة خدم القضية الجزائرية فعلا، بشهادة التاريخ وشهادة من معه، وبالتالي يمكنني استعراض هذه الاستنتاجات المستخلصة من مضمون الدراسة على النحو التالي:

1- ما يستخلص من دراسة التاريخ، هو أن بعض الحقائق المتعلقة بالشخصيات الثورية والقيادات الهامة قد وضعت منهاجا وسبيلا يسير على إثره كل من تعقبهم، وليس من باب المبالغة إن أكدنا أن من رجال الثورة التحريرية، رجال قدموا النفس والنفيس لتحقيق الهدف الأسمى.

2- أثبت بن يوسف بن خدة شغفه وحبه لكل ما هو أصيل، مع الحفاظ عليه، وتجديد ما يتطلب العصر، فبداياته كانت في الكتاتيب، أين تعلم المبادئ الإسلامية، وحفظ القرآن الكريم.

3- باستعراضي لمراحل حياة المجاهد بن يوسف بن خدة، نلمس مدى تأثير بيئته ودورها في تكوين شخصية وصلابة ورباطة جأشه، كما أن لحقده على المستعمر دورا في تكوينه، وهو السبب الذي أدى إلى اهتمامه مبكرا بالنضال السياسي من أجل تحقيق الوحدة الوطنية.

4- انخراطه المبكر في عالم السياسة، مكنه من البروز كشخصية سياسية وطنية قومية ذات توجه عربي إسلامي، ونزعة تحريرية تجمع بين أصالة المرجعية وعصرنه النظرة والتحرك.

5- تابع تكوينه السياسي والنضالي، القائم على التحضير والاستعداد لمقاومة المشروع الاستعماري، إذ أصبح بعد ذلك عضوا في حزب الشعب، فحركة انتصار الحريات الديمقراطية، فجبهة التحرير الوطني، لينتهي به المطاف إلى رئاسته لثالث حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، فتدرج في مناصب المسؤولية ليصبح في القمة.

6– لقد لعب بن يوسف بن خده دورا نشطا إبان الثورة التحريرية الكبرى"1954-1962م"، فخلال الفترة التي سبقت انضمامه الرسمي لجبهة التحرير الوطني سنة 1956م، تفاعل بايجابية مع حدث اندلاعها.

7– كان بن خده من أوائل المعتقلين عام 1954م، وبالتحديد في 25 نوفمبر 1954م، حيث سجن إلى جانب بعض مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وذاق مرارة السجن وأحس بذلك بسجن الجزائر، وتطويق حريتها ، فأصبح الجهاد أمر مهم بالنسبة له، فكان لا بد من مواصلة العمل الثوري دون ملل ولا كلل.

8– تميز بن يوسف بن خده بالحنكة الدبلوماسية، وتجلى ذلك من خلال زياراته المتعددة لدول عديدة "مصر، تونس، المغرب، السعودية، الصين، غينيا، منغوليا، كوبا، و.م.أ...إلخ" كممثل للقضية الجزائرية، بهدف كسب الدعم المادي والمعنوي لثورة التحرير، سواء عندما كان عضوا في الحكومة المؤقتة، أو رئيسا لها.

9– لقد دافع عن الجزائر في المحافل الدولية، وزار تقريبا معظم دول العالم، العربية والأجنبية على حد السواء، معرفا بالقضية الوطنية، فاضحا بذلك أساليب الاحتلال الجهنمية، وأكاذيبه وجرائمه الإنسانية، في حق شعب أراد أن يعيش حرا على أرضه كبقية الشعوب الحرة.

10– بالفعل كان لبن يوسف بن خده بصمة في تحرير الوطن، ورفع القضية الوطنية، جراء ما يجري من جرائم في شتى المجالات، وخوفه من قرارات فرنسية ترمي ببلاده إلى الهاوية، وهو ما أدى إلى تسارع مسيرته النضالية سواء بالقلم أو بالسلام.

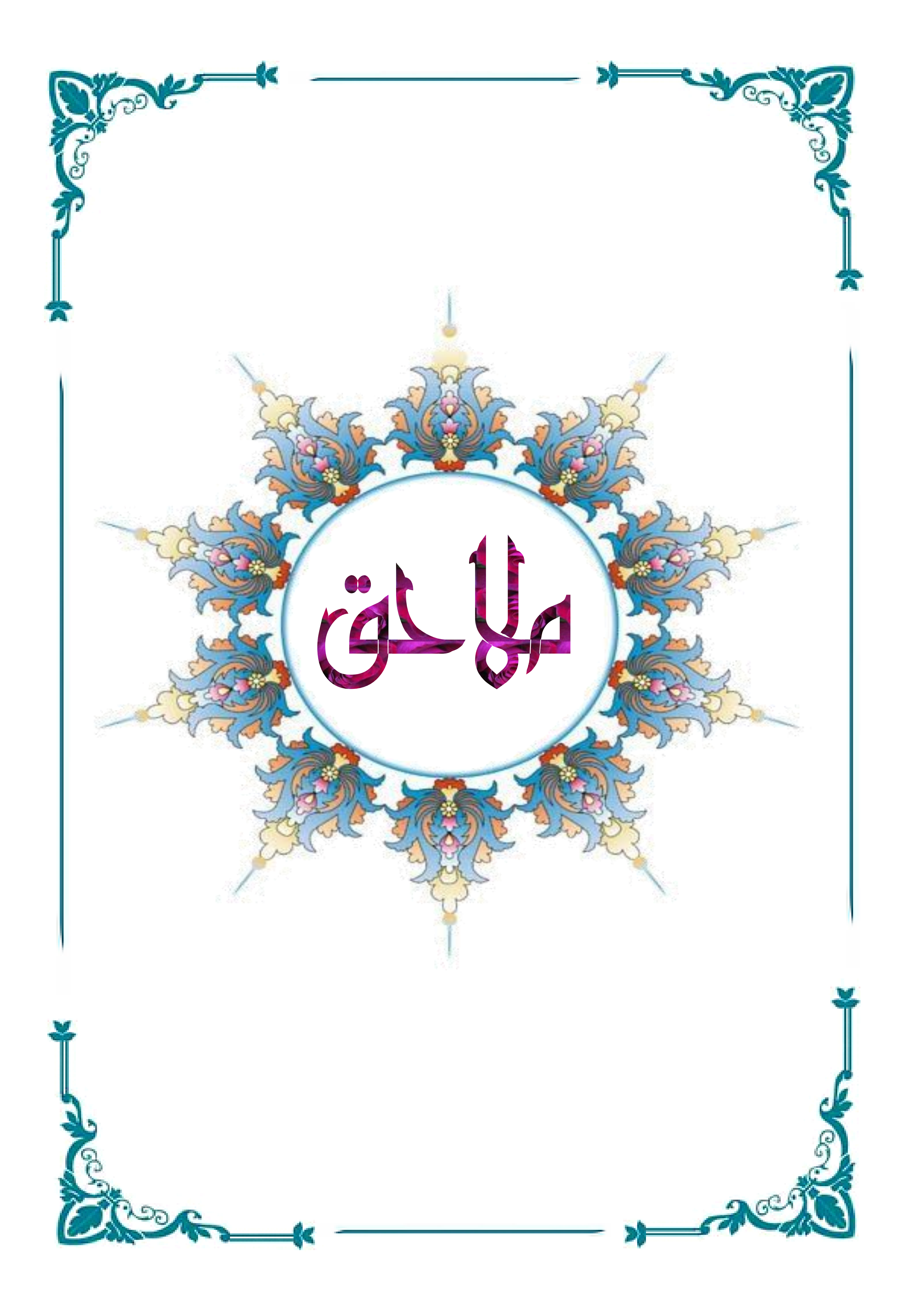
11– كان لحكمه شأنا في الوقوف على التخفيف من الصراع القائم داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الذي جمع بين المصاليين والمركزيين.

12– من خلال حصيلة نتائج الأزمات التي عاشتها الجزائر منذ أوائل عهدها بالاستعمار فهم أن الحل يكمن في تفضيل المصلحة العامة، المتمثلة في الوحدة الوطنية على المصلحة الخاصة، المتمثلة في السلطة الشرعية "الزعامة".

13- بقي بن خدة وفيا لمبادئ الديمقراطية، ونذر حياته كلها لخدمة الشعب الجزائري، رافضا الولاء للزعامة الفردية، وجعل ولاءه لكل الجزائر، مؤمنا كل الإيمان، بالنهج الديمقراطي ومبدأ الزعامة الجماعية، وهو الأسلوب الوحيد الذي يسمح ببناء جزائر ذات وحدة وطنية، مثلها مثل البنيان المرصوص، وبالتالي يكون بن خده مثّل الجهاز العصبي للثورة الجزائرية، والذي أدّى دورا هامّا في استرجاع السيادة الوطنية، فغدى الحق مفخرة الجزائر المستقلة، لما حققه من انجازات ونجاحات طوال حرب التحرير إلى غاية النصر المبين.

14- إن اهتمام بن يوسف بن خده بكتابة تاريخ الجزائر المعاصر، لدليل على أن هذا الرجل غيور على وطنه، لذلك فهو يستحق منا تخليد اسمه على أعلى المنابر العلمية، نظرا لا ثرائه المكتبة العربية الجزائرية بإنتاج فكري تاريخي قيم، لازال مرجعا للباحثين الجزائريين.

15- وآخر نقطة أتوصل إليها هي مناشدة المجاهدين الذين لازالوا على قيد الحياة، أن يدلوا بشهاداتهم للطلبة والباحثين، قبل فوات الأوان، وأن يسجلوا مذكراتهم حتى تساهم في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية بأقلام وطنية ثورية عصرية.


ملاحق

الملحق رقم 01: تراجم الشخصيات والأعلام

الشخصيات الجزائرية:

1-أحمد بن بلة (1918م):

ولد يوم 25 ديسمبر 1917م في مغنية[1]،وسط عائلة من صغار الفلاحين[2]، انضم إلى حزب الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح عام 1949م مسؤولا عن المنظمة الخاصة، اعتقل عام 1950م في قضية بريد وهران[3]، أحد زعماء جبهة التحرير الوطني، تعرض لعدة محاولات اغتيال، ثم اعتقل بعد اختطاف طائرته في 22 أكتوبر 1956م، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية"1961-1962م"، ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1961-1962م، ليصبح أول رئيس للجمهورية عام 1965م[4].

2- أحمد دراية(1924-1988م):

من مواليد أكتوبر 1924م بمدينة سوق أهراس في الشرق الجزائري، انخرط في النضال السياسي مبكرا، إذ تأثر بحوادث 08 ماي 1945م، انضم لصفوف جبهة التحرير الوطني[5]، ليصبح ضابطا بجيش التحرير الوطني، بالولاية الثانية[6].

1- مغنية: قرية صغيرة في وجهة وهران، جد قريبة من الحدود المغربية(ينظر: أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة"كما أملاها على روبير ميل" تر: العفيف الأخضر، د ط ، منشورات دار الآداب، بيروت، دت، ص 31)

2- أمحمد بن بلة، المصدر نفسه، ص 31.

3- هجوم بريد وهران: عبارة عن هجوم مسلح، نظمه بن بلة مع بعض رفاقه، للسطو على الأموال المودعة في مركز البريد بالمدينة، وذلك من أجل تموين النشاط العسكري للمنظمة، لكن سلطات الاحتلال الفرنسي كشفت بعض خلايا المنظمة، وألقت القبض على بن بلة وبعض رفاقه بعد حادثة البريد، وأدخلته السجن للمرة الأولى، في بلدة قريبة من العاصمة، لكنه ما لبث أن فر منه عام 1952، وهو عام الثورة الناصرية، واتجه صوب القاهرة المصرية(ينظر: بن بلة، المصدر نفسه، ص06)

4- عبد الحميد عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 283،282.

5- نجاة بية، المرجع السابق، ص 91.

6- محمد الشريف ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال1830-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 92.

3- الأمير عبد القادر(1875-1936م):

خالد الهاشمي بن عبد القادر[1]، حفيد الأمير عبد القادر من الأمير هاشم[2]، ولد بدمشق في 20 فيفري 1875م، كانت له مشاركة في الحملات العسكرية بالمغرب[3]، من أهم نشاطاته نضاله على جبهتين، الأولى في معارضة الإدماجيين، والثانية معارضة المتطرفين بين المعمرين والنواب الأوربيين.

أسس عام 1920م جريدة "الإقدام"، عضو بالمجلس البلدي للجزائر، مؤسس جمعية الإخوة الجزائريين المسلمين، نفي خارج البلاد ليتوجه نحو مصر، حاول الرجوع للوطن لكن دون جدوى، توفي في أواخر عام 1936م، عن عمر يناهز61 سنة[4].

4- الشاذلي بن جديد(1929م):

ولد في 14 أفريل 1929م ببوثلجة(الطارف) شمال شرق الجزائر، التحق بصفوف ثورة التحرير، كان ضابطا بجيش التحرير الوطني بالولاية الثانية إلى غاية 1962م[5].

5- العربي بن مهيدي(1923-1957م):

من مواليد 1923م بدوار الكواهي بعين مليلة[6]، متقن للغة العربية[7]، انضم لصفوف حزب حزب الشعب في 1942م، تم اعتقاله بعد مشاركته في مظاهرات 08 ماي 1945م، في

---

[1]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 239.

[2]- رابح لونيسي وآخرون، المرجع المعاصر، المرجع السابق، ص 94.

[3]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 36.

[4]- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 94.

[5]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، 91.

[6]- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 167.

[7]- عبد الحميد مهري، شهادة حول الشهيد العربي بن مهيدي، مجلة مصادر.

فعاليات إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل[1]، التحق بالمنظمة الخاصة إلى جانب الحسين آيت أحمد، محمد بوضياف، أحمد بن بلة[2].

ساهم في إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل[3]، القي عليه القبض من طرف المظليين في 23 فيفري 1957م[4]، وحسب شهادة أوزاريس في كتابه "شهادتي حول التعذيب" يقول: "في ليلة 15-16 فبراير قمنا بإلقاء القبض على بن مهيدي"[5]،وباعتبار بن مهيدي من أكابر حرب التحرير رفع اسمه على شارع هام بالعاصمة الجزائرية[6].

6- حسين آيت أحمد(1926م):

ولد آيت أحمد في عائلة كبيرة لها صلة بالطرق الصوفية[7]، بتاريخ 26 أوت 1926م، بعين بعين الحمام حسب محمد الشريف في كتابه من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962م[8]، بينما بتفحص كتاب تاريخ الجزائر المعاصر،ج2 لرابح لونيسي وآخرون يرجعه إلى تاريخ 20 أوت 1926م[9]، وهذا ما تطرقت إليه نجاة بية في كتاب المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني[10]، انضم إلى حزب الشعب الجزائري ونادى منذ سنة 1946م باللجوء إلى الكفاح المسلح[11]، عين عضوا في اللجنة المركزية للحزب[12]، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة

---

[1]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 55.

[2]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 238.

[3]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 55.

[4]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص239.

[5]- الجنرال أوزاريس، شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة، الجزائر 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار

[6]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 239.

[7]- عبد الحميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 281.

[8]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 55.

[9]- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 258.

[10]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 33.

[11]- عبد الحميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 281.

[12]- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 258.

ونظم الهجوم على مكتب بريد وهران في أفريل 1949م[1]، كان من بين الحاضرين في اجتماع مجموعة ال22، الذي نتج عنه قرار لجنة الستة[2].

عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كان من بين الزعماء الخمسة المختطفين في 22 أكتوبر 1956م، عين وزير دولة في ثلاث تشكيلات متوالية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3].

7- حسين لحول(1917م):

ولد في 17 ديسمبر 1917م بسكيكدة، ناضل بنجم شمال إفريقيا، شغل منصب رئيس تحرير جريدة الأمة، وكان مسؤولا لقطاع حزب الشعب الجزائري بالعاصمة، تعرض للسجن والإقامة الجبرية عدة مرات، كان عضو بلجنة الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية، ثم أمينا لها عام 1950م، وفي 1955م التحق بجبهة التحرير الوطني[4].

8- ديدوش مراد(1927-1958م):

ولد يوم 13 جويلية 1927م، ويدعى السي عبد القادر[5]، انخرط منذ1942م بصفوف حزب الشعب الجزائري، وفي سنة 1944م ناضل ضمن صفوف الكنفيدرالية العامة للعمل، أنشأ سنة 1946م فوج الكشافة بالمنظمة الخاصة، أسس مع ثمانية من زملائه اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كما كان له اشتراك في مجموعة ال22، ليستشهد بتاريخ 18 جانفي 1958م في معركة

---

[1]- عبد الحميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 281.

[2]- الستة هم: رابح بيطاط، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي(ينظر: محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 56)

[3]- نفسه، ص 56.

[4]- نفسه، ص 51.

[5]-نفسه، ص86.

دوار الصوادق قرب قسنطينة، أطلق اسمه على شارع بالجزائر، أيضا اسم المرادية الذي أطلق على حي(لارودوت) ، مسقط رأسه تخليدا لذكراه[1].

9- رابح بيطاط(1925-2000م):

ولد في 25 ديسمبر 1925م[2] في عين الكرمة بمنطقة قسنطينة[3]، وحسب المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير لنجاة بية فإن تاريخ ميلاده هو 19 ديسمبر1925م[4]، وهو مناضل في فوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعضو في المنظمة الخاصة، كان من بين مجموعة الست[5]، وهو من مؤسسي اللجنة الثورية والعمل، اعتقل في 23 نوفمبر 1955م، وأطلق سراحه سراحه بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ 20 أوت 1956م، عضو المكتب السياسي في 22 جويلية 1962م، رئيس المجلس للثورة الجزائرية في مارس 1978م، توفي في 11 أفريل 2000م[6]، أطلق اسمه على مطار عنابة[7].

10- زيغود يوسف(1921-1956م):

ولد في 18 فيفري 1921م بدوار الصوادق بسكيكدة[8]، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1940م، قاد مظاهرات 08 ماي 1945م، عين على رأس المنظمة الخاصة، وإثر اكتشافها سنة 1950م ألقي عليه القبض وسجن بعنابة لكنه فر منها في أفريل 1951م، ولجأ إلى الأوراس، شارك في اجتماع مجموعةالــ22 للتحضير للثورة بالمنطقة الثانية، قام بعمليات 20

---

[1]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 86.

[2]- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 260.

[3]- عبد الحميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 258.

[4]- نفسه، ص 43.

[5]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 118.

[6]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 43.

[7]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 118.

[8]- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 177.

أوت 1955م(الشمال القسنطيني)، كما حضر مؤتمر الصومام الذي كلفه في الأخير بمهمة الولاية الأولى، استشهد وهو يتأهب لأداء هذه المهمة في 26 ديسمبر 1956م[1].

11- سعد دحلب(1919-2000م):

ولد سنة 1919 بقصر الشلالة ولاية تيارت، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1944م، ألقي عليه القبض من أفريل 1945م إلى أوت 1946م[2]، التحق بالحركة الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، مكلفا بالإعلام والدعاية، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، شارك في وفود الحكومة المؤقتة في الخارج، مدير مكتب وزير الإعلام، كان رفقة هواري بومدين في قيادة العمليات العسكرية بالحدود الغربية[3]، ثم أمين عام وزارة الخارجية، فوزير الخارجية في التعديل الثاني للحكومة المؤقتة في1961م[4].

أسس دار للنشر تحمل اسمه(منشورات سعد دحلب)، وفي ديسمبر فاضت روح الفقيد إلى بارئها عن عمر يناهز ال 82 سنة[5].

12- صالح بوبنيدر(1929م):

اشتهر باسم "صوت العرب" ولد عام 1929م بوادي الزناتي بقالمة[6]، بدأ مشواره السياسي منذ 1945م في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم الحركة من أجل انتصار للحريات

---

[1]- محمد عباس، المرجع السابق، ص ص 195، 196.

[2]- رابح لونيسي وآخرون، ، المرجع السابق،ص 217.

[3]- بوشيبة مختار، المرجع السابق، ص 113.

[4]- نجاة بية، المرجع السابق، ص176.

[5]- نفسه، ص 176.

[6]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 88.

الديمقراطية، ليصبح عضوا في المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950م، وسجن بعنابة ثم الجزائر إلى غاية 1952م[1]، عين عضوا بقيادة الأركان برتبة عقيد[2].

13- عبان رمضان(1920-1957م):

من مواليد 10/ 1920/06م بضواحي الأربعاء ناثي راثن بمنطقة القبائل[3]، ترك وظيفته العمومية عام 1945م ليتفرغ للنضال من أجل الاستقلال[4]، التحق بالحركة الوطنية منذ 1943م، مناضل في حزب الشعب-حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مهندس وثيقة مؤتمر الصومام، عضو المجلس الوطني للثورة التحريرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، اغتيل في 27 ديسمبر 1957م، اثر كمين نصب له بالمغرب الأقصى[5].

14- علي كافي(1928م):

هو من مواليد 07 أكتوبر 1928م بمزرعة قرب الحروش في المكان المسمى بـــ"مسونة" عمالة قسنطينة(ولاية سكيكدة حاليا)[6]، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني بداية 1955م، عمل مباشرة مع زيغود يوسف وكلفه رفقة زملائه التحضير ل 20 أوت 1955م، كما شارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية[7]، اخترق خط موريس[8]، في نهاية 1957م، ليشارك في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ التي عقدت بتونس، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم ممثلا

---

[1]- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 242.

[2]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 88.

[3]- نجاو بية، المرجع السابق، ص 123.

[4]- عبد الحميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 281.

[5]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 123.

[6]- علي كافي، المصدر السابق، ص 15.

[7]- الوفد ضم كل من: زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، بن عودة، مزهودي ابراهيم، حسين رويبح (ينظر: علي كافي، المصدر نفسه، ص 16)

[8]- خط موريس: انطلقت الأشغال فيه في أوت 1958م، حيث امتد شرقا من"عنابة" شمالا إلى "نقرين" جنوبا، على مسافة 750 كلم عرضه من 30 إلى 60 م، يمتد غربا على المسافة نفسها، من الغزوات شمالا إلى بشار جنوبا(ينظر: نجاة بية، المصالح الخاصة والتقنية، المرجع السابق، ص 154)

لجبهة التحرير الوطني في سبتمبر 1961م، بالقاهرة آنذاك، كان أول رئيس يسلم رئاسته لخليفته لمين زروال عام 1994م[1].

15- عمر أوعمران(1919-1992م):

ولد في دوار فريغان(ذراع الميزان) يوم 19 جانفي 1919م، عمل متطوعا في الجيش الفرنسي نظرا لميوله العسكري[2]، حكم عليه بالإعدام إثر الاشتباكات التي جرت بين الجزائريين والفرنسيين، عام 1941م، ونجا منهن كان من مفجري الثورة التحريرية[3]، وقائد لعملياتها الأولى بمنطقة ذراع بن خدة، عين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كما عين ممثل لجبهة التحرير الوطني بلبنان ثم تركيا، إبتداء من 1960م، توفي عمر أوعمران في 29 جويلية 1992م[4].

16- عبد الحميد مهري(1925م):

ولد سنة 1925م بضواحي قسنطينة، ناضل في صفوف الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية، إنضم إلى المركزيين، ألقي عليه القبض، ثم أطلق سراحه، فالتحق بالجبهة، عين كممثل للثورة في دمشق ثم وزير للعلاقات الإفريقية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[5].

17- عبد الرحمن كيوان(1925م):

من مواليد 25 فيفري 1925م بالجزائر، ناضل في حزب الشعب الجزائري بصفته محاميا، كان عضوا مسيرا بالحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية، وعضو باللجنة المركزية والمجلس البلدي والنائب الثاني لرئيس بلدية الجزائر جاك شوفالييه، القي عليه القبض مع اندلاع الثورة

[1]- علي كافي، المصدر السابق، ص ص 17،16.

[2]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 173.

[3]- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص215.

[4]- نفسهن ص 215.

[5]- عبد الحميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 291.

التحريرية، ليطلق سراحه سنة 1955م، كان من بين أواخر المركزيين الذين التحقوا بالثورة ليعين بعد ذلك سفيرا للحكومة المؤقتة في بكين عام 1961م[1].

18- عبد القادر حاج علي(1883-1957م):

كان شخصية في الحركة العمالية، فهو أصيل منطقة أفليزان، ناضل في صفوف الفرع الفرنسي للأممية العالمية، ثم انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، ساهم في بعث نجم شمال إفريقيا سنة 1926، اعتزل السياسة بعد أن طرد من الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1931م، آخر مساهماته السياسية تنحصر في مساندته لفرحات عباس 1948م[2].

19- عبد الله بلهوشات (1923م):

قائد الأركان السابق، وهو من مواليد 1923م، التحق بجيش التحرير الوطني في أكتوبر 1956م[3]، وهو ما كلفه الحكم بعشرين سنة سجنا من طرف محكمة عسكرية فرنسية[4]، عضو بالمجلس الوطني للثورة، بعد 1962م عين قائدا للناحية العسكرية بالجنوب، ثم النواحي العسكرية الثالثة و الخامسة، توفي بالهوشات مؤخرا[5]،

20- فرحات عباس(1899-1985م):

ولد فرحات المكي عباس يوم الخميس 24 أوت 1899م، بدوار الشحنة[6]، التحق بالخدمة بالخدمة العسكرية وفق قانون التجنيد الإجباري لأبناء الأهالي في فيفري 1912م، لينهي هذه الخدمة في 1923م، ناضل ضمن حركة الشباب الجزائرية بزعامة الأمير خالد، كان من دعاة

[1]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 51.

[2]- عبد الحميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 274.

[3]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 191.

[4]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 91.

[5]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 191.

[6]- عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال1899-1985م، مذكرة لنيل شهادة، الماستر، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة 2004-2005م، ص 28.

الإدماج والمساواة، ومن مؤيدي مشروع بلوم فيوليت الإصلاحي[1]، الذي تراجعت عنه السلطات الفرنسية، أحد منشطي حركة أحباب البيان والحرية، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة ثم لجنة التنسيق والتنفيذ، التي تحولت بعد سنة واحدة إلى حكومة مؤقتة في المنفى هو رئيسها[2].

بعد الاستقلال يبتعد عن الحياة السياسية، له العديد من الكتب تناولت الثورة، توفي فرحات في 23 ديسمبر 1985م[3]

21- كريم بالقاسم(1922م):

من مواليد 1922/09/14م[4]، بقرية تيزرا نعيسى الجبلية التابعة لبلدية ذراع الميزان المختلطة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري بعد 1945م، حكم عليه بالإعدام مرتين[5]، من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عضو القيادة التاريخية مجموعة الستة، ومن مؤسسي جبهة التحرير الوطني، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ مؤتمر الصومام 1956م[6]، التحق بلجنة التنسيق والتنفيذ، وأصبح إسما مهما في جبهة التحرير، وفي 1958-1959م عين نائب لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، شرع في المفاوضات مع فرنسا من خلال اتفاقيات

[1]- مشروع بلوم فيوليت: عقب احتفالات مرور 100 سنة على احتلال الجزائر، ترأس موريس لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي، أوكل إليه بدراسة الأوضاع الجزائرية العامة، وتقديم اقتراحات للإصلاحات، وفعلا قدمت اللجنة مشروع إصلاحات عرف ب"مشروع بلوم فيوليت" يضم عنصرين يحققان مصلحة فرنسا، فهو من جهة يريد إخراج الجزائر من الحالة الأهلية، ومن جهة أخرى يضمن السيادة الفرنسية والاستمرار في احتلالها(ينظر: حياة هدوش، مشروع-بلوم فيوليت- وموقف الحركة الوطنية منه 1930-1936م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014م، ص 38)

[2]- فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم، الشاب الجزائري(1930م)، تر: أحمد منور، تق: أبو القاسم سعد الله، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص10.

[3]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 128.

[4]- رابح لونيسي، وآخرون، المرجع السابق، ص26.

[5]- عبد الحميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 285.

[6]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 123.

إيفيان سنة 1962م[1]، وفي 18 أكتوبر 1970م عثر عليه مقتولا خنقا بأحد فنادق فرانكفورت بألمانيا[2].

22- لخضر بن طوبال(1923م):

من مواليد عام1923م بميلة، واسمه الحقيقي سليمان بن طوبال، وهو أحد أكابر قادة جبهة التحرير الوطني، التحق بحزب الشعب[3]، القي عليه القبض بعد حل المنظمة الخاصة 1950م، عين بعدها في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ومجموعة ال22، كان له دور بارز في هجومات 20 أوت 1955م، له عضوية في المجلس الوطني للثورة وكذا لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، عين وزير للداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثانية[4] ليشارك في مفاوضات إيفيان مع السلطات السلطات الفرنسية[5].

23- لخضر بورقعة(1933م):

سي لخضر بورقعة، أو الرائد سي لخضر بورقعة كما يسميه رفاقه في السلاح، من مواليد 15 مارس 1933م بقرية أولاد تركي بلدية العمرية ولاية المدية[6]، إلتحق بالثورة أوائل 1956م[7]، 1956م[7]، قال فيه هنري علاق:"كان بورقعة قائد كتيبة الزبيرية التي قاومت بشجاعة نادرة القوات الفرنسية..."[8]، غداة الإستقلال انتخب نائبا بالمجلس الوطني التأسيسي[9].

---

[1]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 98.

[2]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 123.

[3]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 87.

[4]- رابح لونيسي، وآخرون، المرجع السابق، ص 211.

[5]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص87.

[6]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 07.

[7]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 335.

[8]-لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 07.

[9]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 335.

24- مصالي الحلج(1889-1973م):

هو زعيم الشعب، رحل إلى المشرق، فأخذ عن شمس الدين الأصفهاني وشرف الدين ابن السبكي، قال ابن رشد في رحلته: "رحل في صغره مع أبيه إلى مصر فقرأ بها وتهذبت أخلاقه، وقرأ على الشيخ عز الدين عبد السلام "[1].

ولد يوم 17 ماي 1889م هذا ما ورد في كتاب محمد قنانش المعنون ب"ذكرياتي مع مشاهير الكفاح"[2]، بينما رابح لونيسي يذكر في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، أنه ولد في 16 16 ماي 1889م بدار قادري بالدرب الفوقاني نهج باب الجياد الآن[3]، خطا خطواته السياسية الأولى في نجم شمال افريقيا الذي ساهم في تأسيسه عام 1926م للمطالبة بالاستقلال[4]، رفض المشاركة في مفاوضات إيفيان ضد جبهة التحرير الوطني، بعد الاستقلال أسس مصالي حزب الشعب الجزائري، ويدعو إلى التعددية الحزبية، ويتصرف كمعارض متبصر حتى موته سنة 1973م، وبذلك يكون قد عاش 12 سنة بعد الاستقلال[5].

25- مصطفى بن بولعيد(1917-1956م):

أحد القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني[6]، ولد يوم 05 فيفري 1917م بباتنة[7]، التحق التحق بحزب الشعب الجزائري بعد أحداث 08 ماي 1945م وانضم إلى المنظمة الخاصة[8]، ثم

---

[1]- عادل النويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة النويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، ص ص 303، 304.

[2]- محمد قنانش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 09.

[3]- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص111.

[4]- جريدة الأخبار، العدد 1522، 27 أيلول 2011م، ص 13.

[5]- عمر النجار، مصالي الحاج، الزعيم المفترى عبيه، دار الحكمة، الجزائر العاصمة، 2009م، ص 09.

[6]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص73.

[7]- رابح ونيسي، وآخرون، المرجع السابق، ص 160.

[8]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 37.

عضو في الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946م فعضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، استشهد بن بولعيد يوم 27 مارس 1956م[1].

26- محمد بوضياف(1919م):

ولد في 03 جوان 1919م بالمسيلة، ناضل في صفوف الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية، اختطف مع بن بلة يوم 20 أكتوبر 1956م، وبقي في المجلس الوطني للثورة 1956-1962م[2]، عين نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1961م، وفي سبتمبر 1962م أسس حزب الثورة الاشتراكية، كان من أوائل مؤسسي جبهة التحرير الوطني[3].

27- محمود الشريف(1914-1980م):

ولد بتبسة في عام 1914، ناضل في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة عام 1955، فعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، شغل منصب وزير التموين العام في الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس، استبعد عن السياسة إلى غاية وفاته سنة 1980م[4].

29- محمد لمين دباغين(1917م):

من مواليد 1917م بشرشال، انخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، انضم إلى حزب الشعب الجزائري، وهو لا يتجاوز 20 سنة[5]، كان من الرافضين لقانون التجنيد الإجباري[6] الإجباري[6] أثناء الحرب العالمية الثانية، وبعد خروجه من حزب الشعب الجزائري تفرغ لعمله

[1]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 74.

[2]- نفسه، ص57.

[3]- عبد الحميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 283.

[4]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 157.

[5]- رابح لونيسي، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 218.

[6]- التجنيد الإجباري: قانون سياسي صدر في 03 فيفري 1912م ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، بغض النظر عن رفضهم له، وحسب تقرير وزير الحرب ميليران الموجه لرئيس الجمهورية ألبار فاليار، جاء نتيجة الحاجة الماسة لمضاعفة عدد المنظمين الأهالي في الجيش الفرنسي، هذا القانون قد نشر في الجريد الرسمية يوم السبت 02 مارس 1912م،

الطبي، ألقي عليه القبض في نوفمبر 1954م، وعند إطلاق سراحه التحق بجبهة التحرير الوطني[1]، كان عضوا بالمجلس الوطني للثورة ثم لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة عام 1957م، ليتولى منصب أول وزير الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة، بعد الاستقلال اهتم بمهنة الطب في ولاية العلمة قبل العودة إلى العاصمة، توفي في يوم 20 جانفي 2003م[2].

30- هواري بومدين(1932-1978م):

اسمه الحقيقي محمد بن براهيم بوخروبة[3] ولد في 23 أوت 1932م بدوار بني عدي، مقابل جبل هوارة ببلدية حساينية[4]، التحق بجيش التحرير الوطني بعد تلقيه تكوينا عسكريا في مصر رفقة مجموعة من الطلبة[5]، وفي سنة 1955م التحق بصفوف جيش التحرير الوطني[6]، قاد العمليات العسكرية للحدود الغربية، والمرحوم محمد السعيد قائد العمليات للحدود الشرقية[7]، بعد الاستقلال عين وزيرا للدفاع الوطني، ثم رئيسا للجمهورية الديمقراطية الشعبية، أعلن عن وفاته رسميا يوم 28 ديسمبر 1978م[8].

الذي يحوي 30 بندا مقسمة إلى ثلاث أقسام(مسعود بلمسعي، التجنيد الإجباري الفرنسي وأثاره على الجزائريين، مذكرة لنيل شهادة الماستر مغرب حديث ومعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014م، ص 26.)

[1]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 238.

[2]- رابح لونيسي، وآخرون، المرجع السابق، ص218.

[3]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 239.

[4]- بلدية حساينية: كلوزال سابقا، الواقعة غرب مدينة قالمة لمسافة 15 كلم.

[5]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 68.

[6]- محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 239.

[7]- مشيبة مختار، المرجع السابق، ص 113.

[8]- نجاة بية، المرجع السابق، ص68.

الشخصيات الفرنسية:

1-الجنرال ديغول(1890-1970م):

رجل دولة فرنسي، ولد في مدينة ليل بالشمال الفرنسي في 22 نوفمبر 1890م[1]، التحق بمدرسة سان سير، شارك في الحرب العالمية الأولى، ألقي عليه القبض من قبل الألمان[2].

ترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن 18جوان، وفي سنة 1943م ترأس اللجنة الفرنسية لتحرير الوطن، أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، صاحب المناورات الاستعمارية تجاه الثورة الجزائرية منها: مشروع قسنطينة، القوة الثالثة، مشروع فصل الصحراء الجزائرية، سلم الشجعان، له عدة كتب أهمها: ابن السيف، نحو جيش جديد، فرنسا وجيشها، توفي ديغول في كولمبي لدو إغليز، عام 1970م[3].

2- روان صلان(1899م):

من مواليد 1899/06/10م في روكورب، عقيد رئيسي في الجزائر من 1956/12/02م إلى غاية 1958/12/19، كان له دور كبير في العمل على عودة ديغول للحكم، وفي 1960/06/10م أحيل على التقاعد ليشارك بعدها في انقلاب بالجزائر في أفريل 1961م، ثم تولى قيادة منظمة الجيش السري[4] في 1984/07/03م بباريس[1].

---

[1]- عبد القادر حليفي، سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته(قراءة في كتاب)، ص 219.

[2]-نجاة بية، المرجع السابق، ص 116.

[3]- لزهر بديدة، الحركة الديغولية في الجزائر(1940-1945م) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2009-2010م، ص ص 20، 21.

[4]- منظمة الجيش السري: ظهرت ابتدءا من مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، داخل صفوف الجزائر الفرنسية، بعد أن تلقى أنصارها نكسة جديدة، وهي اعتراف الأمم المتحدة في دورتها العاشرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، و لم تكد النفوس الأوربية تهدأ حتى انطلقت حملة دعائية لمشروع قانون الاستفتاء في جانفي الذي وصفه جاك سوستال بانه عمل غير دستوري(ينظر: عبير سعيدان، منظمة الجيش السري نشاطها الإرهابي في الجزائر(1961-1962م) مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013م، ص 29.)

3- جاك سوستال(1912-1990م):

ولد في 03 فيفري 1912م بمنبولي، حاكم عام بالجزائر من فيفري 1955م إلى فيفري 1956م، نجى من إحدى الكمائن التي أقامتها جبهة التحرير الوطني في 15 سبتمبر 1958م، رئيس مركز الاستعلامات خاص بمشاكل الجزائر والصحراء في أفريل 1960م، عاد إلى فرنسا سنة 1968م، وتوفي في 06 أوت 1990م، في نويلي سور سان[2].

4- موريس فيوليت:

ولد في أواخر القرن 19 بفرنسا، كان حاكما عاما على الجزائر خلال العشرينيات، حيث حكم من سنة 1925م إلى غاية 1927م، رجل ينتمي إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وقد أصبح عضوا في مجلس الشيوخ، عقب الاحتفالات بذكرى الاحتلال ترأس موريس فيوليت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي، والتي قدمت مشروع إصلاحات عرف فيما بعد ب"مشروع فيوليت[3]".

والمعروف عن فيوليت تعاطفه مع الأهالي ومع قضاياهم فكانوا يكنون له الود والعرفان، حيث صار يعرف ب"حبيب الجزائريين" وفيوليت العربي كتب الشيخ الإبراهيمي عنه سنة 1930م ما يلي: "لم يظفر سياسي بمثل ما ظفر به، من حب الجزائريين وتقديرهم وامتلاك قلوبهم..."[4].

---

[1]- نجاة بية، المرجع السابق، ص 112.

[2]- نجاة بية، المرجع السابق ، ص 188.

[3]- حياة هدوش، المرجع السابق، ص 36.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص 18.

الملحق رقم 02: بطاقة التعريف الوطنية لبن يوسف بن خدة

4800-1648

Préfecture De Police D'Alger عمالة

Nom : BENKHEDDA اللقب

Prénoms : Benyoussef الاسم

Né le 23 Février 1920 تاريخ الميلاد

à Berrouaghia في

Nationalité : *Algérienne* الجنسية : جزائرية

Domicile : Délégation Générale السكنى

Signes particuliers : NEANT علامات خصوصية

Taille : 1,70m القامة امضاء صاحبها

تسليم *Signature du titulaire :*

Carte établie le LE 24 AOUT 1962

بصمة الاصبع اليسار

Empreinte index gauche

P. LE PREFET

Le Chef de Division

de la Police Générale déléguée

PREFECTURE DE POLICE

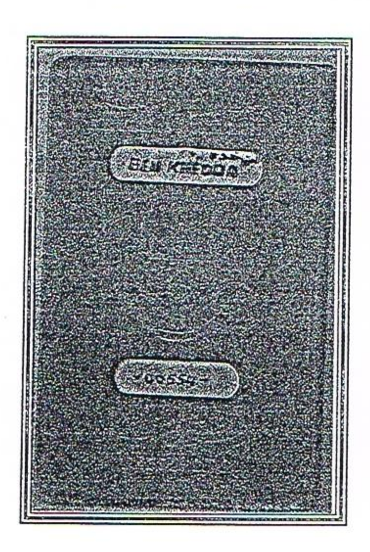
Signé : LOKMANE

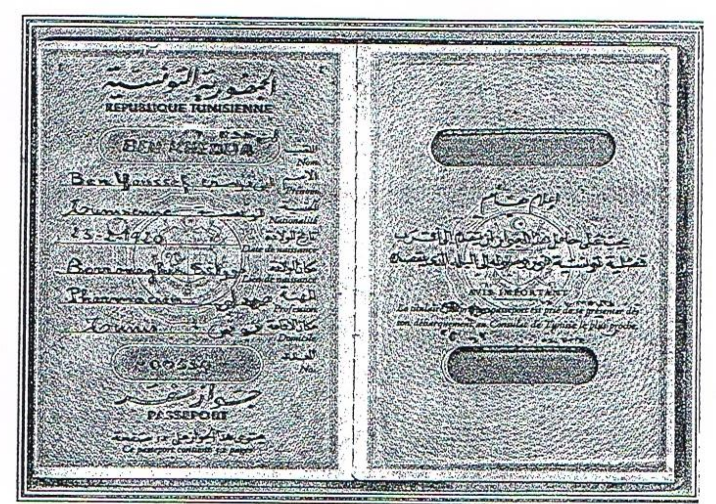
المصدر: أسامة عروسي، حسين بوقفطان، المرجع السابق، ص 50 .

الملحق رقم 03: **وثائق رسمية لبن يوسف بن خدة .**


UNIVERSITE D'ALGER

Benkhedda


BEN KHEDDA


الجمهورية التونسية

REPUBLIQUE TUNISIENNE

BEN KHEDDA

جواز سفر

PASSEPORT

AVIS IMPORTANT

المصدر: أسامة عروسي، حسين بوقفطان، المرجع السابق، ص 51.

الملحق رقم 04: قائمة أعضاء اللجنة المركزية "PPA-MTLD"

Liste du comité central du PPA-MTLD
(Mars 1950) larbaa, ferme de Mustapha sahraoui

Cette liste indique que abane a accédé au comité central du PPA-MTLD en 1950 .tout en poursuivant ses activité de chef de wilaya, il sera arrête peut a dans la grande répression de mars 1950.

Ramdane	Abane	Mohammed	khider
Sid Ali	Abdel hamid	Abderrahmane	kiouane
Idir	Aissat	Hocine	lahoual
Saïd	Amrani	Ahmed	mahsas
Ahmed	ben bella	Mohammed	memchaoui
Ben youcef	ben khedda	Ahmed	messali hadj
M'hammed	ben m'hel	Ahmed	mestiri
Ahmed	bouda	Ahmed	mezerna
Tayeb	boulahrouf	Chawki	mostfaî
Moussa	belkeroua	Belkacem	radjef
Abderrezak	chentouf	Houari	souyah
Hadj Mohammed	chechali	Abdel Malek	temmam
Mohammed	dekhli	M'hamed	yazid
Embarek	fillali	M'hamed	yousfi

Les noms (28) sont cités dans l'ordre alphabétique.

المصدر: - Ben youcef ben khedda,Aban-ben m'hidi,op, cit, p197.

الملحق رقم 05: بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/09/19م

PROCLAMATION

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN

LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, par délégation des pouvoirs du CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (Résolution du 28 Août 1957) a décidé la formation d'un GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Il en a arrêté la composition comme suit :

- Président du Conseil : Ferhat ABBAS
- Vice-Président et Ministre des Forces Armées : Belkacem KRIM
- Vice-Président : Ahmed BEN BELLA
- Ministres d'Etat : Hocine AIT AHMED
  : Rabah BITAT
  : Mohammed BOUDIAF
  : Mohammed KHIDER
- Ministre des Affaires Extérieures : Dr Mohammed Amine DEBBAGHINE
- Ministre de l'Armement et du Ravitaillement : Mahmoud CHERIF
- Ministre de l'Intérieur : Lakhdar BENTOBAL
- Ministre des Liaisons Générales & Communications : Abdelhafid BOUSSOUF
- Ministre des Affaires Nord-Africaines : Abdelhamid MEHRI
- Ministre des Finances et des Aff. Economiques : Dr Ahmed FRANCIS
- Ministre de l'Information : M'Hamed YAZID
- Ministre des Affaires Sociales : BENKHEDDA Benyoussef
- Ministre des Affaires Culturelles : Ahmed Tewfik EL MADANI
- Secrétaires d'Etat : Lamine KHANE
  : Omar OUSEDDIK
  : Mustapha STAMBOULI

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne.

Il entre en fonctions ce jour vendredi 19 septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

-oOo-

المصدر: عمر بو ضربة، المرجع السابق، ص 214.

الملحق رقم 06: بطاقة إدارية عن النشاط السياسي لبن يوسف بن خدة.

PS/EV

Direction Générale des
Affaires Politiques et
de la Fonction Publique

Service des Liaisons
Nord-Africaines

N° [illegible] NA/3

CONFIDENTIEL

10 JUIL 1956

- RENSEIGNEMENT -

(source : occasionnelle - valeur inconnue)

F.L.N. en FRANCE

Les principaux dirigeants du F.L.N. à Paris seraient :

LOUANCHI Mohammed-Salah, de Tizi-Ouzou, membre de l'ancien Comité Central "Lahoueliste" en 1954.

Un nommé BOUDISSA (peut-être BOUDISSA Saïd, de Camp du Maréchal, chef de la Kasma locale, condamné à deux ans de prison en 1951 ?).

Peut-être (?) BENKHEDDA Benyoucef, de Berrouaghia, ancien secrétaire général du Comité Central "Lahoueliste" de 1954.

SAHRAOUI Mohammed ben Mohammed, dit " MEHADJI", d'Oran, jadis chef de la Wilaya d'Oran, démissionnaire en 1951, parti en Métropole (à Toulon ?) en Mars 1954.

ABDELOUAHAB Mohammed (ou M'hamed ?), originaire de Médéa (C.M. de Renault), jadis chef du M.T.L.D. à Mostaganem. (était encore dans cette ville en Mai 1955).

DEMAGHLATROUS Larbi, de Jemmapes, ancien délégué à l'Assemblée algérienne.

Un nommé MESSAOUD, dit "le laitier", originaire de Philippeville (inconnu du poste).

Destinataires :

M. le PREFET de POLICE - PARIS -

M. le DIRECTEUR de la Sûreté Nationale en Algérie

M. le PREFET (S.L.N.A.) - ALGER -
(Avez-vous des renseignements sur BOUDISSA ?)

M. le PREFET (S.L.N.A.) - ORAN -

M. le PREFET (S.L.N.A.) - CONSTANTINE -
(Avez-vous des renseignements sur MESSAOUD ?)

Le Chef du Service
des Liaisons Nord-Africaines

المصدر: مركز الأرشيف الوطني ما وراء البحار أكس بروفنس .

الملحق رقم 07: أول نداء إلى الشعب الجزائري من قبل بن خدة

ص 2 —— (المجاهد) —— 1961/9/23

الرئيس بن خدة في أول نداء الى الشعب الجزائري

نحن مستعدون للحرب والسلم



بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الشعب الجزائرى

اخاطبك لاول مرة باسم حكومتك الجديدة مترحما قبل كل شيء على شهدائنا .

اما بعد فانى احيى المجاهدين والمسبلين والفدائيين و كل المناضلين من اجل القضية الوطنية نضالا بطوليا كما احيى اولئك الذين يتعذبون فى اعماق السجون والمحتشدات، بالجزائر وفرنسا

انكم جميعا ترفعون مشعل الثورة عاليا ، وبفضل تضحياتكم انتم الذين [illegible] قساوة القمع والاضطهاد ، انتم الذين تناضلون فى ظروف شاقه [illegible] السرية فى المدن ، انتم الذين تتالمون فى السجون وفى المحتشدات وفى مراكز التجمع ، بفضلكم جميعا ، وبفضل جهودكم المتواصلة، شق الشعب طريقه مجيدا بقيادة جبهة التحرير الوطنى

ان الاستعمار الفرنسى قد ركز فى بلادنا اهم قواته العسكرية ليمحق ثورتنا ويبقى نظامه الاضطهادى قائما فى بلادنا ، وهو فوق كل ذلك يخشى استقلال الجزائر ، لان استقلالها لا يعنى بالنسبة اليه ان يخسرها فقط ولكنه يعنى بالخصوص انهيار السيطرة الاستعمارية فى افريقيا، ان العنف والقمع ووحشيه الحرب التى تجرى ضد شعبنا بوسائل لم يسبق استعمالها فى الحروب الاستعمارية لم تستطع ان تنال من معنويات الشعب الجزائرى ومن روحه [illegible]

منذ سبع سنوات ، يوما بعد يوم ، لم يتوقف الجزائريون عن تغذية شعلة المقاومة الوطنية بدمائهم وتضحياتهم ، ان معجزة ثورتنا وتحريرنا قد سجلت بحروف خالدة فى المقاومة اليومية التى يقوم بها مجاهدونا وفدائيونا ، وفى [illegible] التى يواجهها فى كل حصة اخواننا وابناؤنا

ان [illegible] هو الذى تكون فيه الامم وتترعرع وتنبعث ، وفى غمرة الثورة المسلحة تنبعث معالم مجتمع جديد وينصهر المصير التاريخى للدولة

ان وطننا بقيادة جبهة التحرير الوطنى قد وجه ضربات قاتلة للمحتل المستعمر ، ان الاستعمار يحتضر واننا مصرون عليه انتصارا لن تقوم له من بعده قائمه

ان جيش التحرير الوطنى الوفى لتقاليد البطولة عند الشعب الجزائرى ، يواصل فى [illegible] الكفاح ، وان المناضلين واطارات جبهة التحرير الوطنى الذين هم الهدف الدائم للقمع الاستعمارى ، يتجددون باستمرار فى امواج لا تنقطع ولا يمكن ايقافها ويستعملون موارد ايمانهم وسبيلهم ليدفعوا سير الثوره الى الامام

وفى الخارج يزداد نجاحنا اتساعا واهمية ، وتتركز سمعة الثورة فى الميدان [illegible] بتأييد كل الشعوب المنتصره للحريه

ان الشعب الجزائرى اصبح شعبا حرا ومن خلال الكفاح الذى نواصله بدون هوادة دخلت الجزائر بارادة وقوة فى عهد الاستقلال المشرق

* * *

لكن النجاح الذى تحقق والانتصارات التى سجلت ، والآمال التى انبعثت [illegible] يجب ان لا تخفى عنا العقبات العديدة التى علينا ان نجتازها فى المستقبل

ونحن [illegible] انه لا بد لنا من تضحيات اخرى نقوم بها ، وشعبنا يدرك جيدا [illegible] التضحيات ، ان الجزائر غنية بطاقاته الثوريه وبالقوى الحيه، واننا [illegible] فى شعبنا وفى انفسنا ، ونستطيع ان نتصور بكل بصر [illegible] جديده للكفاح والاهداف الدائمة للثورة

ان المجلس الوطنى للثوره الجزائريه قد درس اخيرا وضعيتنا النظامية والسياسية والعسكرية والاقتصاديه ، والمقررات التى اتخذت والتى كلفت [illegible] بتطبيقها تنقسم نوعين :

المجموعة الاولى من القرارات تتعلق بالمهام الراهنة للثورة وهى تصفية الاستعمار والتحرير الوطنى . وهذا يعنى تعزيز الكفاح فى جميع الميادين

ان [illegible] الاساسيه الاولى فى كفاحنا هى جيش التحرير الوطنى ، لقد قلنا [illegible] ، ونعيد ذلك مرة اخرى بان الكفاح المسلح هو الذى يرجع اليه الفضل

كان يقودنا منذ عدة سنوات ، وهو اليوم رائدنا اكثر من اى وقت مضى

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تولى الاهتمام الاكبر من شواغلها لتقوية وسائل الكفاح لجيش التحرير الوطنى ، وهى ستسهر بصفة خاصة على ترقية المستوى الفنى والسياسى لجيشنا الوطنى ، ان المجاهدين هم عناصر الطليعة اليوم فى الجزائر المحاربة وسيكونون غدا اطارات الجزائر المستقلة عند ما تشرع فى البناء ..

وبعد واجهة الكفاح المسلح ، يتجه اهتمامنا بصفة خاصة الى تطوير طاقة الكفاح عند الجماهير الجزائرية فى المدن والبوادى ، ان ايام ديسمبر 1960 التاريخية، والمظاهرات الخالدة التى جرت يوم اول جويلية ويوم 5 جويلية 1961 كانت دفعة حاسمة للجهود التحريرية التى يقوم بها الشعب الجزائرى

ان كفاح الجماهير فى المدن يشكل مرحلة جديدة لحركتنا التحريرية ، وهو يبرهن بصفة ساطعة ، عن وحدتنا ونضجنا وعن القوة النضالية التى لا تعرف الضعف عند الشعب الجزائرى

هذا الشكل فى الكفاح يجب ان نعطيه انطلاقة جديدة وننظمه بكيفية ادق ، وذلك بالعمل على ترقية المستوى السياسى للجماهير الجزائرية وتزويدهم بما يحتاجونه من اطارات

وهكذا نستطيع ان نوجه انهزامات جديدة للمستعمرين ونحبط مناوراتهم فى التفرقة ونقضى على التدجيل والفساد

ان جبهة التحرير الوطنى تستطيع بفضل الروح النضالية والطاعة المركزة والمفاهيم المتسعة ان تواجه ضروريات اكثر تعقيدا واكثر تنوعا فى الكفاح وان تضطلع بدورها كاداة لتحرير الوطن

* * *

اما المجموعة الثانية للقرارات التى اتخذها المجلس الوطنى للثورة الجزائرية فهى تتعلق بمرحلة ما بعد الاستقلال الذى هو هدفنا العاجل

ان تحقيق سيادتنا الوطنية هو الشرط الاساسى لبناء الجزائر بناء يستجيب للمطامع العميقة لشعبنا

ولكن هل معنى هذا انه يجب ان ننتظر الاستقلال لكى نبدا فى الاهتمام ببناء وطننا ؟

كلا ، فكما اننا مستعدون لمواصلة الكفاح الى التحرير الكامل ، كذلك يجب ان نكون قادرين ومستعدين لبناء بلادنا بعد ان تتحرر ونسير شؤون دولتنا تسييرا محكما ناضجا

ان الثمن الذى ما يزال شعبنا يدفعه غاليا من اجل الاستقلال يحتم علينا ان يكون هذا الاستقلال بالفعل نقطة انطلاق نحو الحياة الحرة ونحو الرقى والرخاء .

اننا نعمل من اجل استقلال حقيقى ، وان البلاد التى تسيطر على مصيرها بنفسها سيطرة حقيقية هى التى تقوم فيها ديموقراطية سليمة فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، ويقوم فيها نظام حكم عادل منبثق عن الشعب

ان هناك آفاقا واسعة امام مناضلينا ومكافحينا وهى جديرة بان تقوى حماسهم الوطنى ، انها آمال تضىء سيرنا الى الامام وتفتح طريقنا نحو الاستقلال الحقيقى لشعبنا

اما فى الميدان الدولى فستتبع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بكل صرامة سياسة عدم الانحياز ، وهى قبل كل شيء ستعزز العلاقات التى تربطنا بالشعوب العربية فى المغرب والمشرق وبشعوب افريقيا ، وهى ستنمى ايضا العلاقات الودية التى تربطنا بالشعوب التى تعطف على كفاحنا وخاصة الاقطار الاشتراكية واقطار آسيا وامريكا اللاتينية

* * *

واذا كنا مصممين على تعزيز كفاحنا فاننا كذلك مستعدون للعمل من اجل حل سلمى للحرب التى تقوم بيننا وبين فرنسا ، ونحن نعتقد ان من العبث تاخير ساعة الاستقلال الذى لا بد منه لبلادنا ، ان ذلك قد يكون خطرا على السلم العالمية كما يكون خطرا على العلاقات بين الشعب الجزائرى والشعب الفرنسى

وان الحل العادل الواقعى امر ممكن ، فالمهم هو التخلى عن السياسة السلبية التى تسببت فى توقف مفاوضات ايفيان ولوغران

لقد اعلن رئيس الدولة الفرنسية اخيرا ان فرنسا لا تولى اى اهتمام لمسالة السيادة على الصحراء ، واعترف ايضا بان سكان الصحراء متمسكون بجزائريتهم وبان اى جزائرى سيطالب بسيادة الجزائر على الصحراء، فهل الحكومة الفرنسية مستعدة لاستخراج النتائج والعبر التى لاحظتها بنفسها ؟

اننا من ناحيتنا مقتنعون بان مفاوضات صريحة ومخلصة ، مفاوضات تسمح لشعبنا بممارسة حقه فى تقرير المصير ونيل استقلاله فى نطاق وحدته [illegible]

المصدر: عبد القادر خليفي، أحمد توفيق المدني و دوره في الحياة السياسية و الثقافية بتونس و الجزائر 1899م-1983م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م-2007م، ص 55.

الملحق رقم 08 : قائمة أعضاء أول حكومة وطنية بعد الاستقلال.

JOURNAL OFFICIEL
DE LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE
DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

26 Octobre 1962 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE 13

DECRET N° 62-1 DU 27 SEPTEMBRE 1962
PORTANT NOMINATION DES MEMBRES DU GOUVERNEMENT

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil,

Vu la résolution de l'Assemblée nationale constituante en date du 26 septembre 1962 fixant les modalités de désignation du Gouvernement,

Décrète :

Article 1er. — Sont nommés :

Vice-Président du Conseil .... MM. Rabah BITAT.
Ministre de la Justice, Garde des Sceaux .... Amar BENTOUMI.
Ministre de l'Interieur .... Ahmed MEDEGHRI.
Ministre de la Défense Nationale .... Colonel BOUMEDIENE.
Ministre des Affaires Etrangères .... Mohammed KHEMISTI.
Ministre des Finances .... Docteur Ahmed FRANCIS.
Ministre de l'Agriculture et de la Réforme Agraire .... Amar OUZEGANE.
Ministre du Commerce .... Mohammed KHOBZI
Ministre de l'Industrialisation et de l'Energie .... Laroussi KHELIFA.
Ministre de la Reconstruction, des Travaux Publics et des Transports .... Ahmed BOUMENDJEL.
Ministre du Travail et des Affaires Sociales .... Bachir BOUMAZA.
Ministre de l'Education Nationale .... Abderrahmane BENHAMIDA.
Ministre de la Santé .... Moham. Séghir NEKKACHE.
Ministre des P.T.T. .... Moussa HASSANI.
Ministre des Anciens Moudjahidines et des Victimes de la Guerre .... Mohammedi SAID.
Ministre de la Jeunesse et des Sports .... Abdelaziz BOUTEFLIKA.
Ministre des Habous .... Tewfik EL-MADANI.
Ministre de l'Information .... Mohammed HADJ-HAMOU.

Art. 2. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel de la République algérienne, démocratique et populaire.*

Fait à Alger, le 27 septembre 1962.

Ahmed BENBELLA.

المصدر: عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 281.

الملحق رقم 09: شهادة مكتوبة للسيد بن يوسف بن خدة، الجزائر 1999/12/12م.

Questionnaire soumis par
Omar Bouderba à Benyoucef Ben Khedda.

Sujet : Ministère des affaires sociales du GPRA (1958-1959)

1ère Question : Vous avez occupé le poste de ministre des affaires sociales au GPRA (1958-1959). Est-ce vous qui avez fait ce choix ou vous l'a-t-on imposé ?

Réponse : En été 1958, j'étais à Londres, à la tête de la représentation du FLN, assisté de Mohamed Kellou et de Mohammed Benyahia.

Je reçus un jour un télégramme du Caire, siège du CCE l'organe exécutif du FLN.

Mon responsable, Mohammed-Lamine Debbaghine m'enjoignait de rentrer; il était chef du département des affaires étrangères au CCE.

A peine avais-je mis les pieds dans la capitale égyptienne, que l'on m'annonça la formation d'un gouvernement provisoire algérien où j'avais été désigné ministre des affaires sociales.

Ma première réaction fut le refus. Je n'avais pas été consulté, et de plus, je n'étais pas convaincu que la création du GPRA allait régler les grands problèmes qui se posaient à nous. J'acceptais par discipline, d'autant que la liste du gouvernement était prête et allait être remise (ou avait été remise) aux différentes missions diplomatiques présentes au Caire.

2ième Question : Quelle a été l'infrastructure de votre ministère ?

Réponse : voir le tableau ci-joint.

المصدر: عمر بو ضربة، المرجع السابق، ص 215.

الملحق رقم 09: تابع

M . A . S .

Directeur de cabinet Hadj Md Cherchalli	Chef de cabinet Ahmed Bouderba	Secrétaire général Sid Ahmed Ali Khodja	

Organisations
UCTA
Embarek Djilani
Abdelkader Maâchou
Noureddine Skander
Safi Boudissa
Rahmoune Dekkar
Cheïkh Benghazi
(liste incomplète)
CRA
Pt : Mostefa B.Bahmed
Chargés de missions :
Hacène Ghany
Dr. Md Oucharef
Mustapha Lakhal
Belloul Akli
Dr. Louhibi Abdelaziz
(chargé de mission)
Représentant à Genève :
Dr. Bentami
(liste incomplète)

Délégations
Lekef
(blessés , soignés par les
Docteurs Braham Ghiaф
Bachir Mentouri et Boudràa)
Sakiet Sidi-Youcef
Kasserine
Thala
Souk El Larbaâ
Ghardimaou
Béja
Dr . Cadi
(invalides)

Etablissements
Bardo
Villa de la jeune fille
(20 p)
Ariana
Centre des réfugiés
(300 p)
Marsa
orphelins
(100)
Tunis
Ouvroir des femmes
(50 machines à coudre pour
confectionner des vêtements
Mme . Allouache .

Dépôt général
Port de Tunis

2

المصدر: عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 216.

الملحق رقم 09: تابع

Question 3 : Quelles étaient les prérogatives et les tâches de votre ministère ?
Réponse : Gérer la situation sociale de prés de 300 000 réfugiés répartis en Tunisie et au Maroc et établis surtout aux frontières de ces deux pays .

Le Croissant rouge algérien , qui dépendait du MAS était chargé de collecter à l'étranger des dons en nature ou en espèces et de les répartir ~~à~~ dans cette population . après l'UGEMA;

Le Bureau de l'UGTA était la 2° organisation dépendante du MAS ; Il menait une activité internationale auprés des organisations syndicales des pays de l'Est et de l'Ouest afin de venir en aide aux Algériens et apportait un soutien efficace au FLN dans sa lutte pour l'indépendance ~~de l'indépendance~~ de l'Algérie .

L'aide consistait à ravitailler les réfugiés en produits alimentaires , médicaments , vêtements , tentes pour logements ....

I/ Questions d'ordre général sur l'activité du GPRA dans la période 1958-1959-

Question : N'avez-vous pas constaté qu'il y avait des interventions dans les pouvoirs et missions des ministères comme par exemples celui des affaires étrangères , de l'information , des affaires nord-africaines ?

Réponse : Entre ces 3 ministères , il n'y avait pas d'intervention directe de l'un dans l'autre .
Chacun avait ses propres prérogatives . Mais il existait une coordination entre les 3 ministères .

Par exemple , la mission du ministère des affaires étrangères était d'abord de discuter du principe de l'aide auprés des gouvernements et organisations étrangères .

Quant à l'aide sur le plan social et sa concrétisation , ~~cela~~ elle était du ressort du ministère des affaires sociales qui avait sa propre infrastructure à l'étranger ainsi qu'en Tunisie et au Maroc .

Question n° 4
Quelles ont été les principales réalisations apportées par le MAS ?

Réponse : Se reporter à la réponse n° 2

II

Question : Comment évaluez-vous l'activité du GPRA ?
A-t-elle été un succès ou un échec ?

Réponse : Il y a eu des résultats positifs :

- dépassement de la politique d'intégration de l'Algérie à la France poursuivie par le général de Gaulle dés son arrivée au pouvoir en 1958 [(« Algérie française »)]
- Reconnaissance de la souveraineté algérienne sur le plan international par de nombreux états : arabes , communistes , tiers-monde,
- Désignation d'une autorité légitime parlant et négociant au nom de la Révolution algérienne,
- Aide accrue à l'Algérie , et d'une manière officielle, par les pays qui ~~ont~~ avaient reconnu le GPRA.,
- Encouragement du peuple algérien et des combattants dans la lutte pour l'indépendance,
- Coups sévères portés à l'ONU et aux forums internationaux à la France et à sa thèse de « l'Algérie française » .



3

المصدر: عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 217.

الملحق رقم 09: تابع.

.beaucoup de problèmes restaient sans solutions:
Absence d'une stratégie politique et militaire , montée du péril militariste à l'ALN des frontières,
Acheminement des armes à l'intérieur , faiblesse des cadres de l'ALN .
Faiblesse de l'aide financière auprès des états arabes et alliés
Absence d'un programme de la Révolution algérienne pour l'après-indépendance -

4

المصدر: عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 218.

الملحق رقم 10: تشيع جثمان بن يوسف بن خدة.

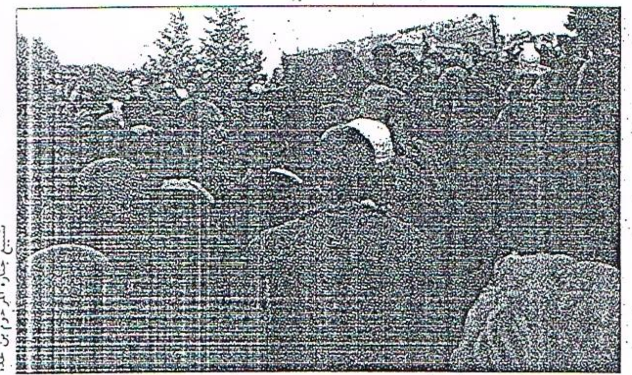
الخميس 6 فيفري 2003 م الموافق لـ 5 ذي الحجة 1423هـ — الوطن

وسط جمع من مسؤولي الدولة والشخصيات الوطنية

تشييع جثمان بن خدة إلى مثواه الأخير بسيدي يحيى

شيعت، أمس، جنازة الفقيد بن يوسف بن خدة، الرئيس السابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الذي وافته المنية يوم الثلاثاء، بمقبرة سيدي يحي بالعاصمة. وقد حضر لتوديع بن يوسف بن خدة إلى مثواه الأخير جمع غفير من أعضاء الحكومة والشخصيات الوطنية، يتقدمهم رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح ورئيس المجلس الشعبي الوطني كريم يونس ورئيس الحكومة علي بن فليس، رفقة وزراء من طاقمه الحكومي.

ح. سليمان



تشييع جنازة المرحوم بن خدة

إلى جانب بن فليس، حضر كذلك رؤساء الحكومات السابقون منهم مولود حمروش، رضا مالك، إسماعيل حمداني وأحمد بن بيتور. ومن جانب الشخصيات الوطنية كان هناك عبد الحميد مهري الأمين العام الأسبق للأفالان، أحمد طالب الابراهيمي وزير الخارجية الأسبق، علي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة، المدير العام للأمن الوطني علي تونسي. ومن جانب الشخصيات الحزبية السكرتير الأول للأفافاس أحمد جداعي ورئيس الأرسيدي سعيد سعدي والهاشمي الشريف رئيس الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إلى جانب نواب من الأفالان والأرندي وحمس في المجلس الشعبي الوطني، بالاضافة إلى جموع أخرى من رفقاء وأصدقاء المرحوم. وفي الكلمة التأبينية التي رددها أحد رفقاء الفقيد بكثير من الحسرة والألم، ذكر بأنه "بفقدان بن يوسف بن خدة تكون الجزائر قد فقدت رجلا عملاقا من الرجال الذين أحبوا الجزائر ودافعوا عنها بقوة". كما أكد عبد الحكيم بن شيخ، وهو أحد رفقاء الفقيد الذي كان معه في حزب الشعب أو بعدما اعتزل السياسة، أن بن يوسف بن خدة "كان عظيما في كفاحه ضد الاستعمار وقويا في مواقفه طيلة مسيرته النضالية كما كان داعية سلام ووئام ومصالحة". ويعتبر بن يوسف بن خدة من الرعيل الأول لمناضلي الحركة الوطنية، ولد المرحوم في سنة 1920 بالبرواقية بولاية المدية وبدأ النضال في سن مبكرة في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية ثم في الحركة الطلابية. بعد دراسات في الصيدلة بالجزائر العاصمة، استقر المرحوم بمنطقة البليدة حيث ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري. وتعرف هناك على عبان رمضان ولامين دباغين وسعد دحلب الذي كان من أشد المقربين إلى الفقيد حتى بعد الاستقلال. وفي 1943 ألقي القبض عليه وقضى ثمانية أشهر في السجن بدون محاكمة. كما عمل الفقيد ضمن هيئة تحرير جريدة "الأمة الجزائرية" التي كان يصدرها حزب الشعب الجزائري وفي النسخة الفرنسية لصحيفة "المغرب العربي" التي كانت قريبة من طروحات حزب الشعب الجزائري/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وبعد توقيفه من طرف الإدارة الاستعمارية بعد اندلاع الثورة التحريرية في سنة 1954 أطلق سراحه في أفريل 1955 وعلى إثر ذلك اتصل به عبان رمضان ليلتحق بجبهة التحرير الوطني وانضم في أعقابه إلى الجبهة أغلب أعضاء اللجنة المركزية بحركة انتصار الحريات الديمقراطية. كما أصدر المرحوم بن خدة جريدة "المجاهد" لسان حال حزب جبهة التحرير الوطني.

بن خدة الذي كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، قام رفقة عبان رمضان والعربي بن مهيدي بالاشراف مباشرة على تنظيم منطقة الجزائر المستقلة وتسييرها. وكان في الوقت ذاته مكلفا داخل لجنة التنسيق والتنفيذ بالاتصال مع الولايات وبفدرالية جبهة التحرير بفرنسا وبوفدها الخارجي.

عند تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سنة 1958 عين وزيرا للشؤون الاجتماعية ليخلف بعد ذلك فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة في سنة 1961 وقد أفضت المفاوضات بإشراف حكومته إلى وقف إطلاق النار بعد توقيع اتفاقيات إيفيان. وبعد استقلال الجزائر في جويلية 1962 انسحب الفقيد من الساحة السياسية ليتفرغ لصيدليته بالجزائر العاصمة قبل أن يعود إلى النشاط السياسي في سنة 1989 من خلال إنشاء حركة "الأمة" التي نالت اعتمادها في سنة 1990 ليتم حلها في سنة 1997 ثم انسحب نهائيا من الميدان السياسي. للإشارة ألف المرحوم بن يوسف بن خدة كتابين حول الثورة الجزائرية هما "اتفاقيات إيفيان" (1986) و"أصول أول نوفمبر".

ح. س

59

الخبر 6 فيفري 2003

المصدر: أسامة عروسي، حسين بوقفطان، المرجع السابق، ص 56 .

الملحق رقم 11: أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام

أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة
عن مؤتمر الصومام



أعضاء اللجنة الستة داخل الجزائر :

واقفون من اليسار إلى اليمين : رابح بيطاط، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، محمد بوضياف

جالسون : كريم بلقسن على اليسار و العربي بن مهيدي على اليمين



عبان رمضان



كريم بلقاسم



سعد دحلب



بن يوسف بن خدة



العربي بن مهيدي

المصدر: محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 68.

الملحق رقم 12: تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 بتونس .



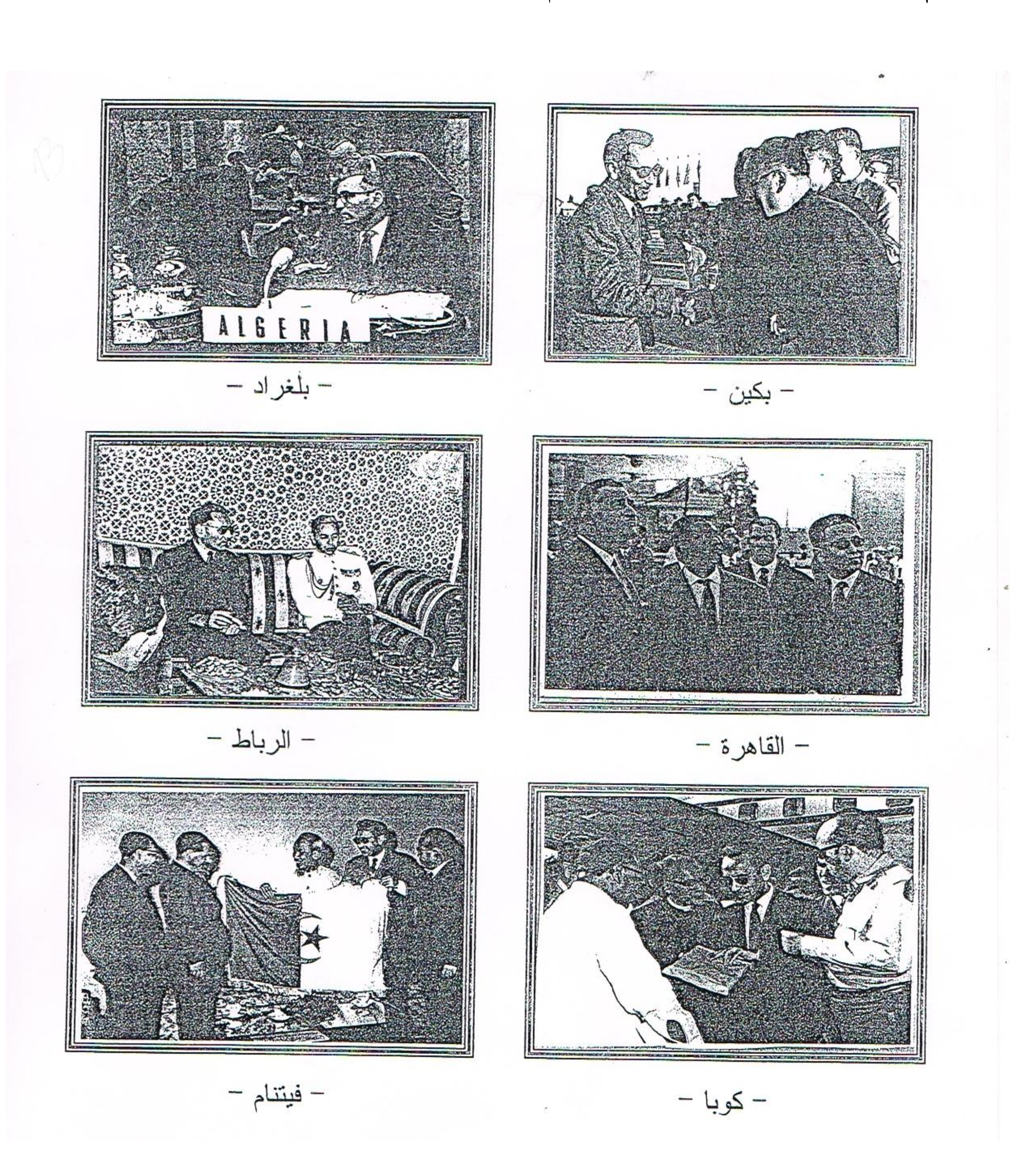
المصدر: محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 71.

الملحق رقم 12: تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958م بتونس (تابع)



المصدر: محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 72 .

الملحق رقم 13: بن يوسف بن خدة في عواصم عربية و دولية للتعريف بالقضية الجزائرية .



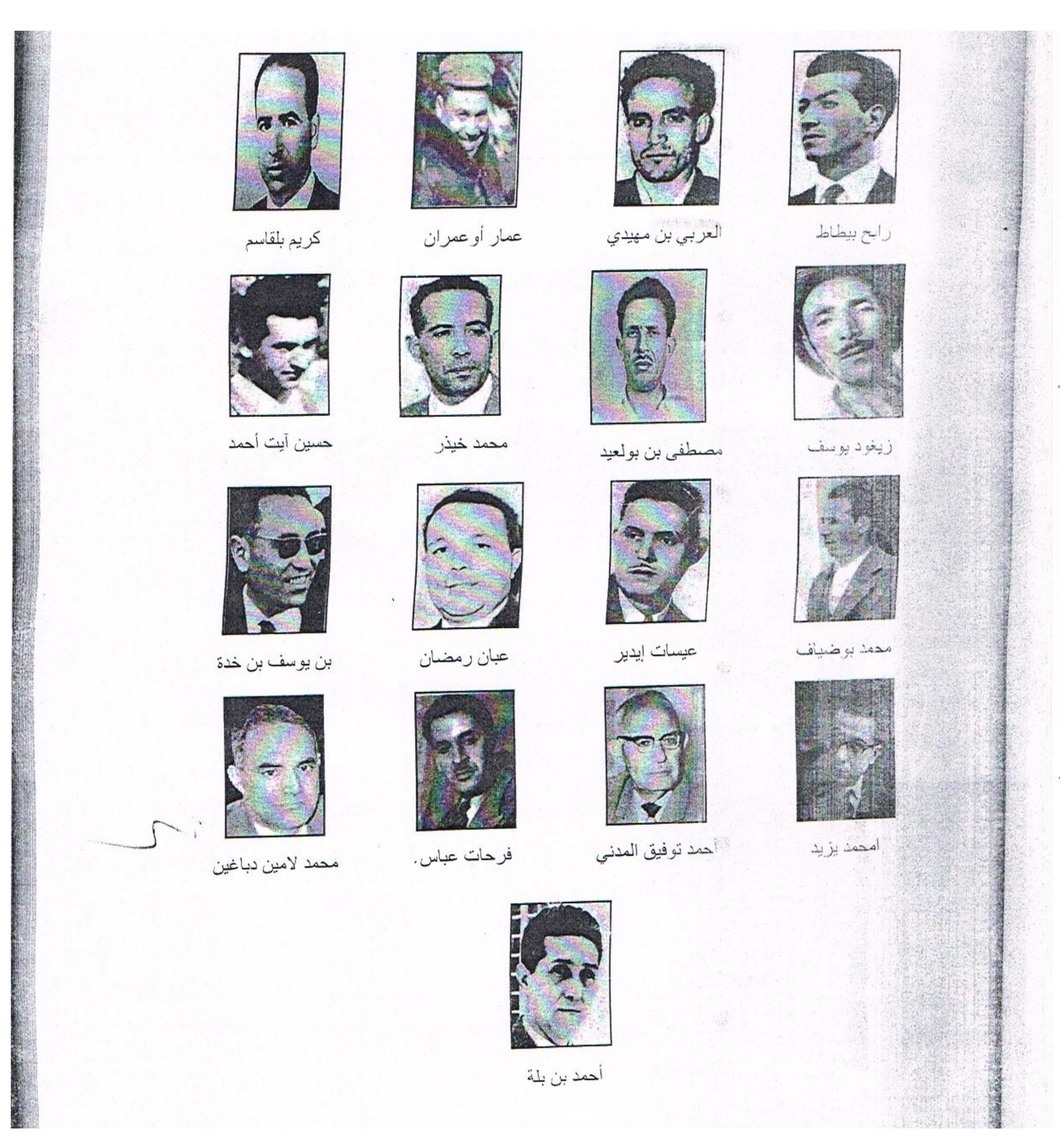
- بكين - - بلغراد -

- القاهرة - - الرباط -

- كوبا - - فيتنام -

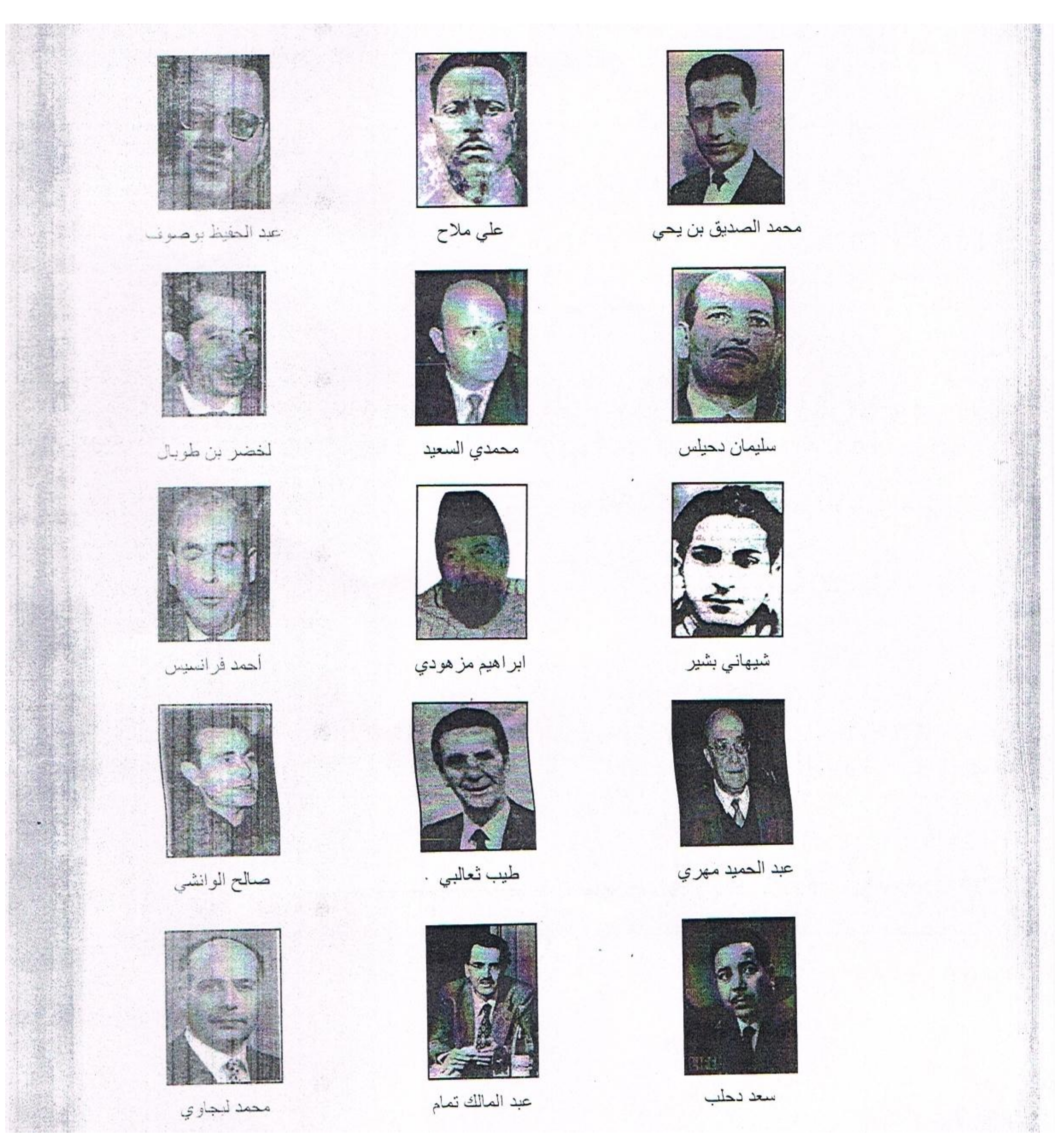
المصدر: أسامة عروسي، حسين بوقفطان، المرجع السابق، ص 56.

الملحق رقم 14: الأعضاء الــ 17 الدائمون بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

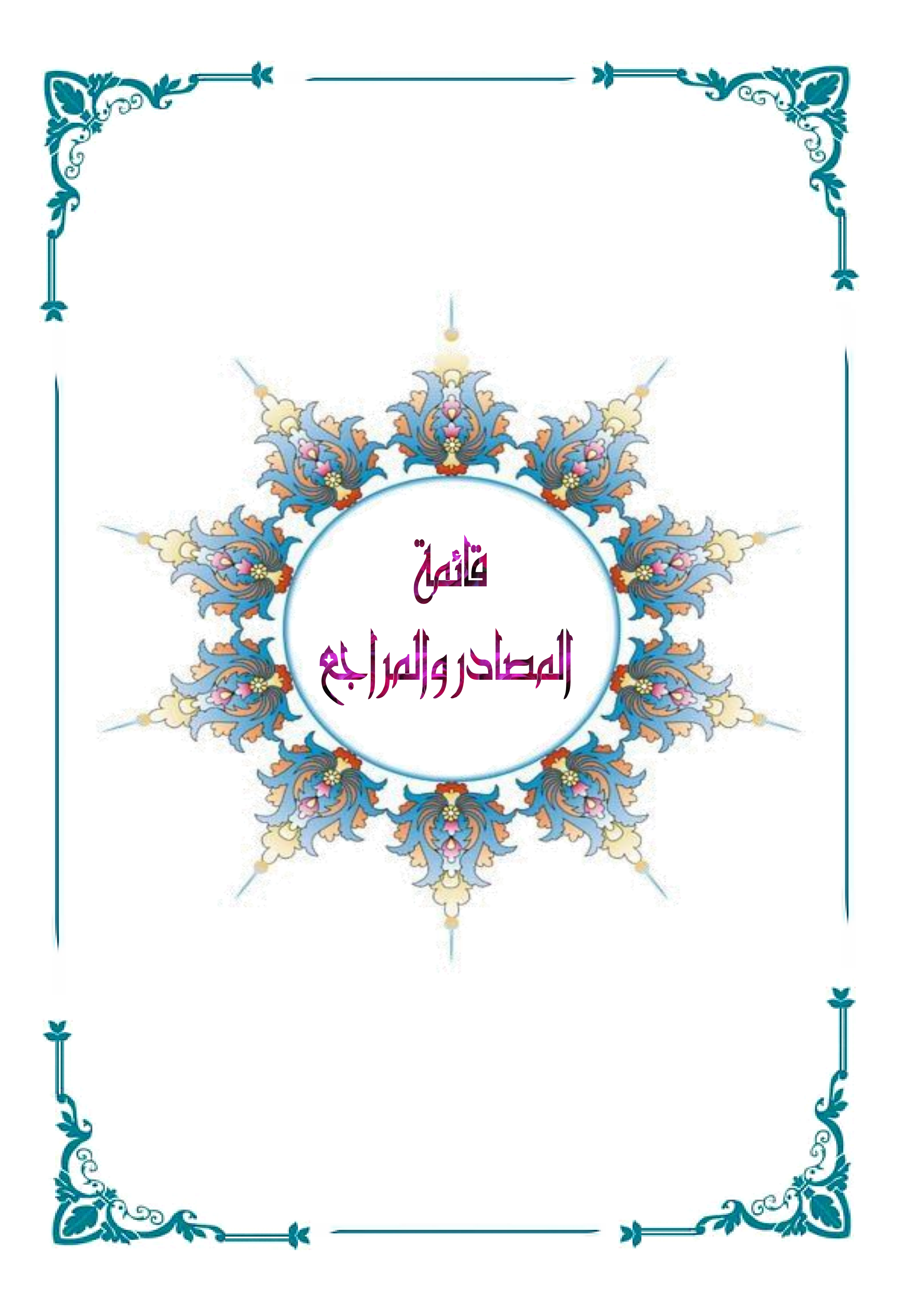


المصدر: محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص 69.

الملحق رقم 14: الأعضاء الـــ17 الإضافيون بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية.



المصدر: محمد الشريف ولد حسين، المصدر السابق، ص70.


قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم.

الحديث.

أولا المصادر:

أولا الوثائق:

بالفرنسية:

1) C.A.O.M.4l .117.GGA.Notice individuelle.Alger.02-03- 1951.
2) C.A.O.M.4l.117.GGA.Notice individuelle. 10-07-1956.
3-C.A.O.M.4l.177.GGA.Notice individuelle.13-12-1956.

ثانيا الكتب:

بالعربية:

1) أحمد محساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، دط، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002م.
2) الجنرال أوزاريس، شهدتي حول التعذيب، مصالح خاصة، الجزائر 1957-1959م، ترجمة: مصطفى فرحات، د ط، دار المعرفة، دت.
3) الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، تقديم: الفريق سعد الدين الشاذلي، تصنيف ومعالجة النص: ياسين أصنام،ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 08 ماي 2005م.
4) الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، مذكرات، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

5) بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، نهاية حرب التحرير، تعريب: لحسن زغدار محل العين جبائلي، مراجعة: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة (كما أملاها على ربير ميل)، ترجمة: العفيف الأخضر، د ط، منشورات دار الآداب، بيروت.

6) بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة 1956م-1957م، تر: مسعود حاج مسعود د ط، دار هومة للنشر والتوزيع 2005م.

7) بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

8) بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، تصنيف ومعالجة: ياسين أصنام، ط1، دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007م.

9) حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952م، تر: سعيد جعفر، د ط، منشورات البرزخ، عنابة، 2005.

10) رضا مالك، الجزائر في إيفيان المفاوضات السرية 1956-1962م،تر: فارس غصوب، د ط، دار الفرابي.

11) شهادات بن خدة الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ، سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي ثورة التحرير الكبرى، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، الدار الخلدونية،2010م.

12) عثمان سعدي بن الحاج، مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

13) علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، د ط، دار القصبة للنشر والتوزيع.1999م.

14) فرحات عباس، الشاب الجزائري (1930م)، الجزائر من المستعمرة إلى الاقليم، ترجمة: أحمد المنور، تقديم: أبو القاسم سعد الله، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.

15) فرحات عباس، حرب الجزائر وثوراتها، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م.

16) محمد الشريف ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من أجا الاستقلال 1830-1962م، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010م.

17) محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، د ط، دار اليقظة العربية.- فتحي الديب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1 (1984م)، ط2 (1990م)، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع.

18) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر، د ط، دار الكلمة، لبنان، 1983م.

19) مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938م، تر: محمد المعراجي، د ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2006م.

بالفرنسية:

1. Ben youcef Ben khedda : Alger Capitale de la Résistances, 1956-1957, Houma, Alger, 2002.
2. Ben youcef Ben Khedda : La Crise 1962, Edition, Dahlab, Alger, 1986.
3. Ben youcef Ben khedda : Les Origines du 1er Novembre1954.
4. Kaddache Mahfoud : Histoir de Nationalisme, Algerienne, question Nationale et Politique, 1919-1951, Tome2, FLN, Algerie, 1993.
5. Mohamed Harbi : Aux Origines du Front de l'ibération National Laxission du PPA-MTLD, Paris, Christian Bourgois (Editeur) 1975.
6. Mohamed Harbi : le FLN, Merage et réalité, Paris, Jeune Afrique, Edition, 1980.
7. Mohamed Harbi : Les Archives de la Révolution Algerienne, Edition, Jeune Afrique, 1981.

2) -kaddache Mahfoud: Histoire de Nationalisme, Algérienne 1919- 1951, Tome 1, SNEP, Alger, 1980.

ثانيا المراجع:

بالعربية:

1) إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962م، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

2) ابن العقون بن براهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1939)، ج1، منشورات السائحي، الجزائر، 2010م.

3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1990م، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.

4) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء الثالث، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

5) أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999م.

6) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر، القاهرة،2001م.

7) بكار العايش، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937-1939م، د ط، دت.

8) خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ثالة، الجزائر، 2007م.

9) رابح لونيسي، بشير بلاح، العربي منور، نبيل دادوة، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج2، د ط، دار المعرفة للطبع والنشر، الجزائر، 2010م.

10) زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962م، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

11) سعد بن البشير عمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1838-1972م، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 1997م.

12) سعدي بوزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954م، التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009م.

13) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، د ط، منشورات عويدات، باريس، 1982م.

14) صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005م.

15) عادل النويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ج2، د ط، مؤسسة النويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، دت.

16) عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939م، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

17) عبد الحميد عبد القادر، فرحات عباس "رجل الجمهورية"، د ط، دار المعرفة، الجزائر، دت.

18) عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/1695-1705م على متولي السوق، تر: ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي،2006م.

19) عبد المجيد بن نعيمة، مراجعة آثار وسيرورة الشيخ الطيب المهاجي الجزائري، تصنيف وترتيب: الهواري صلاح، ط1، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011م.

20) عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة وزارة الثقافة، الجزائر، دت.

21) علي هارون، خيبة انطلاق، فتنة صيف 1962م، تر: الصادق عماري، أمال فلاح، مر: مصطفى ماضي، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م.

22) عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

23) عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

24) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، د ط، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1991م.

25) عمر النجار، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، دار الحكمة، الجزائر العاصمة، 2009م.

26) عمر بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

27) عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960م، الجزائر، 2010م.

28) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، تر، أحمد بن البار، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2008م.

29) محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

30) محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب، وزارة المجاهدين.

31) محمد الصالح الصديق، من الخالدين في لواء الجهاد، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، م2003.

32) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، -دراسة-، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م.

33) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، -دراسة-، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م.

34) محمد عباس، ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

35) محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962م)، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2007م.

36) محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م.

37) محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

38) محمد لحسن الزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

39) محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، تر: محمد الشريف بن داحي حسين، وزارة المجاهدين الذكرى الأربعين لاندلاع الثورة، دت.

40) مسعود كيواتي ومحمد الشريف سيدي موسى، أعلام مدينة الجزائر ومتيجة، د ط، منشورات الحضارة، دب ، دت.

41) مقلاتي عبد الله، قاموس أعلام الشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009 م

42) نجاة بية، المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954-1962م، ط1، تصوير: أبو القاسم سعد الله، منشورات الحبر، الجزائر، 2010م.

43) نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

44) نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

45) يحي بوعزيز، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995م.

46) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

بالفرنسية:

1- Achour Cheurfi : La Classe Politique, Algérienne de 1900 à Nos Jouns, Casbah, Alger, 2001.

ثالثا الرسائل الجامعية:

بالعربية:

1) أسامة عروسي، حسين بوقفطان، بن يوسف بن خدة نضال ومواقف، مذكرة تخرج لنيل شهادة أستاذ تعليم ثانوي، تخصص تاريخ وجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة للآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، 2006-2007م.

2) الجودي بخوش، دور بن يوسف بن حدة في الثورة التحريرية 1954-1962م، دراسة تاريخية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ معاصر، الجزائر، 2006-2007م.

3) بوديسة فايزة، ديلم نادية، حنان عكري، الاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية، 1926-1937م، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تخصص تاريخ، جامعة تيارت، 2009م- 2010م.

4) جيلالي هدى، ذوايبية نصيرة، دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962م، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د، تاريخ عام، جامعة تبسة، 2008-2009م.

5) سامية بن فاطمة، التيار الاستقلالي من النشأة حتى 1954م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، جامعة بسكرة، 2012- 2013م.

6) عبير سعيدان، منظمة الجيش السري (OAS) نشاطها الإرهابي في الجزائري (1961-1962م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013م.

7) عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية، ومرحلة الاستقلال 1899-1985م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005م.

8) قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1946-1954م، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مناصرية يوسف، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011م.

9) قليل مليكة، هجرة الجزائريون من الأوراس إلى فرنسا (1900-1939م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ، جامعة باتنة، 2008- 2009م.

10) لبوازدة حياة، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر ل.م.د في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة، 2011-2012م.

11) لزهر بديدة، الحركة الديغولية في الجزائر (1940-1945م) إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010م.

12) مسعود بلمسعي، التجنيد الإجباري الفرنسي وآثاره على الجزائريين، مذكرة لنيل شهادة الماستر، مغرب حديث ومعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014م.

13) منال شرقي، أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتأثيرها على اندلاع الثورة التحريرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، إشراف مسعود مزهودي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013م.

14) نوة نوي، الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة، 1958-1962م، إشراف كمال مسعودي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، جامعة بسكرة، 2013-2014م.

15) يوسف حسونة، عيسى زيان، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1956-1962م، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، إشراف حرشوش كريمة، جامعة تيارت، 2012-2013م.

رابعا المقالات:

1) أوسليم عبد الوهاب، الملتقى الوطني الأول، بن يوسف بن خدة، 1920-2003م مسار ومواقف، 18-19 مارس 2015م.

2) بوشيبة مختار، دور العقيد الهواري بومدين في تأسيس هيئة الأركان العامة، مجلة أول نوفمبر، من جرائم فرنسا، العدد 174، جويلية 2010م.

3) حباش فاطمة، إنجازات الحكومة المؤقتة الجزائرية على عهد الرئيسين فرحات عباس ويوسف بن خدة، الملتقى الوطني الأول، بن يوسف بن خدة، 1920-2003م مسار ومواقف، 18-19 مارس 2015م.

4) حسيني عائشة، المنطقة الرابعة ومؤتمر الصومام أوت 1956م، مجلة مصادر، العدد 12، السداسي الثاني، 2005م.

5) سليم بن خدة، بن يوسف بن خدة، قصة والدي، كما كان، الملتقى الوطني الأول، بن يوسف بن خدة 1920-2003م، مسار ومواقف، 18-19 مارس 2015م.

6) عبد الحميد مهري، شهادات حول الشهيد العربي بن مهيدي، مجلة مصادر.

7) عبد الحميد مهري، نقاش دائر حول الرئيس بن خدة، معهد الهقار، الخميس، 16 سبتمبر 2010م.

8) محمد ياحي، سياسية التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة، مجلة مصادر.

9-بداني أحمد، جهود بن يوسف بن خدة في الحفاظ على شرعية الحكومة المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 20 سبتمبر 1962م، الملتقى الوطني الأول بن يوسف بن خدة 1920-2003م، مسار ومواقف،18-19 مارس 2015م.

10-بليل محمد، دور بن يوسف بن خدة في تسيير أزمات الحكومة المؤقتة1961-1962م، الملتقى الوطني الأول، بن يوسف بن خدة 1920-2003م، مسار ومواقف، 18-19 مارس 2015م.

خامسا الجرائد والمجلات:

1) جلة الذاكرة مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، السنة الثانية، العدد الثالث 1995م، من إصدار المتحف الوطني للمجاهد، العنصر الأول: تصريح للحكومة أدلى به فرحات عباس.

2) جريدة البصائر، العدد 11، 20 مارس 1936م.

3) جريدة البصائر، العدد 39، 16 أكتوبر 1936م.

-جريدة المجاهد، العدد 04، بتاريخ 01 نوفمبر 1954م.

4) جريدة المجاهد، العدد 94، بتاريخ 24 ديسمبر 1958م.

5) مجلة عصور، العدد 06-07.

سادسا الخطابات:

1- خطاب رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة، ب مناسبة إعلان وقف إطلاق النار، 19 مارس 1962م.

سابعا المواقع الإلكترونية:

1- Facebook(12-05-2016)
2-Youtube
3- Wikipedia

فهرس الموضوعات

الفصل الرابع : بن يوسف بن خدة بعد الاستقلال1962 -2003م

فهرس الموضوعات